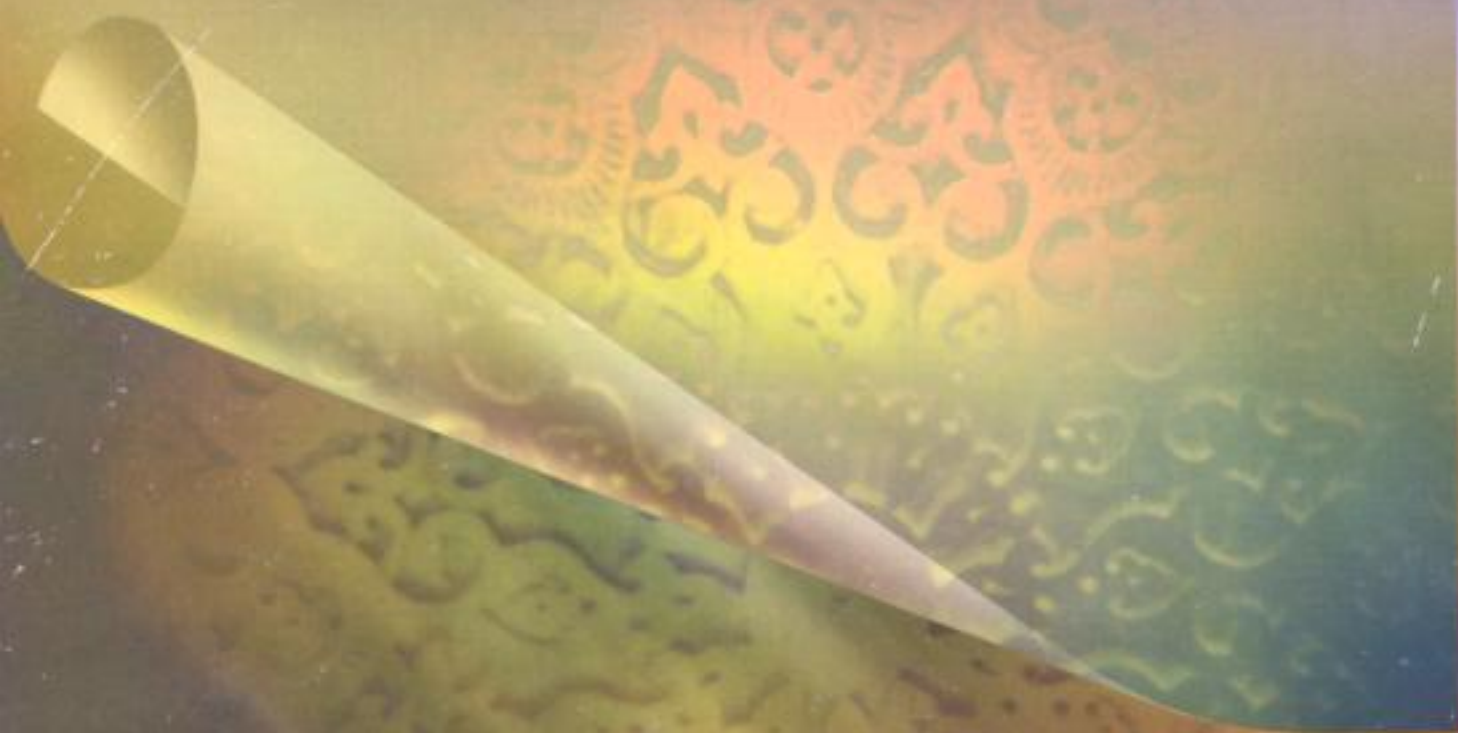


دكتور على أبوالمكارم

# تقوية الفكر النحوى



دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع  
القاهرة

# تقويم الفكر النحوى

دكتور / على أبو المكارم

دار غريب  
للطباعة والنشر والتوزيع  
القاهرة

الكتاب : تقويم الفكر النحوي

المؤلف : د / علي أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢٣٥٩ / ٢٠٠٥

تاريخ النشر : ٢٠٠٥

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 977-215-813-2

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه ، بأي

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابي من الناشر

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والطابع : ١٢ شارع نوبار لاطوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٣-٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣.١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة

ت : ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق } ١٢٨ شارع مصطفى الفحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت : ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

والمعرض الدائم }

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

توفرت الدواعى على أن تجعل من « تقويم الفكر النحوى » موضوعا يتصف بالحيوية الدائمة ، والخصوبة البالغة ، والضرورة الملحة .

وسرد هذه الحيوية إلى أن هذا الموضوع - فى جوهره - تقديم جديد وشامل معا لعالم من أعظم العلوم العربية أصالة ، وأوسعها مادة ، وأغزرها تراثا ، وهو علم النحو العربى ، من خلال تحليل أصوله الفكرية الرئيسة التى قام عليها بنيانه الكلى . وفى الحق أن الحاجة إلى تقويم هذا العلم ليست وليدة عصرنا وحده ، إذ تضرب فى أعماق التاريخ إلى مدى بعيد ، وتتخذ صوراً مختلفة وأشكالا متعددة ، وتتفاوت هذه الصور والأشكال فى مدى وفائها بتلبية هذه الحاجة من الموقف الفج الذى يقوم على أساس من رفض بعض الظواهر ، أو يرتكز على دعامة من إلغاء بعض التقسيمات ، أو يكتفى بتغيير بعض المصطلحات ، إلى مواقف قد تكون معقولة لكونها أكثر نضجا ولكنها غير مقبولة لارتباطها المطلق بالفكر المنطقى الشكلى ، أو تسليمها

الكامل بالفصل المرحلي التاريخي وعلى الرغم من قدم هذه الحاجة فإنها لم تكن في أى مرحلة من المراحل مشكلة تاريخية فحسب ، ولم يكن البحث فيها انصرافا عن معاناة الواقع في إطار التاريخ ، بل كانت دائما مشكلة حية تفرض حيويتها على بقية المجتمعات الفكرية على امتدادها زمانيا ومع اختلافها مكانيا ، وعلى الرغم من تعدد قضاياها الثقافية وتنوع اهتماماتها الحضارية ، وسر هذه الحيوية - فى الحقيقة - يعود إلى الاتصال الوثيق بين النحو واللغة ، وكانت الحاجة إلى نقل التراث اللغوى نقلاً دقيقاً إلى الأجيال الجديدة ربما مصدر هذه الحيوية فى البحوث النحوية ، ومرد الاهتمام بتبسيط أساليب البحث النحوى من ناحية ، ودعم أصوله الفكرية العامة من ناحية أخرى . وكان نقل التراث اللغوى يصدر عند المفكرين العرب - ومن ثم النحاة - عن موقف عقدي وحضارى معا ، إذ يمثل فى يقين هؤلاء وأولئك جميعاً نوعاً من الاعتزاز بدور اللغة العربية فى التعبير عن الحضارة الإسلامية ، والإيمان بالنمط الحضارى المتكامل الذى قدمه العالم الإسلامى للحضارة الإنسانية نحت راية القرآن .

وتمتد خصوصية هذا الموضوع إلى أن تناوله يحتاج إلى رؤية دقيقة فى التراث النحوى ، وهو تراث بالغ السعة . عظيم الثراء ، رائع التنوع ، يتمثل فيه كافة الاتجاهات الفكرية التى عاشت فى المراحل التاريخية المختلفة التى أثمرته ، حتى إنه ليتمكن القول - دون تجوز - أنه تتجسد فيه آثار التغيرات الاجتماعية وما صاحبها من تطورات فكرية تستند منها وتعبّر عنها ، ويتطلب أيضا إحاطة بالحقائق الأساسية فى

التراث اللغوي ، وهو خضم يزخر بالاتجاهات والآراء والقضايا والمشكلات ، ثم إنه يكاد - بالرغم من كل ما بذل فيه من جهود - يكون مجهول الأبعاد والخصائص ، ذلك أن الفواصل الحاسمة بين مستويات التحليل اللغوي لم تكن قائمة في تصور النحويين ، أو لم تكن قادرة على أن تعزل تناولهم لمستوي التركيب عن غيره من مستويات التحليل اللغوي . . وهكذا اختلط البحث في الأصوات والصيغ والدلالات مع البحث في النحو في تراث النحاة ، بل اختلطت أيضاً دراسة النشاط اللغوي بمستوياته المختلفة من حيث الصحة والخطأ بدراسته من حيث الجمال والقبح . ثم إنه يحتاج - فوق هذا كله - إلى الاتصال المباشر بالاتجاهات المختلفة التي سادت النتاج الثقافي للحضارة الإسلامية ، وهو نتاج تبلغ رحابته حداً مذهلاً حقاً ، إذ يمتد من المادة - بصورها المختلفة - إلى الفكر النظري المجرد من كل مادة ، ويشمل بذلك كافة القضايا التي يحياها الإنسان ويعانيها المجتمع معاً ، ويسهم في تقديم حلول لها لا يريد منها أن تقتصر على زمن ، أو تنحصر في مكان ، أو تحتكر في طبقة . ثم إن من هذا النتاج ما هو أصيل يعد إضافة عربية إسلامية حقيقية للحضارة الإنسانية ، كما أن منه ما يرجع إلى أصول غير عربية : هندية ، أو فارسية أو إفريقية ، أو مصرية أو حبشية ، ولكنه - مع ذلك - يمثل موقفاً أصيلاً للفكر الإسلامي في إفادته من الثقافات المختلفة ، التي هي ملك مشترك للبشرية بأسرها ، دون أن يصدر عن الإفادة منها وتطويرها تعصب من جنس أو عقيدة .

وحيوية هذا الموضوع المتجدد، وغناه العظيم ، ليسا وحدهما مرد  
الضرورة التي تفرض بالحاح أكثر من أى وقت مضى حتمية التصدى له  
ومعالجة مشكلاته ، فإن إلى جوار هذين السببين الدائمين سبباً مباشراً  
يمتد عن موقفنا الفكرى فى عالمنا المعاصر . فنحن فى وطننا العربى  
نعيد صياغة حياتنا الإنسانية من جديد ، ولا سبيل إلى تطوير الحياة بغير  
استكشاف عناصر القوة فى الطبيعة والمقومات الجوهرية للإنسان الحى  
فى إطارها . وإذا كان استكشاف عناصر الطبيعة يمكن أن يتم بواسطة  
خبرات وافدة ، فإنه يستحيل اكتشاف المقومات الإنسانية الحقيقية لشعب  
دون الإحساس بالانتماء إلى هذا الشعب ، ومن غير تعاطف عظيم مع  
تراثه الحضارى ، وحب صادق لمواقفه الإنسانية ، إذ هى جميعاً بعض  
مفاتيح رؤية مقوماته من الداخل ، ومعرفة القوى المحركة لها . . . وبها  
جميعاً يصبح تحليل التراث لتأكيد الخصائص الأصيلة فيه ، وتحديد  
الاتجاهات العارضة به، ضرورة تفرض نفسها بالحاح على كل المثقفين  
الحقيقيين المخلصين من أبنائه ، أولئك الذين لا يجترون الكلمات ،  
ولا تقودهم الشعارات ، وإنما يتوفرون على بلورة الخصائص الذاتية فى  
تراث أمتهم الحضارى، والفكرى منه بخاصة ، إذ إن هذه الخصائص  
هى الحقيقة الكلية التي تحدد - أو ينبغى أن تحدد - مسار التاريخ لكل  
جيل ، وتصل الإضافة التي تقدمها الأجيال المتتالية لتشكيل النمط  
الحضارى الخاص ، وإثراء الحضارة الإنسانية بأسرها .

وكما تضافرت كل هذه الأسباب على أن تجعل من « تقويم الفكر  
النحوى » موضوعاً يتصف بالحيوية والخصوبة والضرورة ، تعددت

الصعوبات التي تفرض في دراسته بذل الجهد في سخاء ، واحتمال  
العناء عن رضى ، وتقبل العذاب دون ضجر . وأبسط دوافع هذا الجهد  
تعود إلى ضخامة هذا الموضوع وتعدد الآثار المتصلة به وتنوع الدراسات  
المختلفة فيه ، إذ إن هذه الضخامة والرحابة والتنوع لا تحتاج لغير جهد  
كثير ليس فيه إلا عناد عقلي قليل . ومن ثم تترد أعظم أسباب المشقة  
العقلية إلى سبب أكثر عمقاً وأبعد خطورة من مجرد الامتداد التاريخي  
الزماني والمكاني للقضايا المتصلة بهذا الموضوع والمشكلات المتعلقة  
به ، والآثار الممثلة له . . ذلك السبب أن « تقويم الفكر النحوي » في  
جوهره ، دراسة في علم المناهج ، والبحث في المناهج - بوجه عام -  
يتطلب دراسة تحليلية وتركيبية معا ، وهي تستلزم بالضرورة يقظة ذهنية  
بالغة الحدة حتى لا يخلط بين مستويي التحليل والتركيب ، وتستوجب  
لذلك نوعاً من التكامل بين التخصص الدقيق والثقافة الشاملة . والبحث  
في المناهج يتطلب - أيضاً - بصورة أكثر إلحاحاً من أى بحث في  
الظواهر التطبيقية التزام الموضوعية في تقرير الحقائق التي يسفر عنها  
التحليل العلمي وتحديد دلالاتها ، وهي تحتاج إلى شجاعة نفسية نادرة  
لتقرير الحقائق لا الأمنيات دون الخضوع لمعطيات التقليد ، ومن غير  
تأثر بادعاءات الثورة عليها ، وبذلك وحده تصبح الموضوعية موقفاً  
علمياً وأخلاقياً معا .

ثم إن هذه الدراسة تتناول - بطبيعتها - جانباً نظرياً من التراث  
العلمي العربي ، وتحليل المناهج النظرية في التراث العربي يضيف إلى  
ذلك لعناء العقلي الذي أشرنا إليه عناء نفسياً بالغ الحدة ، هو نتيجة



لا بد منها لما يسلم إليه تحليل هذه المناهج من إدراك للانقسام فيها بين ما يمكن أن يصطلح عليه بالبحوث الإنسانية والبحوث التجريبية . ففي الوقت الذي تطور فيه الفكر العربي في ضوء النظرية الإسلامية الفائلة بالتحام بين المنهج والمادة ، أو الشكل والمضمون ، حتى أثمر المنهج التجريبي ، ذلك المنهج الذي يعد في الحقيقة أهم الإضافات العملية التي قدمتها الحضارة الإسلامية للعلم . . في هذا الوقت نفسه كان الجانب النظري في الفكر العربي ينحدر تحت إلحاح الأفكار المنطقية الإغريقية بأبعادها الميتافيزيقية ومضمونها الخالي من كل مضمون إلى مواقف فردية ذاتية تعبر عن القدرات العقلية ، والذكاء الفردي ، ووحدة التفكير المجرد ، حتى لتصبح مجرد صدى للتفوق الذهني غير الأخلاقي . وبذلك انفلت الجانب النظري للفكر العربي من كل قيد موضوعي ويخضع للمنهج الذاتي . أو بتعبير أكثر دقة للمواقف الذاتية ، في مجالاتها كلها . . آيس وجود «علم الحيل» و«أدب المناسبات» و«النقد الانطباعي» دليلاً على سيادة الذاتية في مجالات «التشريع» و«الأدب» و«النقد» ؟ ! ثم الأيوكد ذلك انتشار المواقف غير العلمية وغير الأخلاقية في الوجدان والواقع معا ؟ ! وتلويتها روح الفنان وضمير القاضي جميعاً !!؟

وثمة - آخر الأمر - صعوبات تتحسها هذه الدراسة في محاولتها التصدي لتقويم الفكر النحوي في امتداده الزماني والمكاني ، دون التقيد بشخصية أو الاقتصار على موضوع أو الارتباط بتجمع أو التركيز على اتجاه وهي أنها دراسة تتحصل أعباء الريادة كلها ، ولعل أبسط ما يمكن

التمثيل به لهذه الأعباء أننا كنا نضطر إلى البحث في آلاف الصفحات ما بين مخطوطة ومطبوعة حتى يمكن العثور على بعض النصوص التي استند إليها النحاة أو مثلوا بها، ولم يكن ذلك سوى البداية فحسب ، إذ إن الأمتداد الزماني والمكاني للتراث النحوي بما صحبه من تطور فكري قد أسلم دائماً إلى رغبة في تفسير النصوص بما يتفق مع ما يجد من أفكار . على هذا النحو - مثلاً - كان النص الذي ينسب إلى الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه يحمل مضموناً يختلف عن المفهوم الذي يقدمه السيرافي له في شرحه للكتاب أو يحدده ابن جنى ، أو يتصوره الأسفراييني أو الدماميني أو أبو حيان ، فقد كان كل واحد من النحاة يتناول أى نص من نصوص الأقدمين من خلال ما استقر في فكره من قواعد وما ثبت عنده من أصول ، دون وعى أحياناً بتغير القواعد واختلاف الأصول ، وبذلك كان النص لا يعبر في الحقيقة عما قصد إليه قائله بقدر ما يعبر عما فهمه منه شارحه . ومن ثم كان الاتصال المباشر بأفكار النحاة دون واسطة من الشراح ضرورة تفرضها موضوعية الأحكام، وفي الوقت نفسه كان الوقوف على الشروح المختلفة للنص الواحد ضرورة أيضاً بحتمها التحليل العلمي لمسار التطور التاريخي للفكر النحوي .

وليس من شك في أن هذا الفهم للموضوع ، وهذا الإدراك لصعوباته ، كان له - آخر الأمر - أثره في صياغة منهجه ، إذ وقعت هذه الدراسة له في بايين ، حاول أولهما تقديم تقويم شامل للفكر النحوي من الناحية التاريخية ، بغية إدراك أصالة هذا الفكر ، ومن ثم

قصده إلى دراسة المصادر الأساسية للأفكار الرئيسية للأصول النحوية .  
وقد استعين في هذا المجال بما لا بد منه من تحليل للأفكار في نشأتها  
وتطورها والعوامل المؤثرة فيها ، بغية اكتشاف العلاقات التي تربطها  
بغيرها أخذًا وعطاء . وقد أثبت هذا التحليل أن الأصول النحوية قد  
استمدت مقوماتها من عناصر إسلامية خالصة طوال فترة تاريخية طويلة  
قبل تأثر هذه الأصول بمؤثرات أخرى غير إسلامية في آخريات القرن  
الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع .

ومن ثم وقع هذا الباب في فصول ثلاثة :

**في الفصل الأول :** حاولنا الوقوف على مدى أصالة الفكر العربي ،  
باعتبار ذلك مدخلا لا بديل له لدراسة مدى أصالة الفكر النحوي العربي .

**في الفصل الثاني :** حاولنا الوقوف على مدى أصالة الفكر النحوي  
نفسه معتمدين في ذلك على تحليل العوامل الموضوعية التي بلورت في  
الفكر مقوماته ومنحته خصائصه .

**في الفصل الثالث :** حاولنا أن ندرس العوامل الطارئة التي كان لها  
تأثيرها في الفكر بعد الترجمة ، وحددنا - بصورة مباشرة - صور التأثير  
الإغريقي فيه .

**وأما الباب الثاني :** فقد قصدنا به دراسة مدى صلاحية الفكر  
النحوي ، أو بتعبير آخر ، قيمة العناصر الجوهرية في هذا الفكر ومدى  
سلامتها أو قصورها وانحرافها . وأردنا من وراء ذلك أن تتضافر الدراسة  
التحليلية مع الدراسة التاريخية على تحديد موقف دقيق أمام الباحثين

المعاصرين في تناولهم للفكر النحوى ومشكلاته . وقد تطلبت الدراسة التحليلية بالضرورة تحديد المقياس العلمى الذى يتم القياس إليه ، ومن ثم لم يكن بد من وقفة سريعة أمام المناهج اللغوية المعاصرة لمعرفة مدى قدرتها على تقديم هذا المقياس . وقد كشفت هذه الوقفة عن وجود اختلاف موضوعى واضح بين أساليبها والخصائص الذاتية التى ترشك أن تكون موضوعية ، للعربية الفصحى ، وهى خصائص تمنع أو يجب أن تمنع من الألتزام الكامل بتطبيق هذه الأساليب على اللغة العربية ، وتجعل كل محاولة لهذا الألتزام عملاً غير علمى ، لاجافته للظروف الموضوعية ، التى تفرض - من بين ما تفرض - اختيار ما يتلاءم مع الخصائص الجوهرية الأصلية فى الفكر والراسخة فى المجتمع جميعاً . وقد انتهينا من هذه الوقفة إلى ضرورة تقديم بديل لا سبيل إلى الاستغناء عنه ، وقد ارتضينا - فى هذا المجال - منهجاً سبق أن حددنا معالمه وطبقنا خصائصه فى دراستنا عن « الحذف والتقدير فى النحو العربى » وهو منهج يحقق أقصى قدر ممكن من الإفادة من التطور العلمى فى الوقت الذى يراعى فيه الخصائص الذاتية المميزة للعربية . . . وبذلك يجعل المناهج المختلفة فى خدمة الفصحى ودراساتها ، دون أن يضع الفصحى بحيث تكون مجرد مجال لتطبيق هذه المناهج بكل شرائطها .

ولقد كنا على وعى ونحن نتخذ هذا الموقف بأن ثمة خطراً كبيراً فى فتح الباب أمام الاجتهاد الفردى لقبول بعض هذه المناهج ورفض بعض ، ولكننا كنا على يقين أيضاً بأن من التعتت إغلاق المجال أمام

الاجتهاد الفردي إذا كان مستندا إلى منهج علمي ، إذ إن وجود هذا المنهج كقيل بقياس مدى أصالة الباحث والتزامه العلمي والأخلاقي معا . بحيث يمكن أن يفرق بين من يتخذ موقفا إصلاحيا من المناهج المتبعة في الدراسات اللغوية المعاصرة ، تحت شعار « الوسطية » الساذج ، ليحميه من المواجهة الموضوعية من ناحية ، وليفلسف هروبه من تحليل طرائق هذه المناهج واكتشاف ما بينها من تفاضل أو تكامل من ناحية أخرى ، وبين من لا يتردى في مثل هذا الموقف ، بل يتصدى لحل المتناقضات ، متسلحا وجدانيا وفكريا معا بما يضمن للبحث العلمي أن يكون ما يحاوله إضافة جادة إليه ، وهي : اليقظة الذهنية والخبرة الغنية ، تشد أزرها ثقافة عميقة رحبة الآفاق ، وإدراك واع شديد الحساسية ، وإرادة صلبة تشحذها الشجاعة .

من هنا لم يكن ثمة سبيل إلى البدء في الدراسة التحليلية التي قصد إليها في هذا الباب قبل التمهيد لذلك بدراسة « مقياس السلامة » الذي تقاسر إليه كل ما في التراث النحوي من أفكار واتجاهات . ولذلك رأينا أن نقدم بين يدي هذا الباب مدخلا كان هذا موضوعه ، ثم انتقلنا منه إلى دراسة الجوانب السلبية في الفكر النحوي في ضوء المقياس الذي حددناه . وقد لاحظنا من خلاله أن في الفكر النحوي أخطاء ثلاثة أساسية هي :

**أولا :** الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، وتصور النحاة أن اللغة واللهجات تنتمي إلى مستوى واحد ، وأن اللغة ليست شيئا غير مجموع اللهجات القبلية .

**وثانيًا :** التناول الجزئي للظواهر اللغوية ثم طرد الأحكام الصادرة عنها بدلًا من ربط الحكم النحوي بمفوماته من النصوص .

**وثالثًا :** تداخل المناهج المختلفة في منهج البحث النحوي ، وتصور النحاة أن كل منهج من المناهج قادر على أن يمنح الباحث قدرة على تقنين الظواهر وتعليلها أيضًا .

وقد آثرنا أن ندرس كل خطأ من هذه الأخطاء في فصل مستقل ، حددنا فيه مقومات الخطأ من التراث النحوي . وما كان له فيه من آثار .

وبعد ، ،

فإني لعلى يقين بأن هذه الدراسة ، شأنها شأن ما قدمته من قبل من دراسات ، ليست سوى محاولات ، أرجو مخلصًا أن تكون على الطريق الصحيح لإعادة صياغة الفكر النحوي على نحو موضوعي ، يستطيع فيه هذا الفكر أن يجمع بين أمرين لا مفر من الجمع بينهما ولا مجال للاستغناء عنهما أو عن أحدهما ، وهما : الأصالة والتجديد جميعًا .

**على أبو المكارم**



**تَقْوِيمُ الْفِكْرِ النُّحْوِيِّ**





الباب الأول

أصالة الفكر النحويّ



## الفصل الأول

### أصالة الفكر العربي

تتصل أصالة المناهج النحوية بقضية أوسع دائرة وأخطر أثرا وأعمق دلالة ، وهي أصالة الفكر العربي بأسره ، بحيث يمكن أن تعطى دراسة الأصالة في هذا الجزء المحدود بالمناهج النحوية صورة للأبعاد المباشرة لتلك القضية الكلية ، كما استطاع في الوقت نفسه من خلال تحليل المواقف المختلفة وأساليب التناول المتعددة المتباينة للقضية الكلية الوقوف على ما يحيط بفروعها من اتجاهات ، وما يحكم هذه الاتجاهات من مفاهيم ، عنها تصدر ومنها تمتد . ومن بين هذه الفروع مشكلة الأصالة في البحوث اللغوية على وجه العموم ، وفي المناهج التي اتخذها النحويون لدراسة الظواهر التركيبية على نحو خاص .

ثمة اتصال وتشابك لا مجال لإغفاله إذن في دراسة أصالة كل فرع من فروع الفكر العربي ، بحيث تعد محاولة فهم العلاقة بين فروع هذا الفكر وتحليل بعضها بغض النظر عن العلاقات المتداخلة بينها - عملا غير علمي . إذ يبدأ من نظرة جزئية ضيقة المدى ، قد يلمس بها النتائج ويدرك من خلالها المسببات ، دون أن يقف على ما وراءها من أسباب ومقدمات ؛ ومن هنا فإنه لا بد من نقطة بدء علمية ، تضع في البعد

المباشر لها الظروف الموضوعية التي تجعل من القضية الكلية وفروعها وحدة واحدة ، بما بينها من علاقات متشابكة وصلات متداخلة واتساق في الموقف .

ودراسة قضية الأصالة ، سواء في النحو العربي وحده أو في الفكر العربي كله ، لهذه الظروف ، قضية بالغة الحساسية شديدة التعقيد ، ذلك أنها اتسمت منذ عهد مبكر بنوع من التعصب غير العلمي ، إذ اتصلت أوثق الاتصال ببواعث غير موضوعية . ذلك أن الحاقدين على الإسلام وأهله وجدوها مجالاً فسيحاً لغمز الدين بالتمت ، وطعن أهله بالقصور ، ثم إسباغ صفة الأمانة العلمية علي هذا الموقف الذي يمليه حقد القلوب والعقول معا . وفي مقابل ذلك لم يجد العلماء المسلمون بدا من التصدي لهذا الهجوم القائم على أساس من التهجم وإن اتخذ العلم شعاراً ، والموضوعية ستاراً ، ولكن وقع بعضهم فيما وقع به أعداؤهم من التعصب في الدفاع عن الفكر العربي تعصباً تجاوز كل حد ، إذ أهملوا فيه الكثير والظواهر والغوا معه العديد من الحقائق . وهكذا لم تعد القضية بحثاً علمياً محدد الموضوع والطرائق ، وإنما مظهر للإلتزام الديني عند أولئك وهؤلاء .

والذي يكشف عن هذا الاتصال الوثيق بين قضية الأصالة في الفكر العربي وبين الدين ما استند إليه كل طرف من هذين الطرفين المتناقضين من أدلة وما ارتكز عليه موقفه من أسس . ففي جانب نجد « ابن قتيبة » يسخر من المتصلين بالثقافات المترجمة ، ويراها على هامش الفكر العربي أمشاجاً لا غناء فيها . وتفاهات لا جدوى منها ، بل فيها ما يضر ،

إذ تدفع إلى القحة وتدعو إلى الكفر (١) ، ويقول : « وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب ، وينظر في شيء من القضاء وحد المنطق ، ثم يعترض على كتاب الله بالظعن وهو لا يعرف معناه ، وعلى حديث رسول الله - ﷺ - بالكذيب وهو لا يدري من نقله ولو أن هذا المعجب بنفسه ، الزارى على الإسلام برأيه ، نظر من جهة النظر ، لأحياء الله بنور الهدى وثلج اليقين ، ولكنه طال عليه أن ينظر في علم الكتاب ، وفي أخبار الرسول - ﷺ - وصحابته وفي علوم العرب ولغاتها وآدابها ، فنصب لذلك وعاداه ، وانحرف عنه إلى علم قد سلمه له ولأمثاله المسلمون ، وقل فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم ، فإذا سمع الغمر والحدث الغر قوله : الكون والفساد ، وسمع الكيان ، والأسماء المفردة والكيفية والكمية ، والزمان ، والدليل ، والأخبار المؤلفة - راعه ما سمع ، وذن أن تحت هذه الألقاب كل فائدة وكل لطيفة ، فإذا طالعها لم يحل منها بطائل » (٢) .

(١) أدب الكاتب ٢ - ٤ .

(٢) لا يفوتنا أن نسجل هنا أن هذه الفكرة هي مضمون ما ذكره الغزالي بعد ذلك في تصديره لكتابه « تهافت الفلاسفة » ، وإن اختلف الموقف قليلاً ، إذ يقول : « أما بعد : فإني قد رأيت طائفة يعتقدون في أنفسهم التميز عن الأتراب والنظر ، بمزيد الفطنة والذكاء ، قد رقصوا وظانف الإسلام من العبادات ، واستحققوا شعائر الدين من وظائف الصلوات ، والتوقى عن المحظورات ، واستهانوا بتعبادات الشرع وحدوده ، ولم يقفوا عند توقيفاته وقبوده ، بل خلعوا بالكلية ربقة الدين بفنون من انظنون ، يتبعون فيها رهطاً يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً وهم بالأخرة هم كافرون . . . وإنما مصدر كثرهم سماعهم أسماء هائلة ، كسقراط ، وبقراط ، وأفلاطون ، وأرسططاليس ، وأمثالهم . . . وحكايتهم عنهم أنهم - مع رزاة عقولهم ، وغزارة فضلهم - منكرون للشرائع والنحل ، وجاحدون تفاصيل الأديان والمثل ، ومعتقدون أنها نواميس مؤلفة ، وحيل مزخرفة . فلما قرع ذلك سمعهم ، ووافق ما حكى عن عقائدهم طبعهم ، تجملوا باعتقاد الكفر ، تحيزوا إلي غمير الفضلاء بزعمهم ، وانخرطوا في سلكهم ، وترفعوا عن مسابرة الجماهير والذهماء ، تهافت الفلاسفة ٥٩ - ٦٠ .

ثم يقول : « ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام ، في الدين والفقه والفرائض والنحو ، لعد نفسه من البكم ولو سمع كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصحابته ، لأيقن أن للعرب الحكمة وفصل الخطاب (٣) . ويصل إغفال الحقائق العلمية عند أصحاب هذا الاتجاه إلى مداه - بسبب هذا التعصب - بعد نحو قرن ، حين يقرر « ابن فارس » أن العلوم المترجمة ليست في جوهرها سوى علوم عربية ، عن العرب أخذت ثم نسبت - بدافع الحقد - إلى غيرهم ، فقد زعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم !! أن الذين يسمون الفلاسفة قد يكون لهم إعراب ومؤلفات نحو . قال أحمد بن فارس : « هذا كلام لا يعرج على مثله ، وإنما تشبه القوم أنفا بأهل الإسلام ، فأخذوا من كتب علمائنا وغيروا بعض ألفاظها ، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوى أسماء منكرة ، بتراجم بشعة ، لا يكاد لسان ذى دين ينطق بها » (٤) .

(٣) أدب الكاتب ٥ .

(٤) الصاحبي ٤٢ . ولا يفوتنا أن نسجل هنا أيضا ملاحظتين :

**الأولى :** أن ثمة فارقا كبيرا بين موقف ابن قتيبة وابن فارس ، لأنهما مع تعصبهما للإسلام والعروبة ودفاعهم عنهما يختلفان في تقرير حقيقة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الأجنبية ، فابن قتيبة يرى أنه لا غناء في الثقافات المترجمة ، وأن الشفافة العربية القائمة بذاتها المتميزة بخصائصها كافية وحدها . على حين يزعم ابن فارس أن الثقافات المترجمة هي بعينها - الثقافة العربية ، فكأنه لا يجد بينهما فوارق جوهرية وتعلن السر في هذا التطور أنه في عصر ابن قتيبة لم تكن المترجمات قد وجدت طريقها وتركت تأثيرها في مجيالات الفكر العربي الإسلامي . على حين كان هذا التأثير قد وصل إلى مداه في عصر ابن فارس - في القرن الرابع - ولذلك لم ينكر مضمون الثقافة الأجنبية وإنما أنكر نسبتها فحسب .

**والملاحظة الثانية :** أن ابن فارس قد استوحى في موقفه تلك الإشارة التي ذكرها الجاحظ مشككا في الرسائل المترجمة عن الفارسية ، سنهما المترجمين لها بالنديس ، إذ يقول : « ونحن لا نستطيع أن نعلم أن الرسائل التي بأيدي الناس تلفرس أنها صحبحة غير مصنوعة ، وقديمة غير مولدة ، وكان مثل ابن المقفع ، وسهل بن هارون ، وأبي عبيد الله ، وعبد الحميد ، وغيلان يستطيعون أن يولدوا مثل تلك الرسائل ، ويصنعوا مثل تلك السير » . (البيان والتبيين ٣ / ٢٩) .

وفي الجانب الآخر نجد من يقرر أن الفكر الإسلامي بأسره عالة علي الثقافات الأجنبية ، وعلي الفكر اليوناني بصفة خاصة ، ويركز أصحاب هذا الاتجاه - في سبيل التدليل علي صدق ما يزعمون - علي تأثير الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي في الاتجاهات الفكرية المختلفة في العلوم العربية الإسلامية . وفي هذا المجال يؤكدون أن الفلسفة الإسلامية ظلت « طول حياتها فلسفة انتحائية Ekletizismus قوامها الاقتباس مما ترجم من كتب الإغريق ومجرى تاريخها أدنى أن يكون استمدادا من معارف السابقين لا ابتكارا . ولم تتميز عن الفلسفة التي سبقتها بافتتاح أبحاث جديدة ، ولا هي انفردت بجديد فيما حاولته من معالجة المسائل القديمة ، فلا نجد لها في عالم الفكر خطوات جديدة تستحق أن نسجلها لها <sup>(٥)</sup> » . ومعنى هذا أن ما يسمى بالفلسفة الإسلامية أو العربية « ليست إلا مجرد محاكاة وتقليد لأرسطو ، وضرب من التكرار لأراء وأفكار يونانية كتبت باللغة العربية » كما يقول أرنست رينان <sup>(٦)</sup> . ولو تركنا هذه الاتجاهات الفكرية في الفلسفة ، وقصدنا إلى تحليل ما يسمى بالعلوم العربية ، فإنك ستقف علي هذا التأثير العميق للفكر اليوناني ، فلو أخذت مثلا علم النحو فستجد الأفكار اليونانية في جزئيات هذا العلم فضلا عن اتجاهاته العامة ، فإنك حين « تقرأ كتاب سيبويه تجد ترتيبا وتبويبا منطقيا ، يبدأ بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ثم يعرف كل قسم ويأتي بأمثله ويذكر أحكامه ، وهكذا .

(٥) تاريخ الفلسفة في الإسلام لدى بور T.J. Boer ٣٤ .

(٦) انظر : Avérotes et L'Averroisme, p.7-8 وقد نقله بتصرف الدكتور المذكور في

بحثه (الفلسفة الإسلامية) ، ص ١١ .



ومن ذلك أن أرسطو قال: إن الزمان والمكان كالوعاء للأشياء إذ لا بد لكل شيء مخلوق أن يكون واقعا في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة ، فهما كالوعاء له . وهذا أصل تسمية النحويين للمفعول فيه ظرفا ، أى : وعاء <sup>(٧)</sup> .

معنى هذا أن تبعية الفكر العربى بعلومه المختلفة ليست مقصورة على الفلسفة والنحو فحسب ، فإن الفلسفة والنحو ليسا أكثر من أنموذج واضح لهذا التأثير ، أو بتعبير أوضح . لهذه المتابعة . ومن المسلم به بعد ذلك عند أصحاب هذا الاتجاه أن العرب « لم يصنعوا شيئا أكثر من أنهم تلقوا دائرة المعارف اليونانية في صورتها التى كان العالم مسلما بها فى القرنين السابع والثامن » <sup>(٨)</sup> ، وأن العلوم الإسلامية قد أسست ، منذ بدء نشأتها ، كما يقول « سانتلانا » على علوم اليونان وأفكار اليونان ، وعلى أوهام اليونان أيضا <sup>(٩)</sup> .

ولم تكن هذه التبعية ظاهرة عند أصحاب هذا الاتجاه فحسب ، بل كانت نتيجة لأبد منها ، وما كان المسلمون يستطيعون أن ينحرفوا عنها ، لأنها لازمة بالضرورة لطبيعة العقل العربى من ناحية ، ثم للتعاليم الدينية الإسلامية من ناحية أخرى . . . . . هى لازمة للعقل العربى لأن هذا العقل فى تصورهم - كما يقرر ليون جويثيه L. Gouthier - محدود وقاصر ، ولا طاقة له إلا على إدراك الجزئيات والمفردات منفصلا

(٧) ضحى الإسلام ١/ ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٨) انظر : فى الفلسفة الإسلامية ١٣ . L'esprit Sémitique et / L'esprit arryern , p. 66-67.

(٩) التفكير الفلسفى فى الإسلام ٢ / ٤٠ .

بعضها عن بعض ، أو مجتمعة في غير ما تناسب ولا انسجام . ولا تناسق ولا ارتباط . فهو عقل مباعده وتفريق Esprit Separotiste ، وليس عقل مزج وتجميع Esprit dFusionnis<sup>(١٠)</sup> . وهي حتمية مع التعاليم الدينية الإسلامية لأنها في جوهرها تتنافى مع البحث الحر والنظر الطليق ، وهما أساس كل إبداع فكري وركيزة كل ابتكار حضارى ، «وقد ضيق الإسلام من آفاق الفكر للذين اعتنقوه ، وحد من مجالات بحثهم ، ورباهم على احتقار العلم والفلسفة ، ومن ثم لم يقدم للعالم سوى انحلال موغل واستبداد مسرف . على حين كانت المسيحية مهاد الحرية ومنبت النظم النيابية والحضارية»<sup>(١١)</sup> .

يقول «كوزان» V. Cousin في محاضراته في تاريخ الفلسفة بجامعة باريس ، معبرا عن هذه الروح المسرفة في التجنى : «المسيحية - التي هي آخر ما ظهر على الأرض من الأديان - هي أيضا أكملها ، والمسيحية تمام كل دين سابق ، وغاية الثمرات التي تمخضت عنها الحركات الدينية في العالم ، وبها ختمت . . . الدين المسيحي ناسخ لجميع الأديان . . . كذلك كان الدين المسيحي إنسانيا واجتماعيا إلى أقصى الغايات ، ومن أراد دليلا فليتنظر ماذا أخرجت المسيحية وجماعة المسيحيين للناس : أخرجت الحرية الحديثة والحكومات النيابية . ثم لينظر من دون المسيحية ما أخرجت منذ عشرين قرنا سائر الأديان . ماذا أنتج الدين البرهمي والدين الإسلامي وسائر الأديان التي لا تزال قائمة

(١٠) في الفلسفة الإسلامية ١١ .

(١١) في الفلسفة الإسلامية ٩ .

فوق ظهر الأرض ؟ أنتج بعضها انحلالا موعلا ، وبعضها أثر استبدادا  
ليس له مدى . أما أوربا المسيحية فهي - لا سواها - مهد الحرية<sup>(١٢)</sup> .  
وهكذا نأى التعصب بهذه القضية العلمية عن كل أساس علمي ،  
انتهى هؤلاء وأولئك إلى نتائج وضعوا الوصول إليها هدفا دون مراعاة  
لما بين أيديهم من مقدمات ، فقرر المتعصبون للإسلام ببساطة غريبة  
حقا إلغاء كل تأثير أجنبي في الفكر العربي ، بل وإحالة الثقافات  
المترجمة ذاتها إلى أصل خالص العروبة !! ، وقرر المتعصبون ضد  
الإسلام بقحة مذهلة إلغاء كل أثر خلاق للفكر العربي ، وانتمائه بأسره ،  
في مناهجه وتفاصيله ، إلى أصل أغريقي ، لأنه إذا كان العرب قد  
فطروا على إدراك المفردات وحدها فلا قبل لهم باستخلاص قضايا  
وقوانين ، ولا بالوصول إلى فروض نظريات<sup>(١٣)</sup> . وهذا الموقف  
يصدق على فروع الفكر العربي وتفصيليها ، لأنها وإن كانت في إطارها  
الشكلي عربية المادة إسلامية المواضيع ، فإن مناهجها التي تعالج بها  
ليست عربية وغير إسلامية ، إذ محورها الفكر الإغريقي من ناحية ،  
والأفكار الموروثة أو المنقولة عن الهند وفارس واليونان ناحية أخرى .

هذه النظرة المتعصبة بشقيها المتقابلين والمتلازمين معا ، هجوما  
على الإسلام ودفاعا عنه ، هي السبب الرئيسي لحساسية هذا الموضوع ،  
ولكن هذا الموضوع لا يتسم بالحساسية فحسب ، وإنما يتصف بالتعقيد  
أيضا . وأبرز أسباب هذا التعقيد فقد نقطة البدء الصالحة لتناوله ، والخلط  
Gours de l'esprit de l'histoire de la philosophie, p. 48-89. (١٢) وترجمة

الشيخ مصطفى عبد الرزاق في كتابه : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية - ٩ -  
(١٣) تاريخ الفلسفة الإسلامية - ١١ .

بين الاتصال الاجتماعي وما يعقبه من بعض التأثير والتأثر وبين الاتصال الثقافي وما يستلزمه من مستوى فكري ناضج يفيد من هذا الاتصال .  
ولعله لهذه الأسباب جميعها لم يتصد كثير من الباحثين المنصفين لتقويم هذه العلاقة بين الفكر الأجنبي بصفة عامة والفكر الإغريقي بصورة خاصة وبين الفكر العربي ، ولعله لهذه الأسباب أيضا اتخذ الوسطية مذهباً من فرض عليه تناول هذا الموضوع أو الاتصال به ، ليفلسف بها موقفه المتردد ، ويخلص بوساطتها من وصمة التعصب .

لهذا كله ينبغي أن نعيد درس هذه القضية دراسة جادة متأنية ، بريئة من التعصب والسطحية معا ، تنغيا تجسيد الحقيقة وحدها، وتحرص كذلك الحرص كله على رصد كل الظواهر ، لتضعها في مكانها ، وتجعل من شتاتها المبعثر جزئيات متآلفة ، تتعاون في رسم الصورة الكلية وتحديد أبعادها وتجلية قسماتها .

ونحسب أن نقطة البدء الوحيدة التي تصلح لتحليل مدى أصالة الفكر العربي بصورة عامة ، والنحو العربي على نحو خاص ، هي دراسة العلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم من الشعوب قبيل الفترة التي نشأت العلوم العربية فيها وأثناءها . وفي دراسة العلاقات الحضارية لا يلتفت إلى الجانب الاجتماعي وحده على حساب الجانب الثقافي ، كما لا تهمل الصلات الاجتماعية اكتفاء بالرصد المباشر للصلات الثقافية، وإنما يتكامل هذان الجانبان معا لتكوين صورة دقيقة عن طبيعة الاتصال الحضاري بين العرب وغيرهم ، ومداه، ثم تحليل ما يعقبه بالضرورة من آثار .

ومن الثابت تاريخيا أن الاتصال الاجتماعي بين العرب وغيرهم من الشعوب موجود منذ عصر ما قبل الإسلام ، إذ ألحت عليه وأسهمت فيه وسائل كثيرة وأساليب متنوعة ، وكان أبرز هذه الوسائل والأساليب ثلاث :

### **أولها : الهجرات :**

من الحقائق الثابتة تاريخيا أن موجات كثيرة من الهجرات كانت تتدفق من شبه الجزيرة إلى ما جاورها من أقاليم العراق والشام ومصر ، وتتوغل هذه الهجرات في القدم حتى إنه ليصعب تحديد المراحل الأولى منها إذ تتجاوز الخمسين قرنا (١٤) . وقد ظل شبه الجزيرة فترة طويلة يمد المناطق المجاورة له بفروع من الجنس السامي ثم يبطون من القبائل العربية حتى ليظن بعض الباحثين أن هذه الهجرات المتتالية قد أوجدت نوعا من الوحدة الجنسية التي تمتد بين الرافدين والخليج شرقا إلى مصر بل إلى تونس غربا ، ومن اليمن والمحيط جنوبا إلى آسيا الصغرى والبحر الأبيض شمالا (١٥) . ومن الحقائق التاريخية ما يرجح هذا الظن ، فقد هاجر إلى الشام من شبه الجزيرة كثير من القبائل في عهود مختلفة ، ومن أشهرها في العهد القديم من عرفوا بالكنعانيين والعموريين والآراميين ، ثم العربيين ، والثموديين ، واللحيانيين ، والقيداريين ، والنبطيين ، والتدمريين ، والعبايد وغيرهم . ومن أشهر من هاجر قبيل الإسلام بطون كثيرة من العلافيين والجهنيين والقضاعيين والضجاعمة

(١٤) انظر : تاريخ العرب قبل الإسلام لجواد علي ، ١ ، ٤ ، العرب قبل الإسلام لجورجي زيدان ، ٥٠ ، بلاد ما بين النهرين ٤٤ وما بعدها ، تاريخ العرب ، وما بعدها ، الوحدة العربية ٢٦ وما بعدها .

(١٥) انظر : (الوحدة العربية ٢٦ وما بعدها) .

والتنوخيين والكلايين والطائيين والتغلبيين والبكريين<sup>(١٦)</sup>. وكذلك هاجر إلى العراق فى العصور القديمة من عرفوا بأسماء الكلدانيين والآكاديين والعموريين والآشوريين والآراميين، واستمرت الهجرات إليه حتى قبيل الإسلام حيث هاجر الكثير من أبناء تنوخ، وتغلب، ولخم وشيبان، وأسد، وبكر، ونزار، وكندة، ومذحج<sup>(١٧)</sup>، وقريب من هذا ما حدث من هجرة إلى مصر أيضا فقد عرفها العرب أو بتعبير أكثر دقة أبناء شبه الجزيرة منذ أقدم العصور، وهاجروا إليها، ومن المؤكد عند علماء التاريخ أن الهكسوس الذين حكموا مصر فترة طويلة كانوا بعض القبائل التى هاجرت إلى مصر من شبه الجزيرة عابرة برزخ السويس<sup>(١٨)</sup>. ومن الحقائق التى توصل إليها علماء الأجناس أن الشعب المصرى وليد اختلاط الجنس السامى بالعناصر السوداء<sup>(١٩)</sup>. ومعنى هذا أن الهجرات إلى مصر من شبه الجزيرة - مباشرة بواسطة الشام - توغل فى القدم إلى درجة أعمق مما يدونه التاريخ.

ولم تكن هذه الهجرات تذهب إلى أرض خلاء، وإنما كانت دائما تمتد إلى مناطق مأهولة بالسكان، وكانت تتحرى أن تذهب إلى بيئات مياينة لطبيعة البيئة التى انفلتت من إسارها، ومجتمعات مغايرة للمجتمع الذى انفكت من عقاله. وفى أحيان كثيرة كانت المناطق التى تقصدها الهجرات العربية - لما تتميز به من كفاية وتمتع به من وفرة - بمثابة

(١٦) المصدر السابق ٣٠ - ٣١، أيضا معجم ما استعجم ١ / ٧٥، تاريخ اللغات السامية ٥.

(١٧) المصدران السابقان.

(١٨) الأثر الجليلي لقدماء وادى النيل ١٢، تاريخ العرب قبل الإسلام ٥٠ - ٥١، تاريخ

مصر من أقدم العصور ١٤١ - ١٤٢.

(١٩) الأثر الجليلي ١٢.

مراكز استقطاب تلتقى فيها الأجناس المختلفة . فمصر - على سبيل المثال - لم تكن مقصد القبائل العربية وحدها ، بل إن جماعات من الليبيين والجالا والصومال والبجا كانوا يفتدون إلى مصر أيضا (٢٠) . وفي بعض الأحيان كانت المناطق التي يهاجر إليها من يهاجر من أبناء الجنس السامي أو العربي محور نزاع في السياسة الدولية آنذاك . ومن ثم تتعدد الأجناس الوافدة إليها بتغير القيادات الحاكمة فيها والدول المسيطرة عليها ، ولعلنا لسنا في حاجة إلى أن نشير إلى أن مصر والشام مثلا فضلا عنقلان بين سلطنة الفرس والروم فترة كبيرة قبيل ظهور الإسلام ، وحتى الفتح الإسلامي أيضا (٢١) .

وإذا كان الجوع قد دفع ببعض القبائل التي تقطن شبه الجزيرة العربية إلى الهجرة إلى خارجها ، فإن الفرار من الخوف والرغبة في النجاة حملت بعض الناس على الهجرة من خارج شبه الجزيرة إلى داخلها ، بعد أن خرب « بختنصر » بيت المقدس ، وأعمل في يهود فلسطين القتل ، ومن ثم لم يجد هؤلاء بدا من الانتشار في الأرض ابتماسا للأمن ، وكان من بين البقاع التي قصدوا إليها ثم استثمروا فيها شبه الجزيرة فنزلوا في مناطق متفرقة منها ، كخيبر ويثرب واليمن وغيرها (٢٢) . وقد استعرب هؤلاء اليهود الذين نزلوا شبه الجزيرة ، وقبلوا في جماعتهم أقواما من القبائل العربية الخالصة ، ولكنهم ظلوا مع ذلك على علاقة وثيقة مع من بقى من اليهود في فلسطين ، لا عن

(٢٠) المصدر نفسه : الوحدة العربية ٣٥ .

(٢١) انظر : فتح العرب لمصر ليتتر ، الفصلان السادس والسابع ص ٤١ وما بعدها .

(٢٢) تاريخ اليعقوبي ١ / ٧٣ - ٧٤ ، وأيضا : تاريخ التمدن الإسلامي ٢٢ / ٥ .

طريق التشريع الكتابي فحسب ، بل كذلك بما تولد من قوانين الهلاكه .  
والهجرة (٢٣) .

وإلى جوار هذين النوعين من الهجرات ثمة نوع ثالث ، لا تتم فيه  
الهجرة من داخل شبه الجزيرة إلى خارجها ، ولا من خارج شبه الجزيرة  
إلى داخلها ، وإنما تنتقل فيه القبائل من منطقة إلى أخرى دون أن تتجاوز  
في كثير من الأحيان حدود شبه الجزيرة ، وهي حياة تفرضها طبيعة البيئة  
نفسها ، إذ لا تسمح بالاستقرار إلا لعدد ضئيل من بين أبناء شبه  
الجزيرة ، أما الغالبية العظمى من القبائل العربية فكانت تقضي حياتها  
كلها تقطع الجزيرة بحثا عما يقيم الأود . بل إن ذلك العدد الضئيل  
المستقر في مكان واحد ، كانت الظروف في بعض الأحيان تدفعه إلى  
أن يعود سيرته الأولى ، كما حدث لابناء اليمن حين خرب الصوفان سد  
مأرب فتفرقوا في البلاد « فلحقت الأوس والخزرج . . . يثرب . . .  
ولحقت خزاعة بمكة وما حواليلها من أرض تهامة ، ولحقت وادعة  
ويحسد وخزيم وجديل ومالك والحارث وعتيك بعمان ، وهم أزد  
عمان ، ولحقت ماسخة وميدعان ولهب وغامد ويشكر وبارق وعلي بن  
عثمان وشحران والحجر بن الهند ودوس بالشراة - وهو جبل عظيم  
يقطع بلاد العرب طولا من تلعاء اليمن إلى أطراف الشام - ولحق مالك  
ابن عثمان بن أوس بالعراق ، ولحقت جفنة وآل محرق بن عمرو بن  
عاصر وقضاعة بالشام (٢٤) .

(٢٣) تاريخ الادب لبروكلمان ١/٢١ : والإجادة :  $\text{אִי־יָדָא}$  كلمة عبرية معناها التفسير ،  
أي تفسير الكتاب السماوي ، وأطلقها اليهود على ما استخرجوه من تعصبة التلميم من  
انمواد الاخلاقية والتربوية والتاريخية ، في مقابل الهلاخة :  $\text{אִי־יָדָא}$  ومعناها  
الاصلي المثلي . والتي يراد بها ما استبطوه من الكتاب من التشريعات الدينية في  
التلمود ، انظر : المصدر السابق ، دائرة المعارف اليهودية .

(٢٤) طبقات الامم ٧٢ .



## الثانية : الحدود :

كانت مناطق الحدود مراكز اتصال مستمر ودائم بالحضارات المختلفة ، فإن القبائل العربية لم تكن تحترم الحدود التي تفصل بين شبه الجزيرة وبين ما يجاورها من بقاع . وبخاصة تحت ظروف العسر المادى الذى تفرضه البيئة الصحراوية دائما ، والذى يصل أحيانا إلى درجة القهر البشع حين يجف الماء ويموت الكلاب ، ويصبح على الناس لكى يعيشوا أن يقاتلوا فى تلك البقاع الغنية المترفة المجاورة فى العراق والشام عليهم يستخلصون ما يسد الرمق .

وقد كان العراق والشام - وهما الامتداد الطبيعى لشبه الجزيرة والمطمح المباشر لأهلها - تحت السيطرة الفعلية للدولتين الكبيرتين اللتين تتنازعان السلطة فى العالم القديم ، وهما : الفرس والروم ، وقد حاولت كل منهما أن تؤمن مده المناطق على الحدود باصطناع قبائل عربية تقاتل من أجلهما وتدفع عنهما شر الجياع . فكانت دولتا الحيرة وغسان . وقد أدت كل منهما دور الكلب الوفى . الذى يقبع فى تخوم الساحة أو يربض فى مدخل الباحة يقطع الطريق على كل عابر ، فقد نسى ملوكها أصلهم العربى فى سبيل الدفاع عن حدود الدولة الكبرى !! ولكن إخلاص الكلب قد يغرى به صاحبه . فما لبث الأكاصرة أن فسروا إخلاص عملائهم فى الحيرة بأنه نوع من الذل فابتغوا منه المزيد ، فلم يجد قادة الحيرة بدا من تذكر ذلك الأصل المنسى ، فاستنجدوا بالإخوة الجائعين لينقذوهم من عسف التجارين . ولعل تاريخ الحيرة بالذات نموذج دقيق لهذه العلاقة غير المتكافئة ، ولعل « ذى قار » مثال حى

على فشل هذا النمط من العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى حتى في ذلك العهد القديم (٢٥) .

### الثالثة : التجارة :

كانت التجارة في الفترة التي ظهر فيها الإسلام أهم وسائل اتصال العرب الحضاري بالأمم المختلفة ، فقد انعدمت الهجرات من شبه الجزيرة وإليها ، واستقرت الأوضاع إلى حد ما على الحدود خوفا من تلك القوى الهائلة التي حشدها الصراع بين الدولتين العظيمةتين : الفرس والروم ، ومن ثم انكسرت القبائل العربية فلم تتجاوز إلا نادرا حدودها ، ولم تشارك فعليا في أحداث تلك الحروب ، على حين كانت التجارة قد تحددت مسالكها واستقرت تقاليدھا منذ هاشم بن عبد مناف وأولاده ، حيث كان يمتد إلى الشام ، على حين يقصد عبد شمس الحبشة ، ويذهب عبد المطلب إلى اليمن ونوفل إلى فارس (٢٦) . وبذلك أصبحت شبه الجزيرة العربية المعبر الأساسي للتجارة العالمية ، إذ تُنقل على أرضها ثم يتم تبادلها على حدودها . وهكذا كانت التجارة أبرز وسائل الاتصال الاجتماعي والحضاري في تلك المرحلة التاريخية ، بما يستلزمه نظامها الدقيق من اتصال حتمي بين العرب ، وغيرهم ، إذ

(٢٥) في الأسباب المباشرة ليوم ٨ ذي قار ، اختلاف في أقوال المؤرخين ، لعل أرجحها تلك التي تقول : إن كسرى أبرويز لما غضب على النعمان ملك الحيرة وسجنه حتى مات ، أراد هانئ بن مسعود البكري على أن يعطيه ما كان قد استودعه عنده النعمان ، فرفض . فأرسل كسرى أحد كبار قاداته على رأس حملة تأديبية ، فلما بلغ ذلك هانئنا خرج مع بني بكر بن وائل وبعض حلفائهم ونزلوا ذا قار حيث دارت المعركة التي انتهت بهزيمة الفرس وانتصار العرب . انظر : صبح الأعشى ١/٣٩٢ ، العقد الفريد ٥/٢١١ ، ٢٦٢ ، معجم البلدان ٧ ، أمثال الميداني ٢/٤٣١ - ٤٣٢ ، أيام العرب في الجاهلية .

(٢٦) مجمع الأمثال ٢ / ١٢٧ .

يسافر من العرب في التجارة أو في الحراسة عدد يتزايد دائما كما يستتر في قلب شبه الجزيرة كثير من الأجانب ، الذين ينضمون عملية التبادل التجاري ويشرفون عليه في الوكالات التجارية المنتشرة في مكة (٢٧) ، مركز الإشعاع الحضارى في شبه الجزيرة .



ومن الطبيعي أن يترك هذا الاتصال المباشر بالأمم المختلفة آثاره في الحياة الاجتماعية والنواحي الفكرية والثقافية جميعا . هذا ما يقرره كثير من الدارسين ، ومنهم جويدي الذي يؤكد أن شمال بلاد العرب قد تأثر إلى حد كبير بمدنية البلاد المجاورة ، أى بالحضارتين الفارسية والبيزنطية ، يعنى أن عرب الشمال قد أخذوا من الساسانيين في الشرق والبيزنطيين في الغرب ، ثم تأثرت اليمن بعد ذلك . وبهذا استفاد العرب من الحضارات اليونانية والرومانية والفارسية جميعا ، وكانوا مدينين لها بكثير من مظاهر رقيهم الذى سبق حوادث الإسلام الكبرى . فقد مروا قبل الإسلام بقرنين أو ثلاثة على إنشاء الممالك ، كما تمارسوا بفنون الحرب والقتال ، فارتقت بذلك جوانب حياتهم المدنية والعسكرية معا (٢٨) .

وأبرز ما تركه هذا الاتصال من آثار يتضح في الحياة الاجتماعية ، ويتأكد بما لا يدع مجالا للشك في الناحيتين الاقتصادية والدينية .

---

(٢٧) تاريخ العرب قبل الإسلام ٤ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢٨) انظر : كرد على : الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٨ عن : جزيرة العرب قبل الإسلام لجويدي Arabie Antislamique .

ففي المجال الاقتصادي نجد اقتصاد شبه الجزيرة يعتمد على ركائز  
تتمتع إلى خارج شبه الجزيرة ، بحيث يمكن أن يعد اقتصادها مجرد  
صدى لعلاقتها . ذلك أن هذا الاقتصاد يعتمد على دعامين ، كلتاهما  
قد تأثرت إلى أبعد الحدود بالعلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم :  
أما الدعامة الأولى فهي الإنتاج الذاتي ، وهذا الإنتاج مع قلته يعتمد  
على بعض المزروعات التي نقلها اليهود الوافدون بعد أن شردهم  
بختنصر ملك الكلدانيين (٢٩) . وأما الثانية فهي التجارة الدولية ، وهي  
في الواقع أهم دعائم الاقتصاد بالنسبة لشبه الجزيرة كلها وليس لأبناء  
مكة وحدها ، إذ إن التجار السامسة من أبناء قريش لم يجدوا بدا في  
سبيل صيانة القوافل التجارية والحفاظ عليها من اصطناع القبائل المختلفة  
التي تمر بها هذه القوافل ، وهو ما اصطح عليه بالإيلاف : ويعنى ما  
تكان يحمله هاشم لرؤساء القبائل من الربح ، ويجعل لهم متاعا مع  
متاعه ، ويسوق إليهم مع إبله ليكفيهم مئونة الأسفار ، ويكفي قريشا  
مئونة الأعداء ، فكان المقيم رابحا والمسافر محفوظا » (٣٠) . وطبيعي  
- بعد هذا كله - أن تكون العملة ، وهي رمز الاقتصاد ، ليست عربية ،  
وإنما عملات أجنبية تحمل شعار كسرى أو صورة قيصر (٣١) .

وفي الناحية الدينية نجد تأثير هذه العلاقات عميقا في أديان شبه  
الجزيرة بحيث قرر بعض الدارسين أن أديان العرب في تلك الفترة كانت  
متشعبة بحسب المسالك التي يجاورونها والأرض التي يتجمعونها (٣٢) .

(٢٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان / ١ / ١٢٤ .

(٣٠) الإسلام والحضارة العربية / ١ / ١٢١ .

(٣١) صبح الأعشى / ١ / ٤٢٤ .

(٣٢) محمد كرد علي : الإسلام والحضارة العربية / ١ / ١٢٢ .

وهذا صحيح إلى مدى بعيد ، فقد كانت الجزيرة تعج بأديان شتى ، وما من دين من هذه الأديان إلا تأثر بالاتصال الاجتماعي والحضارى بين العرب وغيرهم ، فقد تهوّد قوم من الأوس والخزرج بعد خروجهم من اليمن لمجاورتهم خيبر وقريظة والنضير ، وتهوّد قوم من بنى الحارث بن كعب وغسان وجذم . كذلك راجت اليهودية فى حمير وفى اليمن على إثر جلاء اليهود من فلسطين إلى الحجاز (٣٣) . وأما المسيحية فقد انتشرت فى تغلب وربيعة وغسان وشيبان وقضاة وتميم وطى متأثرة بالمبشرين الذين انطلقوا من الحيرة (٣٤) . وعرف التميمون المجوسية لأن ديارهم - كما يقول ابن الأثير - كانت تجاور بلاد الفرس ، والفرس مجوس (٣٥) . ومن الطبيعى - بعد هذا التنوع فى العبادات - أن يكون فى العرب من يؤمن بالخالق أو ينكر البعث ، ومن يعبد الأصنام أو الجن أو الملائكة ، وأن تنتشر الزندقة أيضا فى قريش (٣٦) .

وقد أحدثت هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية بعض التأثير فى الحياة الفكرية ، وفى النشاط اللغوى المعبر عنها فى الوقت نفسه ، ويمكن تحديد هذا التأثير فى مجالات ثلاثة ، يتسم فيها بالوضوح والخطر معا ، وبلغى بذلك كل دعوى مغايرة .

(٣٣) فى علاقة اليهود واليهودية ببلاد العرب قبل الإسلام . انظر : تاريخ اليهود فى بلاد العرب لولفسون ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١ / ١٢١ - ١٢٢ : الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٢ - ١٢٥ ، فجر الإسلام ٢٧ - ٢٩ ، تاريخ التمدن الإسلامى ٥ / ٢٢ ، تاريخ العرب قبل الإسلام ٦ - ٥٠ .

(٣٤) انظر : فجر الإسلام ٢٩ - ٣٣ ، الإسلام والحضارة العربية ١٢٧ ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١ / ١٢٢ - ١٢٤ .

(٣٥) أسد الغابة ، العرب قبل الإسلام ٦ - ٨٧ .

(٣٦) الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٣ .

## المجال الأول : اللغة :

وتأثير هذه العلاقات في اللغة محصور في ذلك السيل الهائل من الكلمات التي نقلتها العربية من غيرها من اللغات نقلاً ، أو تناولتها بشيء من التغيير يتناسب مع الخصائص الصوتية والمقطعية للغة العربية وهو ما يصطلح عليه بالتمريب ، وقد حاول علماء اللغة من قديم تحديد مصادر الكلمات الكثيرة الأعجمية والمعربة الموجودة في اللغة العربية ، وعلى الرغم من اضطرابهم في تحديد اللغات الأصلية التي أخذت منها أو عربت عنها ، فمن الثابت علمياً أن منها ما ينتمي إلى إحدى اللغات السامية ، كالآرامية ، والحبشية ، والسريانية ، والآكادية ، والعبرية ، وما يتسبب إلى غير الساميات كاليونانية والفارسية والسانسكريتية أيضاً (٣٧) .

## المجال الثاني : الكتابة :

من الثابت تاريخياً أن الأمية كانت منتشرة بين العرب عدا « حمير » في اليمن وسكان الحيرة في العراق ، ومن المؤكد أن سكان كل من اليمن والحيرة قد تأثروا في إدراكهم لهذه الوسيلة الثقافية والحضارية معا بالظروف التي أتاحت لهم فرص الاتصال بالحضارة الفارسية المسيطرة على العراق والرومية القربية في سوريا ثم الموجودة في الحبشة أيضاً ،

(٣٧) انظر : أولا ثلوقوف على الأسس التي وضعها اللغويون العرب لتحديد عجمة الكلمة : المغرب ٤ - ١٢ ، فقه اللغة لثعالبي ١٩٩ ، ارتشاف الضرب ، شفاء الغليل للشهاب الخافجي ٤ وما بعدها ، شرح التسهيل ، حاشية على المغرب للمقدسي - مخطوط ، المزهر للسيوطي ١ / ٢٦٨ ، تهذيب اللغة للأزهري ، المخصص لابن سيده ج/ ١٤ ، وانظر دراسات المعاصرين حول الكلمات الأجنبية في العربية الجاهلية في : الإسلام والحضارة العربية ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، اللغة العربية كائن حي ٢٤ - ٣٨ ، تاريخ أدب العرب ١ / ٢٠٢ - ٢١٠ .

ومن المرجح أن الكتابة قد انتقلت إلى مكة عن أحد هذين الطريقتين أو  
منهما معا<sup>(٣٨)</sup> ، وأن اليهود قد شاركوا بعد ذلك في تمكينها ودعمها  
في شبه الجزيرة ، إذ عُنوا كثيرا بتعلمها كما ساعدوا في تعليمها<sup>(٣٩)</sup> .

### المجال الثالث :

هو ذلك المستوى الفكري الخصب الذي خلقتة الحضارات  
المختلفة في الإنسان الجاهلي ، والذي اتصل به وتأثر بعض من مارس  
الكتابة والشعر في عصر ما قبل الإسلام . ومن هنا نجد شعراء "يهودا"  
يعبرون عن المفاهيم اليهودية باللغة العربية - كالمسؤول بن عادي ،  
وكعب بن الأشرف ، والربيع بن أبي الحقيق وشريح بن عمران وشعبة  
ابن غريض<sup>(٤٠)</sup> - وشعراء نصارى يبشرون بأفكارهم المسيحية كأمية بن  
أبي الصلت وقس ابن ساعدة ، وعدى بن زيد<sup>(٤١)</sup> ، وآخرين يعملون  
في الترجمة في قصور كسرى كلقيط بن يعمر وعدى بن زيد وزيد بن  
عدى<sup>(٤٢)</sup> ، وغيرهم يتمثلون هذه الأفكار المختلفة دون أن يعتنقوا أيا  
كان منها كالنابغة وزهير والأعشى<sup>(٤٣)</sup> . كذلك نجد تلك الأقاليم

(٣٨) انظر: النهرست ٦ - ٧ ، الصاحبي ٧ - ٩ ، الموشح ٧ وما بعدها ، صبح الأعشى  
٨/٣ - ١٠ ، من أسرار اللغة ١٠٨ - ١١٥ ، المزهر ٢ / ٣٤٦ - ٣٥٠ ، تاريخ  
التمدن الإسلامي ٣ / ٥٨ - ٥٩ ، الحضارة الإسلامية ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣٩) تاريخ اليهود في بلاد العرب لإسرائيل ولغنتون .

(٤٠) انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢١ - ١٢٣ ، الإسلام والحضارة العربية  
١ / ١٢٥ .

(٤١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، الإسلام والحضارة العربية  
١ / ١٢٦ ، معجم ما استعجم ١ / ٧٢ ، فجر الإسلام ٣٢ .

(٤٢) انظر : الاغانى - ط - الذار - ٩٧ / ٢ ، الخزانة ١ / ١٨٤ ، الشعر والشعراء ٦٣ ،  
الموشح ٧٣ ، معاهد التنصيص ١ - ٦٠٥ .

(٤٣) انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١ / ١٢٧ .

الكثيرة التي كانت محور كثير من الأعمال الأدبية والتي نسجت عن  
«النعمان بن المنذر» ، ويومي نحسه وسعوده ، وسابور ذي الأكتاف  
وجنوده ، وسنمار وخورتقه ، وتلك الأساطير العذبة عن جذيمة  
والزباء ، والخورتق والسدير وغيرها - مما أخصب فكر الإنسان الثبلي  
في العصر الجاهلي ، ونقله من واقعه المحدود الذي يتسم بالبساطة  
والتكرار إلى عالم مركب معقد يغرس الدهشة ويورث الرهبة ويبعث على  
التأمل .

معنى هذا كله أن أهم ما تركته هذه العلاقات المتنوعة :  
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية - هو أنها أعدت  
الإنسان العربي في عصر ما قبل الإسلام إعدادا لا بأس به للانتقال من  
حياته القبلية ، الضيقة الأفاق المحدودة العلاقات ، إلى مجتمع آخر  
تسع آفاقه وتتشابك علاقاته . فلم يعد ينقص هذا الإنسان في الواقع إلا  
الانتقال الفعلي لهذا المجتمع الجديد بعد أن شغل في فكره به وتطلع  
في خياله إليه ، ولم يعد يعوز هذا المجتمع سوى وجود القوة المادية  
التي تنظم شئانه والقوة الروحية التي تحشد طاقاته . ولقد كان الإسلام  
هو العنيدة التي أتاحت للإنسان العربي وللمجتمع العربي هذه النقلة  
الهائلة المتوقعة من مجتمع بدائي إلى مجتمع متحضر حين جمع الناس  
على كلمة سواء ، يدينون بها ويدعون إليها ، يتغيرون من أجلها في  
أنفسهم ويغيرون في سبيلها مجتمعاتهم .

وهذه الحقائق الموضوعية تنتهي بنا إلى عدد من النتائج البالغة

الأهمية :



**أولى هذه النتائج :** أن الاتصال بين المجتمع العربي أو مجتمع شبه الجزيرة - على وجه العموم - وبين المجتمعات الأجنبية موجود ، ويتفاوت هذا الاتصال قوة وضعفا تبعاً لمدى قرب المسافة أو بعدها بين المجتمعات القبلية القاطنة في شبه الجزيرة وبين المجتمعات التي تتصل بها . فهو يقوى إلى أبعد الغايات مع المناطق المتاخمة للحدود أو القريبة منها في العراق والشام والحبشة ، ويضعف مع المجتمعات البعيدة كالهند وما وراءها ومصر وما جاورها . ولهذا فإن الاتصال مع الشام والعراق والحبشة قد ترك آثاره العميقة في جوانب الحياة المختلفة، فشمّل النواحي الاجتماعية والدينية إلى جوار النظم السياسية والاقتصادية، كما تناول أيضاً اللغة المعبرة عن هذه المجالات على اختلافها . على حين لم يترك الاتصال بالحضارتين المصرية والهندية سوى أصداء خافتة في بعض الأفكار الدينية وبعض النظريات العلمية وشيء يسير من الكلمات والحكم أيضاً .

**والنتيجة الثانية :** أن الاتصال بين الفكر العربي والأفكار الأجنبية موجود أيضاً ، ولكنه محدود يمكن أن تدرك آثاره في بعض النظريات العلمية ثم في كثير من الكلمات اللغوية . والنظريات التي أفاد منها العرب تتصل اتصالاً مباشراً بطبيعة البيئة التي يعيشون فيها وما تفرضه من احتياجات ملحة . . فمعظم ما نقلوه من الأفكار يتصل بالفلك والطب والبيطرة . والأمر كذلك في النشاط اللغوي ، فإن تأثره بالعلاقات الأجنبية محصور في إطار الكلمات التي تحتاج إليها البيئة الصحراوية لتعبر بها عن أوجه النشاط الحضارى الجديد التي لا تجد لها من بين حصيلتها ما يصلح للتعبير به عنها .

أما ثالثة النتائج فهي أن العلاقة بين الفكر العربي والأفكار الأجنبية - في هذه المرحلة - لا تتسم بطابع التبعية من هذا الفكر لتلك الأفكار وإنما تنصف بأصالة التناول . ذلك أن الفكر العربي لو كان تابعاً ينقل ما يعرفه من أفكار غريبة عنه ويحتذى بها لفقَدَ حرية الاختيار فيما يفعل ، ولوجدناه في جوهره صدى لكل الأفكار القريبة منه ، أو المتصلة به من البعيدة عنه ، بحيث يعود مجرد رد فعل لها وانعكاساً عنها . ولرأينا - تبعاً لذلك - يعانى أفكاراً لا حاجة به إليها ولا ارتباط بين البيئة وبينها . وهذا كله غير صحيح ، فإن الفكر العربي لم ينقل كل الأفكار المنتشرة في الهند وفارس ومصر وبيزنطة ، وإنما استوحى ما ما يهمله مما يتصل به ونقل ما يحتاج إليه . وهذه الأصالة في الاختيار دليل واضح على حرية الإرادة واستقلالها ، وهو دليل كفيلاً بنفى كل تبعية يمكن أن توصف بها أو تنسب إليها .

وهذه الأصالة التي تتكشف ملامحها من تحليل العلاقة بين الحياة الفكرية في شبه الجزيرة وبين الأفكار المنتشرة حولها - تتأكد بوضوح بدراسة ما حدث في هذا الفكر من تطور كبير بالإسلام وفيه معاً . ولو وقفنا طويلاً عند هذه الناحية لأدركنا الظروف الحقيقية التي كانت وراء نشأة العلوم المختلفة من عربية وإسلامية في المجتمع العربي .

ذلك أن الإسلام قد أحدث تغييراً هائلاً في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات القبلية داخل شبه الجزيرة وللمجتمعات التي اتصل بها الإسلام أو اتصلت به خارجها أيضاً . وقد استطاع الإسلام أن يحدث هذا التغيير حين أراد تطبيق نظريته

المتكاملة في تفسير العلاقة بين الإنسان والمجتمع ، وبين الوجود والعدم ، أو بين الحرية والسلطة ، وبين الفكر والمادة . وقد اضطره الواقع لتحقيق هذه الغاية إلى تقنين هذه النظرية الكلية في تفريعات جزئية تتسم بالشمول والاتساق معا (٤٤) .

معنى هذا أن ما حدث في الإسلام من تغير كفي في العلاقات داخل المجتمعات القبلية الجاهلية يمكن أن يفسر لأول وهلة نظريته التكاملية ، ذلك أنه لم يقدم نظرياته مفصلة منذ اللحظة الأولى ، وإنما تكاملت التفاصيل في مدى طويل يربو على العشرين عاما ، ومن ثم يمكن أن نتصور أن ما تم من تغير جذري في العلاقات الاجتماعية والحياة الفكرية إنما تم على مراحل ثلاث :

**بدأت المرحلة الأولى** منها من الفكر ، أي من النظرة الكلية التي قدمها الإسلام لتفسير الغوامض الفكرية والتعقيدات المادية ، ومن أبرز هذه الغوامض ، كما أشرنا منذ قليل ، العلاقة بين الوجود والعدم التي شغلت الجاهليين كثيرا ، وكان تعدد الآلهة عندهم وتنوع الأديان بينهم محاولتهم الساذجة للإجابة عليها . ومن أوضح تلك التعقيدات طبيعة النظام الجاهلي الذي يجعل من القبيلة وحدة متكاملة مستقلة ويجعل من العلاقات الطبقية داخل القبيلة حقيقة مقررة ، ثم بين القبائل المختلفة أمرا متبعا . وقد قدم الإسلام نظريته التي كانت فيها المسئولية الممتدة عن التفاعل المستمر بين الفكر والمادة محورا لحل مشكلة الوجود والعدم ، والمساواة الكاملة بين البشر ركيزته في حل تناقضات الواقع وتعقيداته .

(٤٤) انظر بحثنا عن : منهج الإسلامى .

**وفى المرحلة الثانية** نزل الفكر إلى الواقع حين أراد الرسول  
والمسلمون تطبيق النظرية الكلية لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية ،  
وقد تطلب ذلك أمرين :

**أولهما :** الاتصال المباشر بهذا الواقع وتحليل ما به من علاقات  
وما له من خصائص .

**وثانيهما :** تحريك المفاهيم النظرية الكلية لتؤثر فيه ، وما كان  
ذلك ممكناً بغير صلب هذه المفاهيم الكلية فى قوانين تفصيلية لتستطيع  
أن تنصدى لمشكلات الواقع وأن تفى باحتياجات التغيير فيه .

ومن هنا فإنه فى المرحلة الثالثة ارتد الواقع إلى الفكر بغية تحقيق  
التناسق بين نتائج المرحلتين السابقتين ، بين الواقع بكل ما يتصف به  
من تناقضات فردية واجتماعية ، وبين الأصول الكلية التى نزلت من  
السماء ، لتصب فى قوالبها هذا الواقع ، فتحقق فيه الاتساق بدل  
التناقض . ولم يكن ذلك ممكناً بغير وضع إطارات فكرية توشك أن  
تكون تفصيلية فى بعض النواحي ، للنشاط الذهنى والسلوك الفردى  
والاجتماعى جميعاً . وإذن فإن وجود العلوم المختلفة فى الدولة  
الإسلامية منذ نشأتها الباكرة كان ضرورة تفرضها الحاجة الملحة لترجمة  
المفاهيم الإسلامية إلى واقع سلوكى والتزام نظرى معاً . وما كان ممكناً  
أن يوجد مجتمع إسلامى بغير وجود أسس تتولى بالتحديد مسار الفكر  
حتى لا يتوه فى أوهام النظر المجرد ، وبدون علوم تتناول بالتفصيل كل  
جوانب حياة الأفراد داخل المجتمع ، وتنظم علاقة القوى المختلفة  
الموجودة فيه ومن حوله .

وكانت محاولة إحداث هذا التغيير في المجتمعات المختلفة خارج شبه الجزيرة ، وبخاصة فيما جاورها من أقاليم ، امتدادا طبيعيا وضروريا في الوقت نفسه عن المفاهيم الكلية للدعوة الإسلامية بشقيها المتكاملين: المساواة والمسئولية . وقد فرض ذلك التبشير بالدعوة في هذه الأقاليم، بالمنطق أولا ، ثم بالقوة حين احتكمت إليها تلك المجتمعات المتهالكة وتصدت بها لدعاتها ، ومن ثم كانت الفتوح ، التي هدفت - منذ كانت خيالا في أذهان المسلمين المستضعفين - إلى تغيير وجه الحياة الذليلة على الأرض المفتوحة ، بتحرير الإنسان من الخوف ، وإقامة مجتمع لا استغلال فيه . ولكن الفتوح الكثيرة الواسعة لم تكن تتسم بوحدة التفكير ولا باتساق النظم ، إذ لكل إقليم منها نظمه الخاصة المرتكزة على العديد من الأفكار المعقدة الضاربة في القدم إلى مدى بعيد . وقد حاول المسلمون منذ بدء الفتوح تحقيق الاتساق بين هذه النظم ، بخلق نظام جديد يعتمد على تطبيق المبادئ الإسلامية في المجال الاجتماعي وما يبنى عليه من علاقات . ولكن ذلك لم يكن كافيا ما لم تُقتلع تلك الأفكار القديمة لبناء النظام الإسلامي على أساس ركين من الاقتناع العقلي . لذلك لم تكف تستقر الفتوح حتى كان الهدف الأساسي هو تحقيق الاتساق بين الأفكار المتناقضة . وقد ظن السامعون أولا أن ذلك ممكن أن يتم بإحلال فكر بديل قائم على الأسس الإسلامية الخالصة ، ولكن عمق الأفكار الموروثة ورسوخها ، ثم مقاومتها للإسلام وتعرضها لتعاليمه - كل ذلك فرض على المسلمين نوعا من الصراع الفكري . فلم يجدوا بدا من الوقوف على الأفكار

المضادة وتحليل مقوماتها لإدراك خصائصها وقدراتها . وبهذا وجد المسلمون أن الحل الأمثل لتحقيق الاتساق الفكري في المجتمعات الإسلامية لا يكون بفرض الأفكار الإسلامية - رضا ، وإنما بالتصدي لهذه الأفكار الموروثة بسبر غورها ثم استقطاب ما يتفق مع المفاهيم الإسلامية ونفي ما سواه . وهو الهدف الذي غيره المنحرفون عن روح الإسلام بعد ذلك إلى صبغ الأفكار الموروثة - أيا كان مضمونها - بصبغة إسلامية .

هذا العرض البالغ الإيجاز لما حدث بالإسلام وفي الإسلام من تطور فكري على وجه الخصوص ينتهي بنا إلى حقائق ثلاث :

### **أولها :**

أن محاولة صب الواقع الاجتماعي في شبه الجزيرة في قوالب الدين الجديد هي التي حدثت بالمسلمين منذ عصر مبكر إلى التفكير في وضع العلوم المختلفة لإعطاء الحياة وجهًا إسلاميًا .

### **ثانيها :**

أن محاولة جعل الاتساق في المجتمعات التي فتحها المسلمون خارج شبه الجزيرة يركز على أساس فكري صلب حملهم على التفكير في محاولات متعددة للوقوف على الدعائم الفكرية والعقدية للنظم الاجتماعية التي حل الإسلام محلها . وكان أبرز هذه المحاولات الترجمة .

## ثالثها :

أن اتصال المسلمين بالأفكار الأجنبية لم يكن ضرورة فحسب بل كان أيضا أمرا واقعا ، يتمثل في ما كان يحدث من لقاء ومناظرات بين علماء المسلمين وغيرهم ، وبخاصة علماء اللاهوت المسيحي الذين كانوا ينتشرون في أديرتهم في الشام والعراق وأطراف شبه الجزيرة يدرسون الثقافة اليونانية وفي مقدمتها منطق « أرسطو »<sup>(٤٥)</sup> بلغتهم السريانية حيناً وبلغتها الأصلية حيناً آخر . وفي تاريخ « ابن عساكر » مناظرة بين خالد بن يزيد ومسيحي تدل على اتصال بالمنطق وقدرة على لمح الشبه<sup>(٤٦)</sup> . مما يحمل على الظن بأنه قد تم شيء من هذا الاتصال بشكل مباشر ، ومن ثم لا يستبعد أن تكون هناك في تلك الفترة الباكرة محاولات لترجمة عن الثقافة اليونانية أو الهيلينية<sup>(٤٧)</sup> ، ولكن المؤكد إن مثل هذه المحاولات - إن وجدت - محدودة إلى أبعد الحدود ، إذ إن الظروف المختلفة التي أحاطت بالمجتمع الإسلامي لم تيسر البدء في الترجمة بصورة شاملة إلا في رحاب الدولة العباسية . وما حدث من اتصال مباشر بواسطة الترجمة قبل ذلك كان محدودا في طبيعته ونتائجه جميعا .

محدودا في طبيعته لأسباب كثيرة أهمها :

(٤٥) انظر مقالة ماكس مايرهوف M. Meyerhof عن انتقال التراث اليوناني إلى العرب التي ترجمها عبد الرحمن بدوي في التراث اليوناني ، ٤٤ ، ٤٥ .

(٤٦) انظر - التاريخ الكبير لابن عساكر ١١٧/٥ - ١١٨ .

(٤٧) انظر مثلا : صون المنطق والكلام ١٢ ، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٢ - ٣ ، تاريخ التمدن الإسلامي ١٥٤/٣ ، الحضارة الإسلامية ١٥٢ - ١٥٤ ، التنبية والإشراف ٩٢ - ٩٣ .

**أولاً :** أنه تم بواسطة النقل غير المباشر ، فلم يكن من العرب من يعرف اليونانية أو الرومانية أو السنسكريتية ، كما لم يكن بينهم من يعرف السريانية بصورة تسمح له بالترجمة منها ، فضلاً عن أن الترجمة من الإغريقية إلى السوربانية - تلك التي بدأت منذ القرن السادس الميلادي - ما لبثت أن أصيبت بشلل كبير - لم تبرأ منه إلا في القرن الثالث الهجري (٤٨) .

**ثانياً :** أنه زاد من ضيق هذا الاتصال اتصافه إلى حد كبير بالفردية ، فقد كان دائماً مرتبطاً بهذا الفرد أو ذلك من الذين يتصلون بالثقافات الأجنبية ، لا يتجاوزه إلى غيره من العلماء الذين يفيض بهم بحر الثقافة العربية الإسلامية الزاخر .

ومحدوداً في نتائجه لأنه - فوق هذين السببين السابقين - يتصف :

**أولاً :** بالجزئية ، إذ إن المتصلين بهذه الثقافات الأجنبية كانوا ينحصرون دائماً في نطاق المسائل الجزئية التي تملئ عليهم الاتصال بهذه الثقافات ، فأبر الأسود الدولي - إن صح اتصاله بالنحاة السريان ، وهذا أمر مشكوك فيه إلى حد كبير ، إذ الأدلة التي ذكرت في هذا المجال كلها أدلة ظنية لا ترقى إلى اليقين (٤٩) - لا يأخذ عنهم سوى طريقة ضبط المصحف . دون أن يتجاوزها إلى البناء النحوي . و« خالد بن يزيد » يهتم بترجمة علوم الطبيعة والنجوم والكيمياء ، تحت ضغط الظروف الخاصة به بعد اغتصاب الخلافة منه (٥٠) .

(٤٨) انظر بحث مايرهوف السابق في لترات اليوناني ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٨ .

(٤٩) انظر : اللغة والنحو ٢٤٨ وما بعدها .

(٥٠) انظر : الفهرست ٤٩٧ ، البيان والتبيين ٣٢٨/١ ، وفيات الأعيان ٢ ، ٤ - ٦ .

التاريخ الكبير ١٢٠/٥ ، تهذيب التهذيب ١٢٨/٣ ، صبح الأعشى ٤٢٠/١ ، تاريخ

الطبرى ١٦/٧ ، طبقات الأمم ٧٤ - ٧٥ .



**ثانياً :** بعدم الثقة في المترجمات ، وعدم الثقة في هذه المرحلة لا ينبع من موقف عقدي ، وإنما يمتد بصورة مباشرة عن إدراك لقصور المترجمين أنفسهم ، وهذه الفكرة هي التي عبر عنها في المرحلة التالية « الجاحظ »<sup>(٥١)</sup> . ثم أكدها بوضوح لا ريب فيه بعد ذلك « أبو سعيد السيرافي » كما ذكر « أبو حيان التوحيدى »<sup>(٥٢)</sup> .

وبضميمة هذه الحقائق إلى بعض نتهى إلى نتيجة عظيمة الأهمية والخطر معا ، وهي أن العلوم المختلفة التي تفرع إليها الفكر العربي قد نشأت نشأة إسلامية خالصة ، إذ إنها جميعا قد وضعت أسسها وتحددت معالمها في العصر الأموي . . . وهذا العصر - كما انتهينا في تحليله - لم يشهد اتصالاً ثقافياً واسعاً مؤثراً بين العربية وغيرها ، ولم يتحقق هذا الاتصال إلا في العصر العباسي ، فإن القراءات والتفسير والحديث وبالفقه وعلوم العربية والتاريخ كلها قد تحددت مادتها وأساليبها في العصر الأموي ، وكذلك الأمر في الفلسفة الإسلامية التي كان بذرتها الأولى علم الكلام ، فمن المحقق « أن ظهور الخوارج والمرجئة وأوائل المعتزلة أقدم من ترجمة مؤلفات اليونان »<sup>(٥٣)</sup> . وهذا ما تؤيده دراسة الأستاذ « نللينو » عن أصل تسمية المعتزلة<sup>(٥٤)</sup> . كما تنتهي إليه دراسة

---

(٥١) انظر : الحيوان ١ / ٧٥ .

(٥٢) انظر : المقابسات ٧١ - ٧٢ . الإمتاع والمؤانسة ١ / ١١١ - ١١٢ ، صون المنطق والكلام ١٩٣ .

(٥٣) مجالى الإسلام ١٩٠ .

(٥٤) انظر ترجمة هذا البحث في التراث اليوناني ١٧٢ - ٢١٧ وبخاصة ١٨١ - ١٨٣ . وفي نشأة المعتزلة انظر : العقيدة والشريعة في الإسلام ١٠٠ وما بعدها ، تعليق الدكتور حسين مؤنس على رأى خياطى نجورجى زيدان في التمدن الإسلامى ٣ - ١٦٠ .

« أوليبرتي » حول تأثير الترجمة على الحياة الفكرية حتى العصر العباسي ، فإنه يقرر صراحة أن تلك الحركة العلمية وجدت صدى خافتا خارج دوائر القصر ، ولم يعن العرب بها بصورة عامة ، فقد قضى علماءهم الوقت في دراسة القرآن ، والفقه ، والنحو <sup>(٥٥)</sup> . وهكذا تضع بصورة حاسمة أصالة العلوم الإسلامية ، في نشأتها ، ومادتها . وما اصطنعته لعلاج هذه المادة من مناهج .



وهكذا لم تبدأ الترجمة بصورة فعالة إلا في عصر بني العباس ، بعد أن مهدت لها الظروف الاجتماعية والدينية ، وأعانت عليها الظروف الثقافية بعامة واللغوية بوجه خاص ، إذ انتشرت العربية بين أبناء البلاد المفتوحة « وغلبت على ألسنتهم الأصلية فأخذ المسلمون من أي جنس أو ملة كانوا لا يستخدمون في الإنشاء والتأليف إلا لغة العرب . فابتدأت وحدة الدين تستوجب أيضا وحدة اللسان والحضارة والعمران ، وصار الفرس وأهل العراق والشام ومصر يدخلون علومهم القديمة في التمدن الإسلامي الجديد <sup>(٥٦)</sup> . لهذا لم يكد العباسيون يستولون على السلطة ، وتصبح كافة الظروف مواتية للترجمة حتى بدأ النشاط في هذا المجال دون توانٍ في عهد الخليفة الثاني : أبي جعفر المنصور ١٣٦ هـ . ويقسم المؤرخون مراحل الترجمة - اعتمادا على ما ذكره الأستاذ «سانتلانا» إلى ثلاث ، لكل مرحلة سماتها وخصائصها <sup>(٥٧)</sup> .

(٥٥) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٢ .

(٥٦) محاضرات في تاريخ علم الفلك عند العرب في القرون الوسطى ١٤١ .

(٥٧) انظر : ضحى الإسلام ١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، التفكير الفلسفي في الإسلام ٢/٣٣ ، ٦٩ ،

وهي تنقل عن تاريخ المذاهب الفلسفية لسانتلانا ، مصور بمكتبة الجامعة .

## فالمرحلة الأولى : التي تبدأ من المنصور إلى الرشيد ١٣٦ -

١٩٣ هـ يمكن أن يقال إنها وضعت الأسس العامة وأرست التقاليد النامية للترجمة والمترجمين . ومن أهم هذه الأسس أنها تهدف إلى الانفتاح على الثقافات والعلوم المختلفة ، لا يصد عنها اختلافها مع الفكر الإسلامي هذا الاختلاف الذي يصل إلى حدود التناقض في أحيان كثيرة . ويتضح هذا الأساس الهام أولاً من تنوع العلوم التي بدئ في ترجمتها في هذه المرحلة ، فمنها ما يتصل بالأدب كترجمات « ابن المقفع » وأهمها « كليله ودمنة » (٥٨) ، وما يتناول المنطق وبعض ما ينسب له أيضاً (٥٩) ، وفيها كذلك ما يتعلق بالطب والفلك والهندسة (٦٠) . وثانياً : من تعدد الأصول المنقولة عنها ، فقد اتصل الفكر العربي في هذه المرحلة بالفكر الإغريقي عن طريق غير مباشر في أكثر الأحيان ، بوساطة الترجمات السريانية (٦١) والآرامية (٦٢) والفارسية (٦٣) ، كما اتصل بالفكر

---

(٥٨) انظر : الفهرست ١٧٢ ، طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ٣٠٨/١ ، وانظر أيضاً الفصل الذي كتبه أحمد أمين عنه في ضحى الإسلام ١/ ١٩٥ وما بعدها .

(٥٩) طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ٣٠٨ / ١ ، وانظر بحث بول كروس عن مترجماته هذه في التراث اليوناني ١٠١ وما بعدها .

(٦٠) البيان والتبيين ١ / ٣٢٨ ، صبح الأعشى ١ / ٤٢٠ ، الفهرست ٤٩٧ ، وفيات الزعيات ٤ / ٢ ، التاريخ الكبير ٥ / ١١٧ ، تاريخ الطبری ٧ / ٣٠٨ .

(٦١) انظر طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ٣٠٨ / ١ .

(٦٢) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٢ وحول الفروغ بين الآرامية والسريانية انظر من ٢٧٣ - ٢٧٤ ، فقه اللغة للدكتور ، وافى ، ٥٥ : ٥٦ ، دراسات في فقه اللغة ٤١ - ٤٢ ، تاريخ اللغات السامية ١١٧ - ١١٨ .

(٦٣) طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ٢٠٨ / ١ ، وعن اتصال الفرس بالثقافة اليونانية ثم انتقالها العرب ، انظر مادة (الرها) و(نصيبين) و (جنديسابور) و (حوران) و (صابئة) في دائرة المعارف الإسلامية ، ثم بحث مايرهوف عن انتقال التراث اليوناني من مدرسة الإسكندرية إلى بغداد في التراث اليوناني ٣٧ وما بعدها ، الحضارة الإسلامية ١٥٦ ، ١٥٨ .

الهندي أيضا عن طريق غير مباشر غالبا بوساطة الترجمات الفارسية (٦٤) . ولكن هذا الاتصال غير المباشر باللغتين : اليونانية والسنسكريتية لم يحل دون محاولات أولية للاتصال المباشر بهما ، وقد أثبت المحققون من المورخين أن العرب قد ترجموا في هذه المرحلة عن اليونانية مباشرة « كتب أرسططاليس المنطقية الثلاثة التي في صورة المنطق ، وهي : كتاب (قاطاغورياس) ، وكتاب (باري أرمنياس) وكتاب (أنولوطيقا) . . . وترجم ذلك المدخل إلى كتاب المنطق المعروف بالإيساغوجي « لفرفيوس الصوري » (٦٥) . كما ترجموا عن الهندية أيضا كتاب (السند والهند) (٦٦) ، ترجمه محمد ابن إبراهيم الفزاري بأمر « أبي جعفر » سنة ست وخمسين ومائة (٦٧) ، بالإضافة إلى اتصالهم المباشر باللغات : الفارسية والسريانية والآرامية .

ومن أبرز التقاليد التي اتبعت من بعده رعاية الدولة لهؤلاء العلماء المتصلين بالثقافات الأجنبية والمترجمين لها . ومن مظاهر هذه الرعاية : أولا تيسير حصولهم على المخطوطات ببذل الأموال في سخاء دائما ، بل إن هذا التيسير يصل إلى درجة استخدام الاتصالات السياسية أحيانا (٦٨) .

(٦٤) الفهرست ٣٤١ - ٣٤٢ ، طبقات الأطباء ٢ / ٣٣ .

(٦٥) طبقات الأمم ٧٧ ، طبقات الأطباء ١ / ٣٠٨ . وانظر : مقال بول كراوس عن اللغة الأصلية لهذه الكتب في التراث اليوناني ١١١ - ١١٢ - ١١٨ .

(٦٦) الفهرست ٣٤٢ ، أخبار الحكماء ١٧٤ ، الحضارة الإسلامية نخودبخش ١٦٠ .

(٦٧) أخبار الحكماء للقفطي ١٧٧ . وانظر أيضا ١٧٥ ، وأوتيري يستبعد أن تتم ترجمة السند هند في هذه الفترة المبكرة ، وانظر مسائل الثقافة ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦٨) نظر طبقات الأطباء ١ / ١٨٧ ، مقدمة ابن خلدون ٤٨٠ - ٤٨١ ، تاريخ الحضارة الإسلامية لبارتوند ٥٤ . الحضارة الإسلامية ١٦٣ .

**وثانيا : تعيين هؤلاء العلماء في مناصب كبيرة سياسية علمية .**

كما فعل المنصور مع ابن المقفع وجورجيس بن بختيشوع وعيسى بن شهلاقا (٦٩) ، وكما صنع المهدي مع ثيوفيل بن ثوما الحمصي وعيسى الصيلاني (٧٠) ، ومثلهما فعل الرشيد مع بختيشوع بن جورجيس ويوحنا ابن ماسويه (٧١) . وقد أصبح ذلك تقليداً متعباً حتى إن من الممكن نحظ احتكار بعض الوظائف الكبرى في القصر في هذه المجموعة من العلماء ، ومنها وظائف الطبيب والمنجم ، أو بتعبير أدق الوظائف الملحقة بالمكتب الطبي والمكتب الفلكي . وقد تجاوزت هذه الرعاية المادية والأدبية حد الاعتدال عند بعض العرب ، مما أثار سخطهم على هؤلاء الأعاجم غير المسلمين ونقمتهم عليهم ، ولعل من شكوى « أسد بن جاني » الساخرة ما يوضح إلى أي مدى بلغ تأثير هذه المعاملة الخاصة في المجتمع العباسي (٧٢) .

(٦٩) انظر : أخبار العلماء ١١٠ - ١١١ ، ١٦٥ ، الحضارة الإسلامية ١٥٨ - ١٥٩ .  
(٧٠) انظر : أخبار العلماء ٧٧ - ٧٨ ، التراث اليوناني ١٠٤ ، ضحى الإسلام ١ / ٢٧٢ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٥٥ .  
(٧١) انظر : النهرست ٤١١ ، ٤١٣ ، أخبار العلماء ٧١ .  
(٧٢) يقول الجاحظ عن ابن جاني « وكان طبيبا فأكسد مرة ، فقال له قائل : السنة وبينة والأمراض الفاشسي ، وأنت عائم ولك صبر وخدمة ، ولك بيان ومعرفة ، فمن أين تؤتى من هذا الكساد ؟ قال أما واحدة فبأنى عندهم مسلم ، وقد اعتقد القوم قبل أن أتطيب ، لا بل قبل أن أخلق ، أن المسلمين لا يفلحون في الطب ، وأسمى أسد ، وكان ينبغي أن أسمى صليبا وجبرائيل ويوحنا وبيرا ، وكنيتي أبو انحارث ، وكان ينبغي أن تكون أبو عيسى ، وأبو زكريا وأبو إبراهيم ، وعلى رداء قطن أبيض ، وكان ينبغي أن يكون ردائي حريرا أسود ، ولغظي لفظ عربي ، وكان ينبغي أن تكون لغتي لغة أهل جندي سابور » . أنبخلاء ١٠٢ .

وكان من الطبيعي أن يغري كل هذا التشجيع من جانب الدولة المترجمين وذوى الثقافات الأجنبية وأبناء الطبقة الأرستقراطية في المجتمع العباسي باتباع الأسلوب نفسه ، ولم يكونوا كلهم يستوحون عملهم من الحب الخالص للعلم \* بل إنه حين أصبح تشجيع العلم بدعة في العصر، يبدو أن الكثيرين من محبى الظهور أرادوا أن يعلنوا عن أنفسهم بهذا التشجيع<sup>(٧٣)</sup> \* الذى بولغ فيه كثيرا ، حتى إن الجاحظ يجعله نوعا من الزندقة<sup>(٧٤)</sup> .

كذلك كان من الطبيعي أن تترك رعاية الدولة وطبقات المجتمع الأرستقراطية نوعا من التوجيه فى اختيار المترجمات ، لذلك لا نجد غرابة حين نلمس تأثير الاتجاهات السياسية والميول الشخصية فى آن واحد فى عمليات الترجمة . ويبدو ذلك جليا من التركيز على بعض المترجمات تركيزا واضحا ، وذلك بإعادة ترجمتها أو ترجمة ما يتصل بها من تفاسير وشروح وتعليقات .

وقد رسخت هذه التقاليد فى المرحلة التالية ، حتى إن المأمون يعطى « حنين بن إسحاق » من الذهب زنة ما ينقله عن الكتب إلى العربية مثلا بمثل<sup>(٧٥)</sup> ، ثم لا يلبث قليلا حتى ينشئ دار الحكمة لتتولى القيام بالترجمة الدقيقة المنظمة من ناحية ، وتخريج الأجيال الجديدة من المترجمين من ناحية أخرى . كما أن من بين أبناء الطبقة الأرستقراطية من يبلغ به الشغف بتشجيع الترجمة حدا يدفعه إلى

(٧٣) مسائل الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٢ .

(٧٤) الحيوان ١ / ٥٥ - ٥٦ .

(٧٥) طبقات الأطباء ١ / ١٨٧ .

تخصيص مرتبات شهرية سخية للمترجمين مقابل توفرهم على الترجمة، ويحكى « ابن أبي أصيبعة » مثلا أن بنى شاكر - وهم محمد وأحمد والحسن - « كانوا يرزقون جماعة من النقلة منهم « حنين بن إسحاق » و « حبيش بن الحسن » و « ثابت بن قرة » وغيرهم في الشهر نحو خمسمائة دينار للنقل والملازمة » (٧٦) .

ولا تلبث كل هذه العوامل أن تترك آثارها في المرحلة الثانية ، التي تمتد من عصر المأمون إلى آخر القرن الثالث الهجري ١٩٨ - ٣٠٠ هـ - فتجعل منها عصر الترجمة الذهبي ، إذ اكتملت لها كل المقومات لتحقيق فيها لقاء فكريا واسع المدى مع كل الثقافات التي ورثتها الإنسانية حينذاك . وقد اتسمت الترجمة في هذه المرحلة بتخصيصتين هامتين :

#### التخصيص الأولى :

أن الاتصال المباشر - على وجه العموم - كان طابع المرحلة في الاتصال بالثقافات الأجنبية ، على عكس المرحلة السابقة التي كان الاتصال فيها بالثقافات المختلفة يتم غالبا بوساطة السريانية أو الفارسية أو الآرامية أو النبطية . والذي يقرأ عن المترجمين في هذه المرحلة يجدهم يتصلون اتصالا مباشرا باللغة السنسكريتية (٧٧) ، والبابلية القديمة (٧٨) ، واليونانية أيضا (٧٩) . وكان كثير من المترجمين عن

(٧٦) طبقات الأطباء / ١ / ١٨٧ .

(٧٧) أخبار الحكماء ، ١٧٥ طبقات الأطباء / ٢ / ٣٣ .

(٧٨) مسائل الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٦٢ ، وابن وحشية الذي يشير إليه أوليري غير ابن وحشية أبي بكر أحمد بن علي الذي عاش في القرن السادس الهجري كما تدل عليه روايات ابن أبي أصيبعة ، انظر : طبقات الأطباء / ١ / ١٨١ ، ٢٠٤ .

(٧٩) انظر : الفهرست ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥ .

الإغريقية يسجدون اللغة السريانية ، ويطابقون بين ما قد يكون من  
ترجمات سريانية مع الترجمة العربية فيضمنون بذلك قدرا من الدقة  
العلمية لم يتوافر في المرحلة السابقة . ومن بين هؤلاء « يوحنا بن  
ماسويه » السرياني الطيب<sup>(٨٠)</sup> ، الذي كسب ثقة القصر العباسي على  
الرغم من كل التقلبات السياسية من عهد الرشيد إلى أيام المتوكل<sup>(٨١)</sup> .  
وقد أولاه الرشيد أمانة الترجمة إلى العربية<sup>(٨٢)</sup> ، ثم ما لبث المأمون أن  
وسع من نطاق هذه الأمانة فحولها إلى مدرسة للترجمة أطلق عليها دار  
الحكمة<sup>(٨٣)</sup> . وتلميذه « حنين بن إسحاق ٢٦٠ هـ »<sup>(٨٤)</sup> الذي تولى  
إدارة المدرسة من بعده<sup>(٨٥)</sup> ، فترجم من اليونانية إلى السريانية<sup>(٨٦)</sup> ،  
وراجع ترجمات مساعديه العديدين : كاصطف بن بسيل وموسى بن  
خالد ويحيى بن هارون<sup>(٨٧)</sup> ، كما أشرف على تربية الأجيال الجديدة  
من المترجمين ومن بينهم ابنه إسحاق ٢٩٨ هـ<sup>(٨٨)</sup> الذي ترجم بعض

(٨٠) طبقات الأمم ٥٥ .

(٨١) أخبار الحكماء ٢٤٩ .

(٨٢) طبقات الأطباء ١ / ١٧٥ ، أخبار الحكماء ٢٤٩ .

(٨٣) انظر : التراث اليوناني ٥٨ ، مسالك الثقافة ٢٤٩ ، الحضارة الإسلامية ١٦١ .

(٨٤) طبقات الأمم الفهرست ٤٠٩ ، وابن أبي أصيبعة يذكر أن وفاته كانت سنة أربع وستين

ومائتين ، انظر طبقات الأطباء ١ / ١٩٠ وقد اعتمد عليه « مايرهوف » في مقاله عن

تتقال التراث . انظر : التراث اليوناني ٥٨ .

(٨٥) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ٥٨ ، مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٩ .

(٨٦) انظر : طبقات الأمم ٥٥ ، الفهرست ٤٠٩ ، أخبار الحكماء ١١٨ . ويرى أولييري «

أن مترجماته الإغريقية إلى السريانية قد بلغت عشرين كتابا وإلى العربية أربعة عشر ،

على حين يقرر « مايرهوف » أن « حين » قد ترجم من كتب جالينوس وحده مائة كتاب

إلى السريانية ونصفها إلى العربية . انظر : مسالك الثقافة ٢٤٩ - ٢٥٠ ، التراث

اليوناني ٥٨ .

(٨٧) أخبار الحكماء ١١٨ .

(٨٨) طبقات الأمم ٥٦ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، الفهرست ٤١٥ .



كتب أرسطو الفلسفية (٨٩) ، وابن أخته حبيش بن الحسن الأعسم (٩٠) الذي ترجم نصوصا إغريقية من أعمال « قيبو قراطيس » ، ومؤلفا في النبات من عمل « ديوسكوريدس » ، أصبح فيما بعد أساسا لكل ما كتبه العرب عن العقاقير (٩١) .

وكانت أهم خصائص هذه المدرسة الرسمية دقة الترجمة ، ومحاولة الاقتراب بالنص العربي ما أمكن إلى النص الأجنبي المترجم عنه . ويرجع الفضل في هذه الدقة إلى ثقافة « حنين بن إسحاق » أنشط أعضاء هذه المدرسة وأقدر من أدارها ، فقد تعلم نقد النصوص وتحقيقتها على طريقة مدرسة الإسكندرية (٩٢) ، كما تعلم الإغريقية بين أهلها حتى أجادها (٩٣) . وقد مكنته هذه الخبرة بالنصوص وهذه القدرة على اللغة من أن يصحح نسبة كبيرة من الكتب المترجمة إلى أصحابها ، كما كانت إجادته للإغريقية عاملا مهما في صحة ترجماته - نسبيا - واصلاح ما تم قبلها من ترجمات .

ولم تكن مدرسة الترجمة الرسمية وحدها هي التي تتولى تحقيق الاتصال الثقافي باللغات الأجنبية ، إذ كان إلى جوارها عديد من الجهود الفردية التي ساهمت في هذا المجال ، متأثرة بروح العصر في التشجيع على الترجمة والترحيب بها واحترام القائمين عليها . ومن بين هؤلاء يوحنا - أو يحيى - بن بطريق ، وقد أخرج « قصة طيماوس »

(٨٩) أخبار الحكماء ١١٨ ، الفهرست ٤١٥ .

(٩٠) طبقات الأطباء ١ / ٢٠٢ ، الفهرست ٤١٤ .

(٩١) مسالك الثقافة ٢٥٤ .

(٩٢) مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(٩٣) تاريخ الحضارة الإسلامية ٥٤ - ٥٥ ، أخبار العنماء ١١٩ .

لأفلاطون، وكتب أرسطو « في العالم » وفي الآثار العلوية « والحيوان »  
 ومختصرا له في النفس (٩٤) . والحجاج بن يوسف بن مطر الكاتب ،  
 وقد ترجم كتاب المرأة لأرسطو (٩٥) ، « ويقال إنه مترجم «الماجسطي» ،  
 كما يقال إنه قد وضع نسخة عربية من عناصر إقليدس غير مشتملة على  
 الكتاب العاشر (٩٦) « وعبد المسيح بن عبد الله بن ناعمة الحمصي  
 ٢٢٠ هـ الذي يقال أنه ترجم كتاب « سوفسطيقا » (الأغاليط أو  
 المغالطة) لأرسطو ، وشرح « جون فيلوبون » - الذي يسميه العرب  
 يحيى النحوي - على كتاب « السماع الطبيعي » له أيضا ، كذلك ترجم  
 كتاب « الربوبية » المنسوب خطأ إلى أرسطو (٩٧) . « وقسطا لن لوقا  
 البعلبكي الشامي ٢٢٠ هـ « وقد ترجم شرح الإسكندر الأفروديسي  
 وشرح جون فيلوبون على « السماع الطبيعي » (٩٨) ، وبعض شرح  
 الإسكندر على كتاب « الكون والفساد » وكتاب « آراء الفلاسفة في  
 الأمور الطبيعية » (٩٩) وغيرها (١٠٠) . وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق  
 الكندي ٢٥٧ هـ وكان - كما يقول مايرهوف « أول مسلم أتقن علوم  
 اليوناني إلى حد يدعو إلى الدهشة » (١٠١) . وقد «ترجم من كتب

(٩٤) الفهرست ٣٥٢ .

(٩٥) المصدر السابق .

(٩٦) مسائل الثقافة ٢٣٧ .

(٩٧) نظر : مسائل الثقافة : ٢٣٩ ، الكندي ٦٩ - ٧٠ ، التراث اليوناني : ١٠٣ هامش  
 ٣ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٢ ، أفلوطين عند العرب ٣ - ٥ ، تاريخ الحضارة  
 الإسلامية ٨١ .

(٩٨) طبقات الأمم ٤١ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٤٤ .

(٩٩) الفهرست ٣٥٥ .

(١٠٠) نظر : طبقات الأطباء ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، مسائل الثقافة ٢٥٥ .

(١٠١) التراث اليوناني ٥٩ .

الفلسفة الكثير ، وأوضح منها الشكل ، ولخص المستعصى ،  
 وبسط العويض (١٠٢) . ومن بين ما ترجمه « جغرافية » بطليموس ،  
 وربما فسره ولخصه كتاب « الأثولوجيا » المعروف بالربوية (١٠٣) .  
 : وثابت بن قره الصابئي الحراني (٢٨٨ هـ) (١٠٤) الذي ترجم إلى  
 العربية عددا وافرا من الكتب الفلكية والرياضية ، من تأليف  
 اقليدس ، وأبلونيوس ، وبيس ، ونيقوماخوس ، وأوطولوقس ،  
 وثاودوسيوس : وبطليموس (١٠٥) .

ويبدو من دراسة الآثار الباقية من هذه المترجمات غير الرسمية أنها  
 كانت تتسم إلى حد ما بعدم الدقة ، إذ كان المترجمون لها يتصرفون في  
 ترجماتهم بالتلخيص حيناً والتفسير حيناً آخر . كما لم تكن لديهم  
 الوسائل العلمية التي تكفل صحة نسبة الأفكار والكتب إلى أصحابها .  
 ولعل ذلك يرجع إلى قصور جهودهم المادية عن استحضار نسخ متعددة  
 من الكتاب المراد ترجمته . على عكس المترجمين الرسميين الذين  
 كانوا يجوبون أقاصى البلاد ، بل ويرتحلون أحيانا إلى البلاد الأجنبية ،  
 للحصول على المخطوطات المختلفة (١٠٦) . ومن ثم يمكن أن يقال إن  
 المترجمين غير الرسميين قد ابتدعوا في الترجمة اتجاها جديدا أقرب إلى  
 الاقتباس ، إذ لا يعتمد على النقل الدقيق الأمين الكامل للأفكار

(١٠٢) طبقات الأطباء / ١ / ٢٠٧ .

(١٠٣) انظر : التراث اليوناني ٦٠ ، الفهرست ٣٥٢ .

(١٠٤) طبقات الأطباء / ١ / ٢١٥ ، طبقات الأمم ٥٦ - ٥٧ .

(١٠٥) التراث اليوناني ٥٩ .

(١٠٦) أخبار العلماء ١١٩ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٥٤ ، مسالك الثقافة ٢٤٩ .

الفهرست ٤٠٩ . الحضارة الإسلامية ١٦٣ - ١٦٤ .

الأصلية، وإنما يهدف إلى استخلاص الأفكار الرئيسية ثم دعمها بما يزيدنها وشرحها بما يقربها إلى فكر القارئ العربي المسلم لغة ومادة معا. ولعل هذا الأسلوب يتضح من تحليل الكتاب الذي عرفه العرب باسم (أتولوجيا : الربوبية) الذي نسبوه إلى أرسطو<sup>(١٠٧)</sup>. فقد ترجمه ابن ناعمة وأصلحه الكندي<sup>(١٠٨)</sup>. وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن هذا الكتاب ليس مترجما كله، إذ الفصل الأول منه من وضع الكندي، وباقى أجزاء الكتاب ليست إلا تلخيصا للتاسوعات الرابعة والخامسة والسادسة من كتاب « أفلاطين » الذي نشره فرغوريوس الصوري<sup>(١٠٩)</sup>.

### الخصيصة الثانية :

من خصائص الترجمة في هذه المرحلة التركيز الشديد على العلوم الإنسانية، وعلى الفلسفة والمنطق بصفة خاصة، ولعل ذلك يرجع بصورة أساسية إلى ثقافة المأمون التي يغلب عليها الطابعان : الفارسي واليوناني. وقد ظهر التأثير الفارسي في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة على حين بدا التأثير الإغريقي جليا في ولعه الشديد بالمناقشات العقلية، ثم في حرصه البالغ على ترجمة كل من أثر عن الثقافة اليونانية من فلسفة ومنطق.

وقد تناولت الترجمة في المرحلة السابقة بعض الآثار العقلية في الفلسفة والمنطق<sup>(١١٠)</sup>، ولكن طابع المرحلة كلها كان - بحكم

(١٠٧) فهرست ٣٥٢.

(١٠٨) التفكير الفلسفي في الإسلام ٧٤ / ٢، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٢، ٣٠، ٣١، تاريخ حضارة الإسلام ٨١، فهرست ٣٥٢.

(١٠٩) كندي ٦٩ - ٧٠، أفلاطين عند العرب ٣ - ٥، تراث يوناني ١٠٣.

(١١٠) ضيقات الأمم ٧٥.

الظروف التاريخية - الاهتمام بالعلوم العملية ، وبصفة خاصة الطب والهندسة والفلك والصيدلة ، فلم تكد هذه الظروف تتغير حتى انصرفت كل الجهود إلى ترجمة الفلسفة والمنطق ، وهكذا دعم « المأمون ما بدأ به جده المنصور فأقبل على طلب العلم في مواضعه ، واستخرجه من معادنه ، بفضل همته الشريفة ، وقوة نفسه الفاضلة ، فداخل ملوك الروم وأتحفهم بالهدايا الخطيرة ، وسألهم صلته بما لديهم من كتب الفلاسفة . فبعثوا إليه بما حضرهم من كتب أفلاطون وأرسططاليس وأبقراط وجالينوس واقليدس وبطليموس وغيرهم من الفلاسفة ، فاستخار لها مهرة الترجمة ، وكلفهم إحكام ترجمتها ، فترجمت على غاية ما أمكن ، ثم حض الناس على قراءتها ورغبتهم في تعليمها » (١١١) .

والحقائق التاريخية تؤكد هذا الذي ذكره « صاعد » ، فإن أول اتصال بين الفكر الفلسفي والمنطق الإغريقي عن طريق الترجمة في عصر « بني العباس » كان في عهد أبي جعفر المنصور ١٣٦ - ١٥٨ هـ : ٧٥٤ - ٧٧٥ م ، إذ ترجم ابن المقفع الابن كما أثبت بول كراوس (١١٢) كتب أرسطو الثلاثة « التي في صورة المنطق ، وهي كتاب (قاطاغورياس) ، وكتاب (باري أرمنياس) وكتاب (أنوطيقا) وذكر أنه لم يترجم منه إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط ، وترجم ذلك المدخل إلى كتاب المنطق المعروف باليساغوجي (١١٣) لفرفوريوس الصوري (١١٤)

(١١١) طبقات الأمم ٧٦ .

(١١٢) التراث اليوناني . مقالة بول كراوس ١٠١ وما بعدها .

(١١٣) في طبقات الأمم خطأ : الإيساغوجي .

(١١٤) طبقات الأمم ٧٧ ، وصاعد يرى أن المترجم هو ابن المقفع الأب . وهو ما نقضه بول كراوس . راجع مقالته السابق الإشارة إليها .

رقد أبعاد حنين ومدرسة الترجمة الرسمية النظر في تلك الترجمات القديمة فأصلحوا ما يمكن إصلاحه منها وأعادوا ترجمة ما لم يرضوا ترجمته (١١٥) . ومن ثم نقل حنين بن إسحاق (قاطاغورياس : المثلثات) إلى العربية (١١٦) ، ونقل إسحاق ابنه كتاب (بارى أرميناس : العبارة) إلى العربية بعد أن مهد له والده بترجمته إلى السريانية (١١٧) ، كما أشرف حنين على ترجمة تادروس لكتاب (أنالوطيقا الأولى : تحليل القياس) إلى العربية (١١٨) . ثم تابعت ترجمة كتب الفلسفة والمنطق ، وبخاصة كتب أرسطو المنطقيات والطبيعيات والإلهيات والخلقيات (١١٩) . وهي كما عرفها العرب بالإضافة إلى الكتب السابقة (أنالوطيقا الثانية : البرهان) و (طبيقا : الجدل) و (سوفسطيقا : المغالطة) و (ريطوريقا : الخطابة) و (أبو طيقا : الشعر) و (السماع الطبيعي) بتفسير الإسكندر وبتفسير يحيى النحوي ، و (السماء والعالم) و (الكون والفساد) و (الآثار العلوية) و (النفس) و (الحيوان) و (الحروف المعروفة بالإلهيات) و (الأخلاق) (١٢٠) . كما ترجم إلى العربية أيضا ما وضع لهذه الكتب من شروح وتفسيرات بالإغريقية أو السريانية ، وكذلك ما صنف لها من ملخصات (١٢١) . حتى ليكاد «نشاط المترجمين منذ أيام «حنين بن إسحاق» يكون مقصورا كله على الكتب

(١١٥) الفهرست ٣٤٧ ، مسائل الثقافة ٢٤٩ .

(١١٦) الفهرست ٣٤٧ .

(١١٧) الفهرست ٣٤٨ .

(١١٨) الفهرست ٣٤٨ .

(١١٩) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .

(١٢٠) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .

(١٢١) الفهرست ٣٤٧ - ٣٥٢ .

السعزوة إلى أرسطو بحق أو بباطل ، وعلى مختصرات لها وتفسيرات  
وشروح (١٢٢) .

ويؤكد هذا التركيز الكبير على الفلسفة والمنطق ، بالإضافة إلى كل  
ما سبق ، وجود محاولات مختلفة لنشر كتبها والتبشير بأفكارها ، وقد  
بدأت تلك المحاولات من التعليق على غوامض التعبيرات والأفكار إلى  
أن وصلت إلى تقديم شروح كاملة لها (١٢٣) ، تتضمن في بعض  
الأحيان نقدا لبعض جوانبها ، وهو نقد - في جوهره - لا يمتد عن  
النظر المستقل ، وإنما يعد صدى لتأثير المترجمين أو الشارحين بأفكار  
بعض المدارس المغايرة للمدرسة الأرسطية ، وبصفة خاصة مدرسة  
أفلوطين (١٢٤) .



وكانت المرحلة الثالثة - بعد سنة ٣٠٠ هـ - امتدادا للمرحلة  
الثانية في كل خصائصها :

١- فقد استمر الاهتمام بالتراث الإغريقي ، واتصلت العناية  
بالعلوم الإنسانية . وظل التركيز واضحاً على الكتب المنطقية والفلسفية .  
وكان أبرز من ساهم في هذه المرحلة في خدمة الترجمة « أبو بشر متى  
بن يونس ٣٢٨ هـ » (١٢٥) . وقد نقل إلى العربية « كتاب نقل كتاب

(١٢٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٣ - ٢٤ .

(١٢٣) انظر مثلا : طبقات الأطباء / ١ - ٢٤٠ - ٢٤١ .

(١٢٤) انظر : تاريخ الفلسفة في الإسلام ٣٢ - ٣٣ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٨١ .

(١٢٥) مختصر تاريخ الدول ٢٨٥ ، طبقات الأطباء / ١ - ٢٣٤ . أخبار العلماء ٢١٢ .

الفهرست ٣٦٨ ، التراث اليوناني ٧٦ .

انبرهان الفص ، كتاب نقل سوفسطيقا الفص ، كتاب نقل كتاب الكون  
والفساد بتفسير الإسكندر ، كتاب نقل كتاب الشعر الفص ، كتاب نقل  
اعتبار الحكم وتعقب المواضع لثامسيطوس ، كتاب نقل كتاب تفسير  
الإسكندر لكتاب السماء « (١٢٦) و « شرح المقيدورس عنى كتاب الكلام  
عنى الآثار العنوية « (١٢٧) . وأبو سعيد سنان بن ثابت بن قرة ٣٣١ هـ  
- وابنه (١٢٨) أبو الحسن ثابت بن سنان بن ثابت ٣٦٣ هـ (١٢٩) ، وقد  
غلب عنيهما الاهتمام بالناحية العملية لاشتغالهما بالطب تدريساً  
وممارسة (١٣٠) وأبو زكريا يحيى بن عدى ٣٦٤ هـ (١٣١) الذى كان  
عاشقاً لكتب الفلسفة (١٣٢) ، وهو أكبر من عنى بأرسطو فى هذه  
المرحلة المتأخرة ، فترجم له كتاب صوبيقا : الجدل (١٣٣) ، كما هذب  
تفسيرى الإسكندر وأمونيوس له وجمعهما فى شرح واحد ترجمه  
أيضاً (١٣٤) ، وترجم أيضاً كتاب سوفسطيقا : المغالطة (١٣٥) ، وأصلح  
ترجمة المقالة الأولى من السماع الطبيعى بتفسير الإسكندر (١٣٦) ،

(١٢٦) الفهرست ٣٦٨ - ٣٦٩ : أخبار العلماء ٢١٢ .

(١٢٧) الفهرست ٣٥١ .

(١٢٨) طبقات الأطباء ١/٢٢١ ، أخبار العلماء ١٣٠ ، الفهرست ٤٢١ .

(١٢٩) طبقات الأطباء ١/٢٢٦ : وذكر ابن النديم فى الفهرست ٤٢١ أن وفاته كانت سنة  
خمس وستين وثلاثمائة .

(١٣٠) طبقات الأطباء ١/٢٢١ - ٢٢٢ ، ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(١٣١) مختصر تاريخ الدول ٣١٧ ، طبقات الأطباء ١/٢٣٥ ، التراث اليونانى ٨٠ .

(١٣٢) الفهرست ٣٥٤ .

(١٣٣) الفهرست ٣٤٩ .

(١٣٤) الفهرست ٣٤٩ .

(١٣٥) الفهرست ٣٤٩ .

(١٣٦) الفهرست ٣٥٠ .



وترجم المقالة الثانية منه (١٣٧) ، ونقل بعض المقالة الأولى من السماء العالم ، كما نقل شرح ثامسطيوس له (١٣٨) ، ونقل شرح الإسكندر على الكلام على الآثار العلوية (١٣٩) ، وبعض كتاب الحروف (١٤٠) ، وأصلح ترجمة «متى» لشرح الإسكندر على كتاب الكون والفساد (١٤١) . كذلك ترجم كتاب ما بعد الطبيعة لثاوفرسطس (١٤٢) . وآخر من قام بدور بارز في الترجمة كان أبا الخير الحسن بن سوار الخمار المونود سنة ٣٣١ هـ (١٤٣) إذ نقل إلى العربية كتاب الآثار العلوية ، وكتاب اللبس في الكتب الأربعة في المنطق ، وكتاب مسائل ثاوفرسطس ، وكتاب مقالة في الأخلاق (١٤٤) ، ثم أبا علي عيسى بن إسحاق بن زرعة ٣٣١ - ٣٩٨ هـ (١٤٥) الذي وضع ترجمات لبعض المؤلفات في الطب والفلسفة (١٤٦) ، ومنها «ترجمات لكتاب الحيوان ، وللوفسطيما ، وبعض شروح أرسطو ، وكتاب نيقولاوس الدمشقي في فلسفة أرسطوطاليس» (١٤٧) . وبهؤلاء كما يقول «أوليري» تنتهي طائفة

- 
- (١٣٧) الفهرست - ٣٥ .  
(١٣٨) الفهرست - ٣٥١ .  
(١٣٩) الفهرست - ٣٥١ .  
(١٤٠) الفهرست - ٢٥٢ .  
(١٤١) الفهرست - ٣٥١ .  
(١٤٢) الفهرست - ٣٥٣ .  
(١٤٣) الفهرست - ٣٧٠ ، أخبار العلماء ١١٣ ، طبقات الأطباء ١ / ٣٢٢ .  
(١٤٤) الفهرست - ٣٧٠ .  
(١٤٥) الفهرست - ٣٦٩ ، طبقات الأطباء ١ / ٢٣٦ ، التراث اليوناني ٨٨ ، مسالك الثقافة - ٢٥٦ .  
(١٤٦) مسالك الثقافة - ٢٥٦ .  
(١٤٧) التراث اليوناني ٨٨ ، أخبار العلماء - ٣٧٠ .

المترجمين في آسيا ، ويتحول النشاط بعد ذلك إلى التعليق والعرض مع المراجعة أحيانا لبعض الترجمات القديمة (١٤٨) ، ولعل التعبير يكون أكثر مطابقة للحقيقة لو قلنا أن النشاط « لا يتحول » إلى التعليق والعرض والمراجعة ، وإنما « يقتصر » عليها . إذ وضع في المرحلة السابقة تقليد تأليف المترجمين أنفسهم أو تلاميذهم شروحا أو مختصرات لما يترجم من كتب ، وقد استمر هذا التقليد في هذه المرحلة أيضا فلا نكاد نجد واحدا ممن اتصل بهذا الفكر إلا يضع فيه شروحا أو ملخصات . ومن هؤلاء :

قويبرى : أبو إسحاق إبراهيم أستاذ متى بن يونس (١٤٩) ، وقد وضع عددا من الشروح والتفاسير لبعض كتب أرسطو المنطقية ، ومن بين مؤلفاته في هذا المجال « كتاب تفسير (قاطيغورياس ، مشجر ، كتاب (بارى أرمنياس) مشجر ، كتاب (أنالوطيقا الأولى) مشجر ، كتاب (أنالوطيقا الثانية) مشجر » (١٥٠) . وابن كرنيب : أبو أحمد الحسين ابن أبي الحسن بن إسحاق (١٥١) ، وقد شرح بعض أجزاء من السماع الطبيعي (١٥٢) ووضع كتابا في الأجناس والأنواع (١٥٣) . وأبو يحيى المرورزي أحد أساتذة متى بن يونس (١٥٤) وقد وضع كثيرا من المؤلفات

(١٤٨) مسائل الثقافة ٢٥٦ .

(١٤٩) الفهرست ٣٦٧ ، أخبار العلماء ٣٧ ، طبقات الأطباء ١/٢٣٤ ، التراث اليوناني ٧٥ .

(١٥٠) الفهرست ٣٦٧ .

(١٥١) انقضى ١١٦ ، طبقات الأطباء ١/٢٣٤ ، الفهرست ٣٦٧ ، التراث اليوناني ٧٦ .

(١٥٢) انقضى ٣٩ ، التراث ٧٦ .

(١٥٣) الفهرست ٣٦٧ .

(١٥٤) الفهرست ٣٦ .

بالسريانية<sup>(١٥٥)</sup> وقليلًا منها بالعربية ، ومن بينها تفسير لأناطوطيقا الثاني<sup>(١٥٦)</sup> . ومثى بن يونس وقد ألف كتاب المقاييس الشرطية وكتاب مقالة في مقدمات صدر بها ترجمته لكتاب أناطوطيقا<sup>(١٥٧)</sup> ، كما فسر الكتب المنطقية الأربعة المنسوبة إلى أرسطو ، وقد حظيت تفسيراته لها بالقبول من العلماء وشاعت في الشرق الإسلامي<sup>(١٥٨)</sup> . وألف يحيى ابن عدي كتاب تفسير طويقا لأرسطو ، ومقالة في البحوث الأربعة ، ومقالة في سياسة النفس ، ومقالة في أبنية صناعة المنطق وماهيتها ، وغيرها<sup>(١٥٩)</sup> . كذلك وضع أبو الفرج عبد الله بن الطيب شروحا لكل ما تُرجم منسوبا إلى أرسطو ، ومن مؤلفاته : تفسير كتاب قاضيغورياس وتفسير كتاب باري أرمنياس وتفسير كتابي أناطوطيقا الأولى والثانية ، وتفسير طويقا وتفسير سوفسطيقا وتفسير الخطابة وتفسير الشعر وتفسير الحيوان<sup>(١٦٠)</sup> . وألف أيضا تفسيراً لإيساغوجي لفرغوريوس الصوري<sup>(١٦١)</sup> . أما ابن الخمار فقد وضع كتاب الهيولي ، وكتاب سيرة الفيلسوف ، وكتاب الصداقة والصديق ، كما ألف تفسيرين لإيساغوجي أحدهما مبسوط والآخر مختصر<sup>(١٦٢)</sup> . وأما ابن زرعة فقد وضع كتاب

---

(١٥٥) انظر الفهرست ٣٨٣ حيث يقطع ابن النديم بأن جميع مؤلفاته بالسريانية وقد نقله عنه ابن أبي أصيبعة ٢٣٥/١ .  
(١٥٦) الفهرست ٣٤٨ - ٣٤٩ .  
(١٥٧) طبقات الأطباء ٢٣٥/١ ، أخبار العلماء ٢١٢ .  
(١٥٨) الفهرست ٣٦٩ ، الففطلى ٢١٢ ، صاعد ٨٥ .  
(١٥٩) الفهرست ٣٦٩ ، طبقات الأطباء / ٢٣٥ .  
(١٦٠) طبقات الأطباء / ٢٤٠ .  
(١٦١) طبقات الأطباء / ٢٤١ .  
(١٦٢) طبقات الأطباء / ٢٣٦ ، الفهرست ٣٧٠ .

أغراض كتب أرسطو المنطقية ، وكتاب شرح معاني كتاب إيساغوجي ،  
وكتاب معاني قطعة من المقالة الثالثة من كتاب السماء (١٦٣) .



وقد كان للترجمة ، وبخاصة ترجمة الفكر اليوناني عن الإغريقية  
والسريانية ، أخطر الآثار وأعمقها في الفكر العربي الإسلامي ، فإن  
المتصلين بهذه الأفكار من المترجمين وتلاميذهم أدركوا بوضوح أنهم  
يقفون على فكر يختلف إلى أبعد غايات الاختلاف عن العلوم المتعددة  
التي تفرغ إليها النشاط العلمي في العالم الإسلامي في المادة والمضمون  
معاً ، ثم في المناهج التي تعالج هذه المادة وهذا المضمون جميعاً .  
وتأكد لديهم أنهم يبدأون بداية جديدة تماماً على الفكر العربي  
الإسلامي ، لا تمتد عنه ولا تنمى بأية صورة من الصور إليه ، بل ولا  
تتأثر بأي شكل من الأشكال به . وما لبث هذا كله أن ميز بين اتجاهين  
أساسيين في القرن الثاني الهجري : الاتجاه الأول يضم هؤلاء  
المترجمين وتلاميذهم من اتصلوا بالثقافات الأجنبية بعامة ، وبالثقافة  
الإغريقية بصورة خاصة ، وبالمنطق اليوناني والفلسفة اليونانية على نحو  
أخص ، والاتجاه الثاني يجمع أولئك الملتزمين بأصول العلوم  
الإسلامية كما قررتها القواعد الدينية ، وتفصيلها كما شكلتها الحاجات  
الاجتماعية وصاغت التطورات الذاتية للثقافة الإسلامية .

وأهم ما يتميز به أصحاب الاتجاه الأول هو التسليم المطلق لعلوم  
(الأوليين) أو (الأوائل) كما اصطلح عليها في الحياة الثقافية في العالم

(١٦٣) المصدران السابقان .

الإسلامي ، ومسند هذا التسليم الذي لا تردد فيه من مجالات البحث العلمي إلى اتجاهات الفكر الفلسفي والمنطقي ، دون أن يفرق بين طبيعة هذه العلوم التي تختلف جذريا إلى درجة التناقض . ففي الطب والصيدلة والفلك والهندسة والكيمياء نجد التزاما كاملا بالنظريات المأثورة عن الإغريق . والأمر كذلك أيضا في الفلسفة والمنطق المنسوبين إلى اليونان ، فإن المترجمين والشرح في العالم الإسلامي قد اعتبروا هذه العلوم بأسرها وحدة متكاملة ، فسلموا بها كلها ، ووصل بهم الإعجاب بهذا الفكر والتعصب له درجة حاولوا معها تبرئته مما فيه من اختلاف وتناقض ، إذ كانوا يرون أن لقدماء الفلاسفة سلطانا في العلم يجب الخضوع له ، وكان المفكرون الأولون (من المترجمين والشرح) في الإسلام مؤمنين بسمو العلم اليوناني ، حتى لم يكن يخالط نفوسهم ريب في أنه قد بلغ أعلى درجات اليقين « (١٦٤) .

وكانت تبعية هؤلاء المترجمين والشرح للفكر الفلسفي والمنطقي اليوناني أخطر ما جد على الحياة الفكرية في العصر العباسي من مؤثرات ، فقد جعل هؤلاء المترجمون غايتهم الكبرى التي لا يحيدون عنها في مجال البحث الفلسفي التوفيق بين المعتقدات الدينية الموروثة والآراء الفلسفية الإغريقية ، وبهذا الموقف خلعوا على التراث اليوناني قداسة لم تكن - في فكرهم - متوفرة في تعاليم كتبهم الدينية . وقد دفعهم ذلك إلى أن يضعوا المنطق اليوناني في أرفع منزلة ، إذ هو الموصل إلى تأكيد تلك الأفكار والمبرهن على صحتها ، ومن ثم لم

(١٦٤) تاريخ الفلسفة في الإسلام لدى بور ٣٣ .

يلبثوا حتى جعلوه المقياس الوحيد للصحة والخطأ ، وقد حملهم هذا كنه على أن يجردوا المنطق الأرسطي من بعض المباحث المادية فيه ليصبح صوريا صرفا ، حتى يصح كونه ميزانا شكليا مجردا عن كل مضمون ، مهما كان نوعه أو اختلفت خصائصه (١٦٥) . واستقر في فكر هؤلاء الأتباع من المترجمين والشرح أن المنطق « آلة بها يقع الفصل والتمييز بين ما يقال : هو حق أو باطل فيما يعتقد ، وبين ما يقال : هو خير أو شر فيما يفعل ، وبين ما يقال : هو صدق أو كذب فيما يطلق باللسان ، وبين ما يقال : هو حسن قبيح أو بالفعل » (١٦٦) . وبتعبير أكثر اختصارا ، صار المنطق اليوناني المقياس الوحيد للفكر ، توزن به علومه كلها وتقاس إليه مواده بأسرها ، دون تفرقة بينها في الخصائص والمقومات .

ومن الطبيعي أن ينتج هذا التعصب المطلق للفكر اليوناني رد فعل مضاد له ، ومناقض لاتجاهاته ، إذ إن أولئك المترجمين والشرح الذين استسلموا للفكر الإغريقي كانوا يشغلون مراكز رفيعة في الحياة الفكرية والسياسية ، وقد مكنتهم مناصبهم التي شغلوها من التأثير المباشر في سياسة الدولة الثقافية . ثم إنهم - فوق ذلك - لم يكتفوا في مجال تبشيرهم بالفكر اليوناني بما قدموه من ترجمات وتفسيرات وشروح ، بل خطوا في هذا الميدان خطوات أبعد مدى وأعمق خطرا ، إذ تناولوا بعض القضايا الفكرية المعقدة التي شغلت بال المفكرين الإسلاميين ،

---

(١٦٥) انظر : مقدمة ابن خلدون ٤٩١ - ٤٩٢ .

(١٦٦) المقابسات ١٧١ ، وانظر : احصاء العلوم ٥٣ .

وخاضوا فيها والتزموا في هذا المجال بالفلسفة اليونانية فكرا والمنطق اليوناني معيارا . ومن ذلك مثلا قضية العالم بين القدم والحدوث ، وقضية النبوة وإثباتها (١٦٧) ، ومواقف الفرق الدينية المختلفة إسلامية وغير إسلامية (١٦٨) . وهذه كلها قضايا بالغة الحساسية عميقة الأثر فكريا واجتماعيا وسياسيا . ومن ثم لم يكن بد عند المفكرين الإسلاميين الملتزمين بالفكر الإسلامي مادة ومنهجيا معا من أن يتخذوا موقفا محددًا من هذا الأسلوب الجديد الذي يراد فرضه على الحياة الفكرية بأسرها ، وليس عسيرا أن نتصور أن يكون رفض هذا الأسلوب هو نقطة البدء الأساسية التي تجمع كل المفكرين الإسلاميين حولها . وعلى الرغم من تعدد الأسباب المباشرة في هذا الموقف فإن من الواضح أن هؤلاء الباحثين والمفكرين الإسلاميين قد صدروا في رفضهم الحاسم للفكر اليوناني عن وعي عميق وصادق بوجود هوة سحيقة تفصل بين الفلسفة اليونانية في مضمونها واتجاهاتها وبين المعتقدات الدينية الإسلامية ، وإدراك صحيح بوجود تناقض صريح بين المنطق اليوناني وبين خصائص التصور الإسلامي للطبيعة وفيما وراءها . وطبيعي أن يرفض المسلمون ذلك المنطق الذي يستند جوهريا إلى معطيات الفلسفة اليونانية وبخاصة في بحوثها الميتافيزيقية . وقد أدرك ذلك المفكر العظيم ابن خلدون فقرر أن المتكلمين لم يأخذوا بالأقيسة لملاستها للعلوم الفلسفية المباشرة للعقائد الشرعية بالجملة فكانت مهجورة عندهم لذلك (١٦٩) .

(١٦٧) انظر . طبقات الأمم ٨٢ .

(١٦٨) نظر : الفهرست ٣٧٠ ، طبقات لأطباء ١/٢٣٥ ، ٢٣٦ ، طبقات الأمم ٤١ .

(١٦٩) مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ .

ولم يكن موقف هؤلاء المفكرين الإسلاميين عن تعصب أعمى كما فعل أصحاب الاتجاه المضاد من المترجمين والشرح ، فإن الحقائق التاريخية تثبت أنه انبثق عن الإدراك الدقيق لإمكانات المنهج الإسلامى والثقة التى لا حد لها فى سلامته . ولعل كلمات « ابن قتيبة » المقصود تشير إلى شىء من ذلك حين يقول : « ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام فى الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من اليكُم » (١٧٠) . وهذه الكلمات تكشف عن إحساس واضح بوجود نوع من الاتساق بين المنهج الإسلامى وبين هذه المواد المختلفة التى يعالجها ، وهو نوع من ملاحظة الخصائص الذاتية فى العلوم ، أو بتعبير آخر ، هو نوع من اعتبار المادة فى المنهج . ولعله لذلك كان أهم ما التفت له المفكرون الإسلاميون فى نقد المنطق اليونانى - خلوه من ملاحظة المضمون جملة ، أى شكلية هذا المنطق . وقد كان أبو سعيد السيرافى أوضح النحاة العرب الذين سجلوا على المنطق اليونانى - بصورته العربية - هذا المأخذ ، يقول : « هبك عرفت الراجح من الناقص من طريق الوزن ، من لك بمعرفة الموزون : أهو حديد أو ذهب أو شبة أو رصاص ؟ وأراك بعد معرفة الوزن فقيرا إلى معرفة جوهر الموزون ، وإلى معرفة قيمته وسائر صفاته التى يطول عدها . فعلى هذا لم ينفعك الوزن الذى كان عليه اعتمادك ، وفى تحقيقه كان اجتهادك ، إلا نعا يسيرا من وجه واحد ، وبقيت عليك وجوه » (١٧١) .

(١٧٠) أدب الكاتب ، ١١٠

(١٧١) الاعتاج والمؤتسة ١/١٠٩ - ١١٠ ، المقابسات ٧٠ ، صوت المنطق والكلام ١٣ .



والواقع أن المنطق اليونانى قد قوبل من المفكرين الإسلاميين حتى فترة متأخرة نسبيا - حوالى القرن الخامس الهجرى تقريبا - أسوأ مقابلة، فقد هوجم من الفرق الإسلامية الكلامية ، كما هوجم أيضا من غير علماء الكلام ، ولذلك صح لمفكر إسلامى كبير كابن تيمية أن يقرر فى جزم لا تردد فيه أن « نظار المسلمين (أى أهل النظر منهم) لا يلتفتون إلى طريقهم (أى طريق المناطقة) ، بل إن الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف من أهل النظر كانوا يعيونها ويثبتون فسادها » (١٧٢) وأنه « لا زال نظار المسلمين بعد أن عُرِب وعرفوه يعيونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله فى موازينهم العقلية والشرعية» (١٧٣) .

ومرد هذا الموقف الحاسم من المفكرين الإسلاميين إلى أسباب كثيرة ، ليس من بينها رفض الإفادة من التراث البشرى الذى يعد ملكا مشتركا للحضارات الإنسانية بأسرها . بل يمتد هذا الموقف من المنطق اليونانى عن التحليل الدقيق له من وجهة النظر الإسلامية .

وأول ما يكشف عنه هذا التحليل أنه مشكوك فيه إلى حد كبير ، ويرجع هذا الشك إلى أسباب كثيرة ، أهمها عدم قدرة المترجمين أنفسهم على الإحاطة بالتراث اليونانى ، حتى إن السيرافى يجعل من قبيل الفرض أن تكون الترجمة قد « صدقت وما كذبت ، وقومت وما حرفت ، ووزنت وما جزفت ، وأنها ما التاثت ولا حافت ، ولا نقصت

---

(١٧٢) انظر : النشر مناهج : الباب الثانى وأيضا : صون المنطق والكلام ١٣ .  
(١٧٣) صون المنطق والكلام ٢٣٣ .

ولا زادت ، ولا قدمت، ولا أخرت ، ولا أدخلت بمعنى الخاص والعام ،  
ولا بأخص الخاص ولا بأعم العام » (١٧٤) . ثم يزيد على ذلك فيقرر  
أن هذا الفرض « لا يكون ، وليس في طبائع اللغات ولا في مقادير  
المعاني » (١٧٥) . ومن قبله يقرر الجاحظ « أن الترجمان لا يؤدي أبدا  
ما قال الحكيم على خصائص معانيه ، وحقائق مذاهبه ، ودقائق  
اختصاصاته ، وخفيات حدوده ، ولا يقدر أن يوفيهما حقوقها ويؤدي  
الأمانة فيها . . . وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها والإخبار عنها  
على حقها وصدقها إلا أن يكون في العلم بمعانيها واستعمال تصاريف  
الفاظها وتأويلات مخارجها مثل مؤلف الكتاب وواضعه ؟! فمتى كان -  
رحمه الله تعالى - ابن البطريق ، وابن ناعمة ، وابن قره ، وابن فهر ،  
وابن وهيلي ، وابن المقفع ، مثل أرسططاليس ؟! ومتى كان خالد مثل  
أفلاطون ؟! » (١٧٦) .

وهذا النص يلمس بذلك بعض شروط الترجمة الدقيقة الآمنة ،  
ويكشف بوضوح عن عدم تحققها في المترجمين والشراح ، بل إن  
الجاحظ يزيد نظرتة النافذة هذه عمقا حتى تصبح نظرية في الترجمة بما  
تنص عليه من ضرورة توفر شروط ثلاثة : إتقان اللغة المترجم منها ،  
واتقان اللغة المترجم إليها ، ثم التمكن من المادة المترجمة ذاتها ،  
وذلك إذ يقول : « لا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة

---

(١٧٤) المقاييسات ٧٢ ، الامتاع والمؤانسة ١ / ١١٢ ، صون المنطق والكلام ١٩٣ .

(١٧٥) المصادر السابقة .

(١٧٦) الحيوان ١ / ٧٥ - ٧٦ .

في وزن علمه في نفس المعرفة ، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية « (١٧٧) .

**والنتيجة الثانية** من نتائج تحليل المفكرين الإسلاميين له أنه يركز على دعامتين لا سبيل إلى تجريده منهما ، ولا مناص من رفضهما كليهما من وجهة النظر الإسلامية ، وأولى هاتين الدعامتين هي ميتافيزيقا أرسطو ، أو الميتافيزيقا اليونانية بصفة عامة . والدعامة الثانية هي اللغة اليونانية التي ينبنى المنطق في جانب كبير من تحليلاته للقضية عليها . وإدراك المفكرين الإسلاميين للرابطة الوثيقة بين المنطق اليوناني وبين الميتافيزيقا الإغريقية واضح في نصوص كثيرة ، ويكفي أن نحيل على ما ذكره ابن تيمية وابن خلدون لتفسير هذا الموقف عند المتقدمين من مفكري الإسلام على اختلاف طوائفهم (١٧٨) . ومعرفة هؤلاء المفكرين بالصلة العميقة بين المنطق واللغة اليونانية ثابتة منذ عصر مبكر أيضا ، ويكفي أن نرجع إلى ترجمات بعض هؤلاء المفكرين (١٧٩) . كنا يزيدنا اطمئنانا إلى هذه الحقيقة بعض الإشارات المبثوثة في التراث الإسلامي ابتداء من الشافعي (١٨٠) . بل إن بين العلماء المسلمين من جعل الاختلاف الواضح بين اللغتين : العربية واليونانية محور دراسات تتناول بالنقد الفكر المنطقي وأتباعه في العالم الإسلامي .

---

(١٧٧) الحيوان ١ / ٧٦ .

(١٧٨) انظر : صون المنطق والكلام ١٣ ، مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ .

(١٧٩) انظر : مثلا ترجمة الشافعي في : مناقب الشافعي ، الباب ٢٤ .

(١٨٠) انظر صون المنطق والكلام ١٥ .

وثالث هذه النتائج هي شكلية هذا المنطق (١٨١) . وهذا النقد في الواقع يصلح لصورة المنطق كما عرفنا العالم الإسلامي بعد أن بدأ في هذه الصورة مجردا من كل عنصر مادي ، بل مجرد ميزان صوري شكلي يراد به استعماله في العلوم على اختلافها . وفي مناظرة أبي سعيد السيرافي لمتى بن يونس القنائي ما يؤكد إدراك المسلمين لهذه الحقيقة التي تحد من قبضة المنطق وتجعله يقصر عن أداء الدور المراد له وهو كونه ميزانا عقليا صرفا ، قابلا لأن يكون محور الصحة والخطأ في كل نشاط فكري ، وصالحا أيضا للأخذ به في كل عمل إنساني (١٨٢) .

وأخر هذه النتائج أن المفكرين الإسلاميين قد أثبتوا أن المنطق اليوناني - بصورته العربية - فضلا عن كونه لا يصلح مقياسا شكليا مطلقا صالحا للأخذ به في العلوم المختلفة ، لأن شكلية تغفل لحظ الخصائص الذاتية للمضمون ، فإنه لا يتسم - في ذاته - بالسلامة أيضا . وقد تناول هؤلاء المفكرون عددا من البدهيات في هذا المنطق بالتحليل وأثبتوا فسادها ، وأهم ما قدموه في مجال النقد الذاتي للمنطق اليوناني ينصب على قوانين ثلاثة فيه :

**الأول** : قانون عدم الجمع بين النقيضين .

**والثاني** : قانون ارتفاع النقيضين .

**والثالث** : قانون العلية .

(١٨١) انظر امدخل إلى فلسفة ٤١ ، قصة الفلسفة اليونانية ٢٢٨ . تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٢ ، المنطق الوضعي ٣ / ٢٢١ .

(١٨٢) انظر : إحصاء العلوم ٥٣ وما بعدها ، مقدمة ابن خلدون ٤٦٥ - ٤٦٦ ، ٤٩٩ .

وقد أثبت المفكرون الإسلاميون فساد هذه البدهيات التي يرتكز عليها المنطق اليوناني<sup>(١٨٣)</sup> ، وانتهوا منها إلى فساد المنطق نفسه لارتكازه على قوانين فاسدة وبدهيات مضللة .



ومن الطبيعي أن ينشب الصراع حادا بين هاتين المدرستين ، وتؤكد الإشارات المختلفة المنتشرة في المصادر الإسلامية أن هذا الصراع كان موجودا في أواخر القرن الثاني الهجري<sup>(١٨٤)</sup> . وأنه استمر في بعض المجالات حتى القرن الرابع<sup>(١٨٥)</sup> ، وفي مجالات أخرى بقي طيلة القرن الخامس أيضا<sup>(١٨٦)</sup> . وقد ساعد على إذكاء حدة هذا الصراع كثير من العوامل ، أهمها أولا : الاختلاف الجذري في المناهج الفكرية التي تتبعها كل من المدرستين ، ثانيا : الحساسية العقدية فقد كان معظم أتباع المدرسة اليونانية من غير المسلمين ، وكانت الفرق الدينية غير الإسلامية أول الفرق التي استخدمت المنطق في الهجوم على المعتقدات الدينية الإسلامية ، ثالثها : التصدي للمؤلفات . فقد كان أتباع المدرسة اليونانية كثيرا ما يضعون مؤلفات تتناول بعض المشكلات

---

(١٨٣) انظر : رد ابن تيمية على المنطق اليوناني في كتابه : نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان ، الذي لخصه السيوطي في كتابه : جهد القريحة في تجريد النصيحة . وأيضا دراسة الدكتور النشار عن مناهج البحث عند مفكري الإسلام .  
(١٨٤) انظر صون المنطق والكلام ٨ حيث يقطع السيوطي بوجود هذا الصراع في أيام الرشيد .  
(١٨٥) انظر الإمتاع والمؤانسة ١/٧-١٠ ، المقابسات ٦٩ ، صون المنطق والكلام ١٩٠ : وأيضا موقف النحاة من المنطق وهو القسم الثاني من هذا الفصل .  
(١٨٦) انظر : جهد القريحة في تجريد النصيحة ٦-٢ .

الفكرية والدينية من وجهة النظر الأغريقية ، وينقضون ما يقدمه الإسلاميون في هذه المشكلات من آراء . ومن أبرز هؤلاء من عرفوا - فيما بعد - باسم : فلاسفة الإسلام وليسوا من فلسفة الإسلام في شيء ، كالكندي والفارابي وابن سينا . وقد كشفت هذه العوامل كلها عن حاجة العلماء الممثلين لوجهة النظر الإسلامية إلى بلورة المنهج الإسلامي وتأكيد خصائصه في مواجهة المنهج المنطقي اليوناني ، وأكد هذه الحاجة ما كان يحدث من لقاءات مباشرة مع أتباع هذا المنهج : وما كان يجرى في تلك اللقاءات من مناظرات (١٨٧) .

ولعل أهم ما خلفه هذا الصراع الفكري هو إدراك أصحاب المدرسة الإسلامية ضرورة تناول الأصل للأثار المترجمة ، بحيث لا يقعون أسرى خصائصها ولا يقفون متجمدين دونها ، ومن ثم لا يسلمون كل التسليم لأرسطو ويونان ولا يعكفون على الأصول الأولى التي ورثوها عن أسلافهم المسلمين . . بل يحاولون الإفادة من الثقافات الإنسانية مهما كانت مصادرها إفادة يلتقون فيها بخصائص تراثهم ومقومات حضارتهم وغايات دينهم . وهكذا كان لهذا الصراع الفضل الأكبر في اكتشاف المنهج الموضوعي في العالم الإسلامي هذا المنهج الذي تدين به الإنسانية للحضارة الإسلامية وللعلماء المسلمين الذين استشارتهم محاولات تطبيق المنطق الأرسطي واليوناني على مختلف ضروب العلم إسلامياً وغير إسلامياً . فكان أن انطلقت كل قواهم المبدعة لاستكمال

---

(١٨٧) انظر مثلاً : المقابسات ت ٦٩ . الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٠٧ ، مروج الذهب ٣ /

٣٨٠ - ٣٨١ ، صون المنطق والكلام ٨ ، ١٩٠ .

المنهج الإسلامى فى مجال البحث النظرى كما تحددت قسماته على يد  
الأصوليين : متكلمين وغير متكلمين (١٨٨) . ونشطت إمكاناتهم الخلافة  
حتى توصلت إلى الأسس العامة لمنهج التجريبي فى مجال البحث  
العلمي (١٨٩) ، وهو الأساس الحقيقى للحضارة المعاصرة .

★ ★ ★

---

(١٨٨) مناهج البحث عن مفكرى الإسلام : آباب الشانى : الفصلان الأول والثانى ٦٤ وما  
بعدها .

(١٨٩) الفصل الخامس من تجديد الفكر الدينى فى الإسلام ، وبخاصة ١٤٩ وما بعدها .

## الفصل الثاني

### أصالة الفكر النحوي

إذا كان لترجمة هذه الآثار البعيدة المدى في الفكر الإسلامي ، فلا مناص من أن يكون لها تأثيرها البالغ العمق في البحث النحوي أيضا ، إذ إن البحث النحوي - منذ نشأته البكرة - كان يصور إلى حد كبير اتجاهات المنهج الإسلامي ، ويتبع إلى مدى بعيد أساليبه (١) . وقد جد المنهج المنطقي اليوناني بأبعاده الفلسفية فكان ضروريا أن يترك ظلالا من التأثير في ميادين الدراسة اللغوية الرحبة ، وفي مجال الدراسة التركيبية أو النحوية بوجه خاص .

وتحليل التراث النحوي بغية تحديد مدى اتصال هذا التراث بالمنطق اليوناني والفلسفة الإغريقية وتأثره بهما - سلبا أو إيجابا - يكشف عن حقيقتين مهمتين إلى أبعد غايات الأهمية :

**الأولى :** أن النحو العربي كان من آخر العلوم اللغوية تأثرا بالمنطق اليوناني وجوانبه الميتافيزيقية في منهجه ، فقد سبق النحاة إلى التأثر بالفكر الإغريقي من الذين يهتمون بالنشاط اللغوي علماء البلاغة والأدب

---

(١) انظر : تاريخ النحو العربي ٤٤ وما بعدها .



والنقد الأدبي . ودراسة الإنتاج الأدبي في هذه المرحلة من مراحل اتصال الفكر العربي بالفكر الأجنبي - في أواخر العهد الأموي وأوائل العصر العباسي - تكشف عن أصداء واضحة للأفكار الميتافيزيقية اليونانية بصورة عامة ، وللبحوث المنطقية الإغريقية بوجه خاص . والأمر كذلك أيضا في البلاغة والنقد الأدبي ، فإنهما على الرغم من نشأتها العربية قد تأثرا بالبحوث الجمالية والفلسفية والمنطقية اليونانية . بل تأثرا أيضا بكثير من البحوث الجمالية والفنية الفارسية والهندية (٢) . وليس من شك في أن تأثر الجمالين العرب بالبحوث الفنية والنقدية المنقولة عن اللغات غير العربية لم يكن سويا ، لاختلاف خصائص الأجناس الأدبية التي يعالجها النقاد والبلاغيون العرب عن تلك التي وضعت لها الأسس الفنية في اللغات اليونانية والفارسية والهندية . ومن ثم فإن تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية أعمق مما خلفته البحوث النقدية من آثار . ولعل السر في ذلك أن النقاد العرب كانوا دائما يتبعون الأدباء ولا يرتادون أمامهم أساليب الإنتاج الفني والأدبي ، وهذه التبعية من النقاد للأدباء قد أسلمت بالضرورة إلى تأثرهم بما تأثر به الأدباء من أفكار ميتافيزيقية ومنطقية إغريقية ، نتيجة لمشاركة هؤلاء في الحياة الفكرية التي كانت تهتم إلى أبعد غايات الاهتمام بالبحوث الجدلية حول الطبيعة وما وراءها ، دون أن تعنى كثيرا بالبحوث الفنية أو الخصائص

---

(٢) في مجال التأكد من هذه الحقائق يمكن الرجوع إلى دواوين شعراء هذه الفترة وكذلك كتب « الجاحظ » وبخاصة « البيان والتبيين » وبعض كتب « ابن قتيبة » وبخاصة « عيون الأخبار » حيث تتجاور فيها صور تأثير الثقافات في مفهوم البلاغة العربية وخصائصها الجمالية .

الجمالية إلا إذا اتصلت على نحو أو آخر بذلك الصراع الفكري العقدي  
أو المنهجي .

**والحقيقة الثانية** أن النحو العربي لم يتأخر تأثره منهجيا بالبحوث  
الفلسفية والمنطقية الإغريقية عن غيره من العلوم اللغوية فحسب ، بل  
ظل فترة طويلة بمنأى عن هذه البحوث في تفاصيله وجزئياته أيضا .  
وحين تم الاتصال بين النحاة العرب والمنطق اليوناني بمعطياته الفلسفية  
لم يقعوا أسرى الأفكار الإغريقية ، بل صمد منهجهم فترة طويلة في  
مواجهة التراث الإغريقي ، ولم يستطع هذا التراث أن يغير من الأصول  
العامة للتفكير النحوي إلا بعد أن تسلل إلى كثير من الجزئيات النحوية ،  
حتى أن من النحاة العرب من هاجم المنطق هجوما مريرا ، مثبتا فساده  
منهجيا للتفكير ومعيارا للبحث ، في الوقت الذي كان يخضع فيه بالفعل  
لأساليب هذا المنهج وقواعده في كثير من أحكامه النحوية ، تقعيذا  
وتعليلا معا (٣) .

لهذا كله نعتقد أن موضوعية البحث العلمي تفرض تقسيم الفترة  
الزمنية التي صحبت التحول الفكري في النحو العربي من المنهج  
الإسلامي إلى المنهج المنطقي إلى مراحل ثلاث لكل مرحلة منها  
خصائصها المميزة .

---

(٣) قارن مثلا موقف « السيرافي » في مناظرته مع « متى بن يونس » بأساليبه المنطقية في  
التعريب والتعليل في شرحه لنكتاب .

## المرحلة الأولى :

وتمتد هذه المرحلة قرابة قرن كامل ، إذ تبدأ منذ نشأة التفكير النحوي والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية وصبها في قواعد نحوية ، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول العامة للبحث النحوي وتقنينها وتطبيقها جميعا .

وقد استطاع البحث النحوي في هذه المرحلة أن يكشف عن الظواهر الرئيسية للغة العربية . وكان أول ما اكتشف في هذا المجال ظاهرة التصرف الإعرابي ، ثم ما لبث أن كثف النحاة أيضا عن ظاهرتي التطابق والترتيب ، كما سبق أن أوضحنا ذلك في درسنا للظواهر اللغوية في غير هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> . وكان اكتشاف النحاة لهذه الظواهر نقطة بدء موضوعية لتقنينها ، وهو ما حاولوه بالفعل ومضوا فيه إلى مدى محدود، إذ كانت تعترضهم بعض الصعوبات المنهجية ، ومن أبرزها تحديد الأساليب المختلفة لتناول المادة اللغوية والتفصيل لظواهرها<sup>(٥)</sup> .

والملاحظ بوضوح في هذه المرحلة تجرد الإنتاج النحوي فيها من التأثير بمؤثرات إغريقية بصفة عامة ، وبراءته من التأثير بالمنطق والفلسفة بوجه خاص ، ولعل السر في ذلك يعود إلى أن المشكلات التي أثرت بين النحاة في هذه المرحلة كانت مشكلات داخلية ، خاصة بالعربية - إن صح هذا التعبير - لا تجزئ، فيها البحوث الفلسفية ولا تجدى معها

---

(٤) انظر : تاريخ النحو العربي ٣٨ - ٣٩ ، نظواهر اللغوية في التراث النحوي ١٢٠ وما بعدها ، ٢١٨ وما بعدها .

(٥) انظر : الباب الثاني من هذه الدراسة (سلامة الفكر النحوي) .

المعالجة المنطقية . وعلى سبيل المثال كان من أهم المشكلات التي شغلت النحويين مشكلة جمع المادة اللغوية من أفواه العرب بأيديهم وحاضرهم على السواء ، ثم مشكلة تصنيف هذه الدادة المجموعة لاكتشاف خصائصها التركيبية . وما كان للبحوث المنطقية بخصائصها نميتافيزيقية أن تحل هذه المشكلة أو تلك ، ولا حتى أن تسهم فيها بقدر محدود .

ونفى تأثير الإنتاج النحوي في هذه المرحلة بالتسرات الإغريقية بعمامة ، والفلسفي والمنطقي منه بخاصة . لا يستلزم نفى اتصال النحاة أنفسهم بهذا التراث ، إذ إن النحاة مثقفون حريصون على تتبع الإنتاج الفكري في العانم الإسلامي . ونعل هذا هو السبب الذي حدا ببعض الدارسين المؤرخين إلى إثبات نوع من الاتصالات الإنسانية والفكرية بين رواد البحث النحوي وبين غيرهم من المثقفين بالثقافات الأجنبية<sup>(٦)</sup> . بيد أن التحليل الموضوعي لما ذكر في هذا المجال يثبت ابتعاد النحاة أنفسهم عن الاتصال بهذه الثقافات ونأيهم عن الارتباط بأهلها . ويكفي أن نحلل هنا ما قيل عن اتصال «أبي الأسود» بالبحوث السريانية المتأثرة باليونانية ، وما زعم من علاقة الخليل بـ «حنين بن إسحاق» ، لنزداد يقينا بأن ما ذكر عن وجود علاقة محددة تربط بين النحو العربي في نشأته وتطوره في هذه المرحلة وبين البحوث غير العربية بعمامة ، واليونانية بخاصة - لا يقوم على أساس .

---

(٦) انظر مثلا : اللغة والنحو ٢٤٨ وما بعدها ، القواعد النحوية ٧٩ ، مسائل الثقافة الإغريقية إلى العرب ٢٤٧ . طبقت الأضواء / ١ - ١٨٤ - ١٨٥ ، أخير الحكماء ١١٨

ذلك أن من الثابت تاريخياً أن « أبا الأسود الدؤلى » تولى ضبط المصحف ضبطاً إعرابياً بوساطة النقط ، وقد سبق أن فصلنا ذلك فى غير هذه الدراسة (٧) ، وقد تساءل الأستاذ « عبد الحميد حسن » : « هل وضع - أبو الأسود - ذلك على غير مثال فى عصره وفى اللغات السامية الأخرى ؟ » (٨) ثم عقب على هذا التساؤل بقوله : « المعروف فى تاريخ اللغات السامية أن السريان هم الذين ابتدعوا علامات الحركات فى لغتهم ، وأخذها عنهم سائر الساميين ، وكانت هذه العلامات نقطا فوق الحرف أو تحته أو وسطه ، وقد قصدوا بذلك الاحتفاظ بالأحرف الهجائية دون تغيير فيها ، فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله « أبو الأسود الدؤلى » فى اللغة العربية ؟ » (٩) . ثم لا يجيب الأستاذ « عبد الحميد حسن » على هذا السؤال المباشر إجابة صريحة ، وكأنما يترك ذلك للدكتور « حسن عون » الذى يقرر دون تردد أن « طريقة الشكّل - وهى اللبنة الأولى فى بناء النحو العربى - قد استمدتها « أبو الأسود الدؤلى » من النحاة السريانيين » (١٠) . ثم يسرد ما يراه أدلة كافية على تأثر النحو العربى فى فترة نشأته الباكرة بالنحو السريانى فيقول : « من هذه الأدلة أن « أبا الأسود » قد اتخذ بيئة العراق موطناً ، وكان بها والياً إدارياً ، وفيها عالماً لغوياً ، وزعيماً دينياً - ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربى وبعده مغزوة باللغة السريانية ، وبالمعارف السريانية ، وكانت إلى جانب ذلك أهلة بالعلماء السريان ، وميداناً

(٧) انظر : تاريخ النحو العربى ٦١ .

(٨) القواعد النحوية ٧٩ .

(٩) المقرء النحوية ٧٩ .

(١٠) اللغة والنحو ٢٤٨ .

لدراساتهم ومناقشاتهم وجدلهم ، لا في الناحية الدينية أو الفلسفية فقط ،  
ونكن في مختلف العلوم الإنسانية ، ومنها اللغة والنحو . ونعلم أيضا  
أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتوح الإسلامية إلى نفس الأزمة  
التي تعرضت لها اللغة السريانية في خلال القرنين الرابع والخامس بعد  
الميلاد : ظهور لغات أخرى في ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار  
اللحن بين الناطقين ، والخوف من أن يمتد اللحن إلى نصوص الكتاب  
المقدس ، هذه هي مظاهر الأزمة التي مرت بها اللغة السريانية في  
القرنين الرابع والخامس الميلاديين واللغة العربية بعد اتساع الفتوح .  
ولقد كان من نتائج هذه الأزمة عند السريان أن فكروا في وضع ضوابط  
نشكل كتابهم المقدس ، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التي  
استعملها أبو الأسود الدؤلي في ضبط شكل القرآن <sup>(١١)</sup> . وهكذا  
ينتهي الدكتور حسن عون من حديثه إلى أن « المقدمات متشابهة ،  
والظروف متشابهة ، والنتائج متشابهة ، وكلا العاملين قد حدث في بيئة  
واحدة . أليس من العناد إذن أن نقول : إن أبا الأسود الدؤلي لم يستمد  
طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل » <sup>(١٢)</sup> .  
وقد لا يكون من العناد أن يقال أن أبا الأسود لم يتأثر بالنحاة السريان في  
نقط المصحف ، فإن البحث العلمي لا يقر الافتراض وحده دليلا  
لإثبات حقيقة من الحقائق أو لرفعها . وقد تنبه لذلك الدكتور عبد  
الفتاح شلبي في نقد هذه الفكرة <sup>(١٣)</sup> ، التي سنظل - علي الرغم من

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(١٢) اللغة والنحو ٢٥٠ .

(١٣) أبو علي الفارسي ٤٣٦ - ٤٣٧ .

كل ما قيل فيها - مجرد فرض لا يُرجَّح فضلا عن أن يسلم إلى اليقين . ومن المؤكد - على العكس من ذلك - أن صدور هذه الدعوى عن هذين الأستاذين الجليلين في مجال إثبات تأثر النحو العربي بغيره يتسم بالغرابة ، إذ تتضمن الخلط بين قضيتين مختلفتين إلى أبعد غايات الاختلاف ، وهما ضبط المصحف ، ونشأة النحو ، ولو صدرت هذه الدعوى عن غير هذين الأستاذين الجليلين لربما كان ثمة مبرر يسوغ معه هذا الخلط ، وأبسط ما كان يمكن أن يقال حينئذ أن أبا الأسود هو بطل القضيتين معاً ، وأن القضيتين وإن اختلفتا مضمونا وغاية فإنهما تتصلان مادة وفكرا ، وأنه لذلك قد يظن أن إثبات اتصال أبي الأسود بانحاة السريان وأخذه ضبط المصحف عنهم كاف وحده لإثبات تأثر النحو العربي في نشأته بالنحو السرياني . ولكن كيف يقع هذان الأستاذان الجليلان بما لهما من قدرة على البحث اللغوي في هذا الخطأ؟! وكيف يتصوران أن ضبط المصحف هو نقطة البدء الأساسية في النحو العربي ، وأن طريقة الشكل هي اللبنة الأولى في بناء هذا النحو ؟! كيف ثم يفتن أستاذانا الجليلان إلى أن ضبط المصحف كان نتاج الإحساس بوجود ظاهرة محددة هي تعاقب الحركات في أواخر الكلمات ، وأنه على فرض أن أبا الأسود الدؤلي قد أفاد من السريان في طريقة الضبط الآلية فلا اتصال بين ذلك وبين الإحساس بوجود الظاهرة ذاتها ، لأن وجود الظاهرة قديم ، والإحساس به معروف . والقيمة الحقيقية لأبي الأسود تنبع من كونه قد حاول أن يجعل من هذا

الإحساس الغامض غير المحدد موضوعا للبحث والدرس بينه وبين من اتصل به من تلاميذ؟! (١٤) .

وأمعن من هذه القضية في الخطأ وأبعد منها في الوهم ما قرره بعض المؤرخين من اتصال الخليل بن أحمد بحنين بن إسحاق ، وما يتبع ذلك من تعرف الخليل بالمنهج الفكري المنطقي الإغريقي الذي يعد حنين أكثر المتصلين به وأقوى المتمكنين منه . ودعوى اتصال حنين بن إسحاق بالخليل وهم عجيب ، ما كان لنا أن نعى كثيرا بالرد عليه أو التوقف فيه ، لولا أنه قد انزلق إليه كثير من المؤرخين من عرب ومستشرقين : كابن أبي أصيبعة (١٥) ، والقفطي (١٦) ، وصاعد (١٧) ، أو نيري (١٨) ، مما يترك ظلالا من الشك حول حقيقة منهج الخليل ، وهل يعد امتدادا ذاتيا للخصائص الفكرية للمنهج الإسلامي أم تأثر في بعض جوانبه بالفكر الإغريقي ؟ وهذا كله يتطلب - ضرورة - تحليل هذه الدعوى في ضوء الحقائق التاريخية أولا ثم مع لحظ الأبعاد المنهجية لفكر الخليل . ثانيا - حتى لا تظل ظلال الشك تشوب حقيقة من أبرز حقائق الفكر العربي ، وهي أصالة المنهج الذي يمثله الخليل بن أحمد والذي سارت عليه من بعده أجيال ممن أخذوا عنه ثم من أخذ عنهم من تلاميذ .

---

(١٤) انظر ص ٦٨ - ٧٠ من تاريخ النحو العربي .

(١٥) انظر : طبقات الأطباء / ١ - ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٦) انظر : أخبار الحكماء ١١٨ .

(١٧) انظر : طبقات الأمم ٥٥ .

(١٨) انظر : مسائل الثقافة ٢٤٧ .



والحقائق التاريخية وحدها تنفي ما زُعم من اتصال الخليل بحنين  
ابن إسحاق ، فإن أقدم من ذكر شيئاً عن هذا الاتصال - وهو صاعد -  
يضيف إلى ما يذكره ما يفيد شكّه فيما يرويّه ، فهو يقول في مجال  
استعراضه للمترجمين النصارى \* ومنهم حنين بن إسحاق أبو زيد ،  
تلميذ يوحنا بن ماسويه ، أحد أئمة الترجمة بالإسلام ، وكان عالماً  
باليونانية والعربية ، وتعلم العربية في البصرة من الخليل بن أحمد ،  
وهو أدخل كتاب العين بغداد ، ولم يكن الخليل بن أحمد بأرض  
فارس ، وإنما كان بالبصرة ، وتوفي بها في سنة سبع ومائتين ، وبين  
وفاته ووفاء حنين المذكور تسعون سنة ، فانظر !» (١٩) . ويضيف  
صاعد : « وذكر ابن النديم في الفهرست أن حنينا مات يوم الثلاثاء لست  
خلون من صفر سنة ستين ومائتين ، وهو الصواب » (٢٠) . ونص  
صاعد المتشكك المضطرب هذا - الذي سنحلله بعد قليل - هو الأصل  
الذي نقل عنه القفطي وابن أبي أصيبعة . ولكن كلا منهما أغفل ما دعا  
إليه صاعد من « النظر » فقرر ابن أبي أصيبعة بأسلوب قاطع أن حنينا  
« أقام مدة بالبصرة ، وكان شيخه في العربية الخليل بن أحمد » (٢١) .  
وجزم القفطي بأنه قد « دخل البصرة ، ولزم الخليل بن أحمد حتى برع  
في اللسان العربي ، وأدخل كتاب العين بغداد » (٢٢) . وتبع القفطي  
دون تردد أو ليري فحكى عن حنين أنه بعد أن ذهب إلى الإسكندرية ،  
حيث حصل هنالك على معرفة تامة باللغة الإغريقية ، وخبرة بنقد

(١٩) طبقات الأمم ٥٥ .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) طبقات الأطباء ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢٢) أخبار الحكماء ١١٨ .

النصوص « عاد في الوقت المناسب ، واستقر حيناً في البصرة حيث تعلم العربية على يدي الخليل بن أحمد ، ثم ذهب قبل عام ٨٢٦ إلى بغداد » (٢٣) .

وهكذا لم يفتن ابن أبي أصيبعة والقفطي ومن بعدهما أوليرى إلى خرافة هذا الاتصال لاستحالة من الناحية الزمنية ، فإن الخليل بن أحمد قد توفي بين ستى سبع وخمسين ومائة وخمسي وسبعين ومائة (٢٤) ، إذا استثنينا ما ذكره ابن الجوزي ونقله الواحدى من أنه توفي سنة ثلاثين ومائة (٢٥) - على حين توفي حنين بين ستى ستين ومائتين وأربع وستين ومائتين (٢٦) ، فبين وفاتهما ما يقرب من تسعين سنة إلى أكثر من مائة . ولم يتعلم حنين العربية ساعة ولد ، وإنما بعد أن تعلم الترجمة من الإغريقية إلى السريانية ، إذ أراد أن يوسع من نطاق قدرته عليها ويزيد من إفادته فيها فيتعلم الترجمة إلى العربية مباشرة (٢٧) . ولم يبدأ إنتاجه العظيم في الترجمة من الإغريقية إلى السريانية إلا بعد أن فشل في دراسة الطب بعد أن سخط عليه يوحنا بن ماسويه (٢٨) ، فخرج من الحيرة ، وسار إلى الإسكندرية لدراسة اللغة اليونانية والثقافة الإغريقية . ومكث

(٢٣) مسالك الثقافة ٢٤٧ .

(٢٤) نظر : مرآة الجنان ٧ / ٣٦٢ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٩ ، شذرات الذهب ١ / ٢٧٦ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٦١ ، طبقات الزبيدي ٤٧ . تهذيب التهذيب ٣ / ١٦ ، الفهرست ٦٤ ، بغية الوعاة ٢٤٤ ، أنباء الرواة ١ / ٣٤٦ ، الفلاحة والمفلكون ٧٠ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٥ / ٥٨ ، مرآة الجنان لليافعي ، حوادث سنة ١٧٠ ، المزهر ١ / ٦٤ ، شرح العيون ٢٦٩ .

(٢٥) نظر : مرآة الجنان ١ / ٣٦٢ .

(٢٦) نظر الفهرست ٤٠٩ ، أخبار الحكماء ١١٩ ، طبقات الأطباء ١ / ١٩٠ .

(٢٧) الحضارة الإسلامية ١٦٣ .

(٢٨) طبقات الأطباء ١ / ١٨٥ ، أخبار الحكماء ١٢٠ .

في هذه المرحلة ما بين عامين وثلاثة أعوام (٢٩) ، ثم عاد إلى العراق ليسهم في حركة الترجمة السريانية ، حيث تكشفت له حاجته إلى تعلم العربية . . . فمتى يلم إنسان بهذه الخبرات كلها ؟ إنه لا يبدأ في دراسة الطب عادة قبل انتصاف العقد الثاني من عمره ، ثم ليس ممكنا أن يجوب البلاد وأن يتنقل بين أقطار الدولة الإسلامية صبيًا يافعا ، بل شابا طموحا ، وأغلب الظن أنه ما تخرج من مدرسة الإسكندرية إلا بعد أن تجاوز العشرين . فهذه عشرون عاما أيضا لا بد من أن تضاف إلى التسعين أو المائة التي تفصل بين وفاة الخليل وحنين ليصبح من مجموعها أولا حدا أدنى يسمح بلقاء الخليل بحنين ، وثانيا مجموع عمر حنين بن إسحاق ، وهو ما لم يقل به أحد . إذ لم يعرف حنين بين المعمرين (٣٠) ، بل من المقطوع به أنه قد مات عن سبعين عاما (٣١) . بل قطع ابن أبي أصيبعة أن مولد حنين كان سنة مائة وأربعة وتسعين (٣٢) ، فبين مولده وبين وفاة الخليل أكثر من عشرين عاما .

ونعود بعد هذا كله إلى نص صاعد ، وأول ما يلفت النظر فيه هو عدم دقة التواريخ فهو يزعم أن الخليل مات سنة سبع ومائتين ولم يقل بذلك أحد ، ثم يرجع في الوقت نفسه رواية ابن النديم عن وفاة حنين سنة ستين ومائتين . ومع ذلك يجعل بين وفاة الخليل ووفاة حنين تسعين سنة !! مما يوحي بوجود اضطراب كبير في النص المنشور . ويؤكد

(٢٩) انظر : طبقات الأطباء ١ / ١٨٥ حيث يحكي يوسف بن إبراهيم أنه وجد حنينا في منزل ابن الخصي بعد غياب دام أكثر من ستين .

(٣٠) انظر مثلا : المعمرون للسجستاني فمع أن السجستاني معاصر له لم يذكره .

(٣١) انظر طبقات الأطباء ٧ / ١٩٠ .

(٣٢) المصدر السابق .

وجود هذا الاضطراب أيضا عدم دقة الأسلوب ، وبخاصة في استخدام الضمائر والصفات فهو يذكر عن حنين أنه تلميذ يوحنا بن ماسويه ، ثم يعقب على ذلك مباشرة بقوله : « أحد أئمة الترجمة بالإسلام » مما يترك مجالاً للاختلاف حول المقصود بهذه الصفة : أهو حنين أم يوحنا؟ والحقائق التاريخية لا تجعل يوحنا - وإن شارك في الترجمة - من أئمتها، إذ شغلته ممارسة الطب عنها<sup>(٣٣)</sup> ، وإذن فإن المقصود هو حنين ، وكان الأجدر أن يفصل بين الصفة ويوحنا غير الموصوف بضمير الغائب ، ليشير إلى أن الموصوف هو حنين ، فقد أسقط هنا هذا الضمير مع الحاجة إليه في توضيح المعنى وجلاء الأسلوب ، ثم زاد في موضع آخر هذا الضمير حين قال : « وهو أدخل كتاب العين بغداد » ، وهذا كله يقطع بعدم صحة النص أسلوبياً ومضموناً معاً .

ويؤكد ما تسلم إليه هذه الحقائق التاريخية من نتائج لحظ الخصائص الفكرية لمنهج الخليل بن أحمد في النحو ، فإن هذه الخصائص تكشف بوضوح عن أن دور الخليل الرئيسي لم يكن في ابتكار منهج خاص في التفكير النحوي ، وإنما في تحديده الملامح العامة التي تركها أسلافه من النحاة ، ذلك أنه قد تسلم النحو وهو يتسم بسمات ثلاث<sup>(٣٤)</sup> :

---

(٣٣) انظر ترجمة يوحنا في : أخبار الحكماء ٢٤٨ وما بعدها ، طبقات الأطباء ١/١٧٥ وما بعدها .

(٣٤) انظر: تحليل دور الخليل في البحوث النحوية في كتابنا : تاريخ النحو العربي ، ص ١٠٥ وما بعدها .

**أولها :** الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد إلى ما يسمع من كلام العرب لا إلى ما يطرد ويتقاس منه .

**ثانيها :** استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص .

**ثالثها :** افتراض واقع لغوي لا يمتد عن واقع اللغة ذاتها ، وإنما يمتد عن القواعد المرنة ، المستنبطة من المستريات اللغوية المختلطة .

وقد استطاع الخليل - بقدرته العقلية النذة - أن ينسق بين هذه السمات ، وأن يحيلها من مجرد ملامح متعبثة وخطوط قاصرة ، إلى أصول واضحة ، استطاعت أن تلبى حاجة المادة المتطورة إلى المنهج العلمي الذي يتطور بها ، في نفس الوقت الذي يعيد فيه تشكيلها .

### **المرحلة الثانية :**

وتبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتهي بالزجاج . فتمتد بذلك قرابة قرن ونصف قرن . ولعلها - باعتبارها فترة انتقال - أكثر المراحل أهمية في تاريخ النحو العربي ، بل في حياة الفكر العربي بأسره ، إذ هي المرحلة التي شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي وبين الأفكار غير العربية الإسلامية بعامة ، والإغريقية منها بصورة خاصة ، والميتافيزيقية والمنطقية منها بوجه أخص . وحدث فيها ذلك الصراع العظيم الخصب بين المنهج الإسلامي كما تحدد عند العلماء المسلمين أصوليين وغير أصوليين ، وبين المنهج المنطقي كما قدمه للعالم الإسلامي المترجمون والشراح غير المسلمين ثم المسلمون

أيضا . وانتهى فيها هذا الصراع في جوانب متعددة من هذا الفكر العربي الإسلامي إلى أن تأثر بعض التأثر بذلك الفكر المنطقي الميتافيزيقي ، كما أنتج في مجالات مغايرة من هذا الفكر العربي تأكيد خصائصه الإسلامية وتعميقها ونفى كل تأثير أجنبي عنها .

وكان النحو أحد العلوم العربية التي تأثرت في هذه المرحلة بالفكر الإغريقي ، بمعطياته الميتافيزيقية وقوانينه المنطقية ، فقد تأثر فيها التفكير النحوي في جملته ببعض الأفكار الفلسفية اليونانية ، كما تأثر بعض النحاة بالبناء المنطقي لهذا الفكر . وكان لهذا وذاك صدى الخافت أولا في دراسات النحاة لظواهر اللغة التركيبية وتقنينهم لها ، ثم القوي<sup>2</sup> آخر الأمر في مجال تقنين الظواهر وتفسيرها وتحديد أصولها جميعا . وبعد أن تأثرت الدراسات النحوية بالفكر الإغريقي في هذه المرحلة خضعت كل حقول الدرس اللغوي لهذا الفكر ، وانضمت بذلك دراسات سلامة النصوص إلى غيرها من البحوث البلاغية والنقدية التي تتناول جمال النصوص في تأثرها جميعا بالأفكار الفلسفية اليونانية والقوانين الفكرية الإغريقية . ولم يعد يضارع الخصائص اليونانية منهاج إلا بعض العلوم الإسلامية ، وفي مقدمتها أصول الفقه وعلم الكلام .



وتأثر الفكر النحوي ببعض الأفكار اليونانية الميتافيزيقية ملحوظ في كثير من الجزئيات النحوية ، وبخاصة في مجال التقسيمات ، وسنكتفي بأن نقدم هنا مثلا واحدا لتأثر التقسيمات النحوية بالفلسفة الإغريقية . وهو تقسيم النحاة للكلمة والكلام .

فقد أخذ النحاة في هذه المرحلة بتقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة :

الاسم ، والفعل ، والحرف . ولم يكن مرد أخذهم بهذا التقسيم إلى استقراء دقيق للكلمات في اللغة العربية ، فإن في اللغة نماذج كثيرة من الكلمات التي اختلف النحاة في القسم الذي تنتمي إليه : أهو الاسم أم الفعل أم الحرف ؟ وقد تجاوز ذلك الاختلاف حدود الكلمات المفردة فتناول أنواعا عديدة منها ، كانت بدورها محور خلاف كبير في تصنيفها النحوي (٣٥) . بل إن الأسس التي أقرها النحاة لهذا التقسيم تتناقض في بعض الأحيان مع الأحكام النحوية الجزئية التي كان من المفروض أن تكون تطبيقا لهذه الأسس نفسها (٣٦) . وهذه الحقائق كلها تؤكد أن هذا التقسيم لا يمكن رده إلى أصل لغوي ، فما هو الأصل الذي صدر عنه هذا التقسيم النحوي ؟

إن الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هذا التقسيم إلى أصل ميتافيزيقي ، هو التقسيم الأفلاطوني للموجودات ، فإن أفلاطون - في مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم - قسم الموجودات إلى ذوات وأحداث ، وجعل اصطلاح : (الذات) أو (الذوات) يتضمن الأمور المادية أو المعنوية ، كالكرسي والحجرة ، والعدل والرحمة . وجعل اصطلاح : (الأحداث) ينصب على الأفعال التي تقع في زمن خاص ، كالضرب الذي يقع في زمن خاص تشير إليه كلمة : ضرب ، أو : اضرب ، ، مثلا . « ولا بد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض . فمثلا لا بد من وجود علاقة بين الضرب والشخص

(٣٥) من ذلك مثلا اسم النعل .

(٣٦) أليس وضع النحاة للمشتقات بين الأسماء مظهرا لهذا التناقض ؟

الذى يضرب ، أو بين الولد والبيت الذى يوجد فيه ، ولا شك أن كلا من الضرب والولد موجود وجودا واقعيا ، أما العلاقة بينهما فمجرد اعتبار ذهنى . . . وقد قسم أفلاطون الألفاظ فى لغته الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات فقال بأن الكلمة قسمان : (اسم) وهو ما يدل على ذات ، و(فعل) وهو ما يدل على حدث . وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون (العلاقة) . وفى رأى أفلاطون أن الاسم بجميع أنواعه كلمة ، وأن الفعل المضارع دون سواه من الأفعال كلمة ، لأنهما وحدهما يدلان على موجودات ، أما الفعل الماضى والمستقبل فلا يدل أيهما على موجود ، ولهذا يعتبران أشكالا تعتور الفعل لا أكثر ولا أقل « (٣٧) .

من هذا العرض الموجز يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذى ينهض عليه تقسيم أفلاطون للموجودات ، وهو الدلالة ، وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة . كذلك أخذوا بالاتجاه الأفلاطونى فى تقسيم الكلمة فى اللغة الإغريقية من اعتبار الحروف مجرد علاقات أو روابط . فاكتفى معظمهم فى تعريف الحرف بأنه ما يدل على معنى نيس باسم ولا فعل . أو ما لا يدل على معنى فى نفسه . أو ما دل على معنى فى غيره (٣٨) دون ملاحظة أن الحروف فى اللغة العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التى لا سبيل إلى تجريدتها منها ، والتى تفيدها مع

---

(٣٧) دراسات نقدية فى النحو العربى ٩ - ١٠ .

(٣٨) انظر فى تعريفات الحرف: كتاب سيويه ٢/١ ، الصحبى ٥٣ ، الإيضاح فى علل

النحو ٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨ ، شرح كتاب سيويه للسيرافى ٧/١ .



السبك التركيبي وقبله معا ، بحيث يعد تعريفها بأنها : « لا تدل على معنى في نفسها » بين الخطأ . فإن دلالة (من) مثلا على الابتداء لا يمكن تجاهلها أو إنكارها . ومن ثم فإن استقلال الصيغة الحرفية بأداء معنى لا يقل عن استقلال صيغة الاسم أو صيغة الفعل بأداء ما يقصد بها من معنى . فهذه الوحدات الثلاثة خارج التركيب اللغوي - وهي الاسم والفعل والحرف - تتشابه من حيث دلالتها على معنى خاص جزئي يتغير بالتركيب وتتحدد به علاقاته .

وكما يرتد تقسيم النحاة للكلمة في اللغة العربية إلى أصل ميتافيزيقي إغريقي ، يمتد تقسيمهم للكلام أيضا إلى الأصل نفسه ، وإن كان صاحبه في هذه المرة هو أرسطو وليس أفلاطون . ذلك أن أرسطو يقسم الألفاظ - من حيث الأفراد والتركيب - إلى مفرد ومركب ، والمفرد عنده هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه . وأما المركب فهو ما يدل جزؤه على جزء معناه (٣٩) ، وقد أضاف إلى ذلك الشراح الإسلاميون قسما ثالثا هو المؤلف ، وفرقوا بين كل من المركب والمؤلف بأن « المركب هو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ، وأن المؤلف هو ما يدل جزؤه على جزء معناه » (٤٠) . وهذا الفارق الدقيق بين التركيب والتأليف هو الذي لحظه النحاة الذين يفرقون بين

---

(٣٩) حاشية الباجوري على السلم ٣٣. وإيضاح مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٣٢ -

٣٣ .

(٤٠) المصدران السابقان .

الكلام والجملة والتركيب (٤١) بحيث يصح أن نرد هذه التفرقة النحوية إلى أصلها الميتافيزيقي الأرسطي كما عرفه العالم الإسلامي .



وكما تأثرت بعض التقسيمات النحوية بالبحوث الفلسفية الإغريقية تأثر بعض النحويين بالخصائص المنطقية للفكر اليوناني في بعض المجالات . ويلمس في هذه الناحية بداية التأثير المنطقي في الأصول النحوية ، بالإضافة إلى تأثيرات متنوعة تتخلل الأفكار النحوية في مجال التعميد . والذي يهمننا هنا بصفة خاصة هو تسجيل صور التأثير الأولى للفكر المنطقي في الأصول النحوية . فإنها إن اتسمت بالقصور في هذه المرحلة فقد بلغت مداها في المرحلة التالية ، ومن ثم فإن لحظ صور التأثير الأولى في هذه المرحلة والكشف عن اتجاهاتها وتحليل خصائصها يلقي ضوءاً واضحاً على النمو التركيبي لتأثير البحوث المنطقية في الفكر النحوي .

ويمكن أن نلمح هذه البذور الأولى النامية للتأثر بالمنطق في مجالات ثلاثة من الأصول النحوية في هذه المرحلة :

**أولها : بعض الأقيسة .**

**ثانيها : بعض الحدود .**

**ثالثها : بعض التعليقات .**

---

(٤١) انظر : إحصاء العلوم ٦٠ - ٦١ ، وانظر أيضا الصفحات ٦٤ - ٧٦ من كتاب الضواهر المنقوية في التراث النحوي .

ووجود بعض الخصائص المنطقية في هذه الأصول الثلاثة للتفكير النحوي لا يعني خضوعها الكامل لهذا الفكر ، بل يشير - على العكس من ذلك - إلى أن تأثير الاتجاهات المنطقية في هذه المجالات كان أشبه بتسلل الحذر منه باقتحام القادر ، وقد استغل في ذلك بعض الضرورات الاجتماعية والفكرية الملحة ، فبدأ قريبا من الحل المرحلي الذي لا بد منه ، وليس بالتغيير الجذري الذي لا رجعة فيه . ومع ذلك فطن كثير من النحاة - وبخاصة في بداية هذه المرحلة - إلى أن الغزو الفكري يمكن أن يبدأ بالتسلل ، فهاجموا الاتجاهات المنطقية نظرا وتطبيقا ، أي أنهم في الوقت الذي نقضوا فيه الأسس المنطقية رفضوا فيه بالفعل تطبيق هذه الأسس . . . لكن هذا الموقف ما لبث أن تغير في أخريات هذه المرحلة ، إذ اكتفى النحاة برفض المنطق نظريا في الوقت الذي قبلوا فيه بعض نتائجه تطبيقا . ولم يحسوا بتناقض موقفهم بين النظر والتطبيق . وكان ذلك هو نقطة التحول التي مهدت - فكريا وإنسانيا - لتبني الأفكار المنطقية نظريا وعمليا معا في المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل التأثير المنطقي في النحو العربي . ولعل هذه الحقائق كلها تتأكد من تحليل كل مجال من تلك المجالات الثلاثة التي شهدت بدء التأثير المنطقي في الأصول النحوية .

### **أولا ، الأقيسة :**

بدأ تأثير المنطق الشكلي كما عرفه العالم الإسلامي في البحوث اللغوية بوجه عام والنحوية بشكل خاص باستخدام القياس ، فقد أحس اللغويون والنحاة بضرورة الأخذ بالقياس الشكلي الصوري المنطقي لتنمية

الخصيلة اللغوية حتى تلاحق التطور الاجتماعى وتلبى احتياجاته المتعددة  
التي يقصر المحفوظ من اللغة عن التعبير عنها . وهكذا بدأ تأثير المنطق  
أول ما بدأ فى الاشتقاق ، ثم فى قياس النصوص بوجه عام .

ولم يقابل التأثير المنطقى فى هذا المجال بصعوبات تذكر من  
النحاة ، فإن الحاجات الملحة التى كشف عنها التطور الاجتماعى  
والثقافى لم تدع أمامهم مجالا غير ارتكاب الصعب وهو الأخذ بالقياس  
الشكلى فى هذا الحيز المحدود ، كما أن عملية « التوليد » الشكلية التى  
بدأ بوساطتها التعامل مع المنطق لم تشككهم فى جدواها أو طبيعتها ،  
بخضوعها لما كان يسلم إليه استقرار الصيغ والأوزان من قواعد ،  
واعتبارها ضوابط لا بد منها فى عملية « التوليد » ذاتها .

ولكن القياس الشكلى لم يقف عند هذا القدر ، فما لبث النحاة أن  
أدركوا أن توليد صيغة لم تسمع من صيغة مسموعة معروفة الدلالة ، أو  
اشتقاق لم يحفظ من اشتقاق محفوظ الوزن ، يجب إلحاقه بخطوة  
أخرى لتحديد الحكم النحوى . فإن الصيغة الجديدة لا بد من تصنيفها  
نحويا ، ولا بديل من تحديد وظيفتها وعلاقتها بغيرها من الصيغ -  
محفوظة وغير محفوظة - إذا دخلت التركيب اللغوى . ومن ثم تطور  
هذا النوع من القياس من « توليد » الصيغ بغية إثراء اللغة . إلى « إلحاق »  
الصيغة منها بأخرى لتحديد حكمها النحوى .

ثم جد تطور آخر . لم تقف فيه عملية الإلحاق عند الكلمات  
المستحدثة ، وإنما امتدت لتشمل كثيرا من الكلمات المحفوظ صيغها  
وأوزانها جميعا ، ولكن حدث خلاف فى تحديد وظائفها من الناحية

التركيبية نتج عنه بعض الاضطراب في استخدامها لغويا وتصنيفها نحويا .  
وقد وجد النحاة أن الاستعانة بالقياس الشكلى يمكن أن يحسم هذا  
الاختلاف وأن ينهى ذلك الاضطراب ، وذلك بإلحاق تلك الصيغ التى  
كانت محور الخلاف ومبعث الاضطراب بصيغ أخرى لا خلاف فيها ولا  
اضطراب معها ، فتأخذ حكمها ويكون لها أنساط من العلاقات التركيبية  
مطابقة لها أو شبيهة بها ، ومن هنا وجدنا فى هذه المرحلة نماذج عديدة  
من إلحاق الصيغ بعضها ببعض فى الرمل ، بعد إلحاقها بها فى الدلالة .  
وليس من شك فى أن استخدام القياس الشكلى فى مجال تحديد  
وظائف الصيغ المختلف فيها تركيبيا لم يكن الأسلوب الصحيح لحل  
هذا الخلاف ، إذ إن شكلية القياس وصورته يسرت لكل نحوى أن  
يلحق ما يشاء بما يشاء ، مرتكزا على ما يراه « جامعا » بين طرفى هذه  
العملية ، وهما : المقيس عليه والمقيس ، دون ارتباط بمقاييس  
موضوعية محددة تضبط عملية الإلحاق ذاتها . ومن ثم زاد استخدام  
القياس الشكلى للخلافات النحوية اتساعا وعمقا معا .

كذلك ليس من شك فى أن الأخذ بالقياس الشكلى فى هذه  
المرحلة فى مجال « الصيغ » ثم « الأحكام » النحوية ، هو الذى مهد  
بصورة حاسمة لنمو التأثيرات المنطقية وتراكمها فى البحوث النحوية فى  
المرحلة التالية ، حتى أصبح الركيزة الأساسية « للحكم » النحوى ،  
والمحور الرئيسى « للاستدلال » فى كافة المجالات التى تفرع إليها  
البحث النحوى ، بما فى ذلك تلك الجوانب التى ظلت - طيلة هذه  
المرحلة - بمنأى عن التأثير بالقياس . وفى مقدمتها الأحكام النحوية

التي تعتمد على « النصوص » المطردة ، بعد أن أصبحت هذه الأحكام النحوية - وإن اعتمدت على النصوص - لا تثبت بالنص وإنما تثبت بالعلة (٤٢) .

### ثانياً : الحدود :

بدأت محاولات النحاة في وضع الحدود للمصطلحات والأبواب النحوية بمعزل عن التأثير بالفكر المنطقي وما يصحب هذا الفكر من اتجاهات ميتافيزيقية . فقد كان الهدف المباشر للنحاة العرب من وضعهم الحدود هو تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه . ومن ثم رأينا كثيراً من نحاة هذه المرحلة - وخاصة المتقدمين منهم - يكتفون فيما يضعون من حدود بما يرونه في المحدود من علامات تميزه عن غيره ، وتوضحه عن سواء . وقد تأثر النحويون في تحديدهم هذه الغاية للحدد بحوث الأصوليين الذين يرون أن القصد الأساسي من الحد أو التعريف - وهما بمعنى واحد عندهم - (٤٣) هو :

« التمييز بين المحدود وغيره ، كالأسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته . . . . . وإنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره ، بل أكثر (الطوائف) لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ، ولا يجوز أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره ، سواء سمي جنساً أو عرضاً عاماً ، وإنما يحدون بما يلزم المحدود طرداً وعكساً ، ولا فرق

---

(٤٢) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٢١ - ١٢٢ .

(٤٣) انظر : كشف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٨٦ .

عندهم بين ما يسمى فصلا وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره « (٤٤) .

وإذا كانت الغاية « من التحديد في اصطلاح المتكلمين الفرق بخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره » (٤٥) فإن هذه الغاية من الحد ما لبثت أن تغيرت عند النحاة تحت إلحاح الأفكار المنطقية فأصبحت تهدف إلى تصوير « ماهية » المحدود أي « حقيقة » المعرفة (٤٦) ، وذلك يتحقق في تصورهم بتحصيل « صورته الذهنية » وهي الغاية من التعريف في المنطق الأرسطي . وتصوير ماهية المحدود أو تحصيل صورته الذهنية لا يتم إلا بعد إدراك دقيق وشامل لجميع عناصر المحدود وكافة مقوماته أولا ، ثم ترتيبها ترتيبا دقيقا يبدأ من المشترك من هذه المقومات والعناصر بين المحدود وسواه ثم ينتهي بما يخص منها المحدود دون سواه . وهكذا يبدأ التعريف بالجنس فالجنس الأدنى فالفصل حتى يصل إلى الخاصة .

ودراسة الحدود النحوية في هذه المرحلة تكشف عن هذا التحول العميق في هدف التعريف ومضمونه وأسلوبه جميعا . وسنكتفي بأن نمثل هنا لهذا التحول بما قدم في هذه المرحلة من تعريفات للمفعل ،

---

(٤٤) انظر : الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ ، ونقله السيوطي بتصريف يسير في : جهد القريحة ٢٠٦ .

(٤٥) الرد على المنطقية ٩٧ ، البحر المحيط ٩ / ٨٥ . جهد القريحة ٢٠٦ .

(٤٦) انظر : الإيضاح في علل النحو ٤٦ ، شرح المفصل ٣ / ٧ ، اصلاح الخلل ١٢ ، شرح حدود النفاكية ٣ ، المسائل الخلافية ٩٣ ، شرح الجسم لأبن العريف ١٠ ، تحفة القريب ( باب الألف المفردة ) . المحصول في شرح الفصول ١٨ .

بعد أن قدمنا في بحث سابق مثالا آخر يتبع التعريفات النحوية للاسم وتحليلها (٤٧) .

يقول الكسائي في تعريف الفعل : « الفعل ما دل على زمان » (٤٨) .  
ومن الواضح أن القصد من وراء هذا التعريف لم يكن تحصيل ماهية الفعل ، وإنما ذكر بعض ما يميزه عن غيره ، وواضح أن الدلالة على الزمان ، وإن لم تكن خاصة به - لمشاركة بعض الأسماء له فيها كالظروف ، وكذلك مشاركة بعض المشتقات أيضا - فإنها بعض العلامات الواضحة المقربة للتعرف عليه ، للزومها دائما له وعدم انفكاكها عنه .

والأمر كذلك أيضا في تعريف سيبويه له بأنه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » (٤٩) ، إذ على الرغم من أنه قد أضاف إلى الدلالة على الزمان - ماضيا أو حالا أو مستقبلا - الاشتقاق من المصدر (٥٠) ، فإنه لم يقدم في الواقع تعريفا منطقيا للفعل ، وهو ما فطن له ابن فارس الذي نقده بقوله : « ذكرت هذا في أول كتابك ، وزعمت بعد أن (ليس) و (عسى) و (نعم) و (بتس) أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من

---

(٤٧) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٧٣ - ٧٦ .

(٤٨) الصاحبي ٥٢ ، اصلاح الخلل ٢ ب ، ونسب إليه ابن العريف تعريفا آخر لا يختلف منهجيا عن هذا التعريف ، انظر شرح الجمل له ١٠ ب - ١١ أ .

(٤٩) كتاب سيبويه ٢/١ .

(٥٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٨ - ٩ .



مصادر ، فإن قلت : إني حددت أكثر الفعل وتركت أقله ، قيل لك : إن الحد عند النظر ما لم يزد المحدد ولم ينقصه ما هو له» (٥١) .

ويمكن أن ترد إلى الفترة الأولى من هذه المرحلة - وهي فترة التأثير بالاتجاه الأصولي في الحد - بعض التعريفات التي نقلها الزجاجي وابن فارس (٥٢) ، ومنها أن الفعل « ما كان صفة غير موصوف » أو « ما امتنع من التثنية والجمع » أو « ما حسنت فيه التاء ، نحو قمت وذهبت أو « ما حسن فيه أمس وغدا » (٥٣) فإن هذه التعريفات - على اختلافها - تهدف إلى غاية واحدة ، وهي تمييز الفعل عن قسيميه : الاسم والحرف ، وذلك بذكر علامة أو أكثر من علاماته . ولا تنفياً أي منها تصوير ماهية الفعل وتحديد حقيقته .

على أننا لا نلبث أن نجد - في أخريات هذه المرحلة - نماذج أخرى من التعريفات تختلف مضمونها وأسلوبها ، إذ تهدف إلى بيان حقيقة الفعل دون أن تكفي بتمييزه ببعض ما يميزه ، وفي بيانها حقيقته تلتزم بالقواعد المنطقية في ترتيب مقوماته وعناصره . ومن ثم نجد من يعرف الفعل بأنه : « كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل » (٥٤) . ويمهد هذا التحول الذي حدث في هذه المرحلة في

---

(٥١) الصاحبى ٥٢ .

(٥٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ٥٣ ، الصاحبى ٥٢ ، وانظر أيضا نماذج عديدة من تعريفات هذه المرحلة في شرح الجمل لابن العريف ١٠ ب ١١ ، وإصلاح الخلل ٤ أ ، والمسائل الخلافية ٩٧ ، شرح الجمل لابن الصائغ ج١ غير مرقم .

(٥٣) المصادر السابقة .

(٥٤) انظر مثلا : شرح المنفصل لابن يعيش ٢/٧ ، الأمالى الشجرية ١ / ٢٩٣ .

الحدود النحوية للمرحلة التالية ، فتنتقل من نقطة بدء منطقية خالصة ، حتى إن النحاة فيها يرجعون إلى المأثور من الحدود والتعريفات عن المراحل السابقة فيناقشونها من وجهة نظر منطقية ، ونرجو أن نوضح ذلك بعد قليل ، ولكن حسبنا أن نشير إلى ما ذكره ابن يعيش في نقد تعريف سيبويه للفعل لتؤكد هذه الحقيقة ، حيث يجعل من مأخذه عليه : « أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتى ، وقوله : « ما دل » من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد ، والجيد أن يقال كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من ما . فإن قلت : ما ههنا وأن كان عاما فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز . قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة » (٥٥) .

### ثالثا : العلل :

من الحقائق المسلمة لدينا أن العلل النحوية قد نشأت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية (٥٦) ، دون أن تتأثر بمؤثر خارجي غير عربى . ولم تترك هذه الأسباب أثرها فى نشأة التعليل فحسب ، بل حددت له مجاله وشكلت له منهجه جميعا . إذ أصبح الهدف المباشر من التعليل فى مرحلته الأولى ثم الثانية هو تسويغ « الموجود بالفعل » من الظواهر اللغوية و « المقنن فى الواقع » من القواعد النحوية ، دون أن تتجاوز الموجود فى الظواهر والقواعد إلى غير الموجود فيهما (٥٧) .

(٥٥) شرح المنفصل ٣/٧ .

(٥٦) انظر : أصول التفكير النحوى ، ص : ١٦٢ وما بعدها .

(٥٧) انظر المرحلتين : الأولى والثانية من التعليل فى كتابنا: أصول التفكير النحوى ، ص :

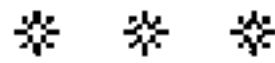
ولكن هذا الهدف الواضح ما لبث أن تغير تحت تأثير الأفكار المنطقية والميتافيزيقية اليونانية ، فصار التعليل محور البحث النحوي ، بعد أن أصبحت العلة ركيزة الحكم النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق . وهكذا انتقلت العلة من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوري في مرحلة القياس . وذلك شيء طبيعي ، إذ إن الاستقراء - وهو الانتقال من الجزئيات إلى الكلّيات - لا يسمح للفروض بالتأثير في هذا الانتقال ، بل يلتزم بالحقائق الموضوعية الجزئية وينتقل منها إلى الحقيقة الشاملة أو الحكم الكلي . أما القياس - وهو الانتقال من الكلّيات إلى الجزئيات ، أي من الأحكام العامة إلى الأحكام الجزئية ، أي إلى الصورة التطبيقية الجزئية لهذه الأحكام - فإن من الطبيعي أن يلجأ لتحقيق هذا الانتقال إلى نوع من افتراض وحدة الظروف والملايسات وتشابه الأسباب والمقومات التي يصدر عنها الحكم الكلي ويصلح بها في الوقت نفسه للتطبيق على الجزئيات .

وقد شهدت المرحلة التي معنا بداية هذا التطور الكبير في التعليل مفهوماً وغاية ومنهجاً ، وفي التراث النحوي المنسوب إلى هذه المرحلة كثير من العلل التي لا تبدأ من الواقع اللغوي بل من النظر العقلي السابق على الواقع اللغوي . ولا تلتزم بالموجود بالفعل وإنما تفترض أسساً سابقة في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه<sup>(٥٨)</sup> . كذلك شهدت هذه المرحلة تغيراً آخر في التعليلات ، إذ لم تقف عند تبرير الحقائق الجزئية

---

(٥٨) انظر : بين التعيد والتعليل . الباب الثاني من كتابنا : أصول التفكير النحوي ، ص :

المفضية إلى الأحكام الكلية ، ولم نكتف بمحاولاتها الأولى لتسوية بعض تطبيقات للأحكام الكلية على جزئيات مختلفة ، بل تنازعت أيضا بعض صور انتقال الحكم النحوى من جزئى إلى جزئى . فاقتربت بذلك كثيرا من فكرة التمثيل الأرسطى<sup>(٥٩)</sup> . وهكذا يتجاوز فى العليل المأثورة عن هذه المرحلة التعليل الاستقرائى - إذا صح هذا التعبير - والتعليل القياسى مع العليل التمثيلية جميعا<sup>(٦٠)</sup> .



ولعل عرض صور التأثير المختلفة للفكر الإغريقى فى هذه المرحلة فى البحوث النحوية يكشف عن تصاعد الخط البيانى لتأثير الأفكار الفلسفية والمنطقية اليونانية دون توقف . فقد بدأ هذا التأثير - كما رأينا - بالجزئيات ، ثم استطاع أن يلون بعض الأصول النحوية بخصائص غالبت المعالم الأصلية لها ، وفى تناوله للأصول النحوية بدأ من الأقيسة وبها ، مستغلا حاجات التطور الاجتماعى والثقافى إلى لغة مواتية ، تسعف فى التعبير عنه ، وما لبث أن انتقل من ذلك إلى استخدام القياس منهجا لاستخلاص بعض الأحكام النحوية . وكذلك الأمر فى التعريف والتعليل أيضا . فقد بدأ التأثير بتغيير الهدف الذى يستوحيه النحاة بهما ويهدفون إليه منهما ، وبعد أن تغير الهدف صار من الضرورى أن تتغير الأساليب الموصلة إليه . . وهكذا جدد نماذج من

(٥٩) انظر : متاحج البحث عند مفكرى الإسلام ٥٩ - ٦٠ .

(٦٠) للوقوف على نماذج التعليل المختلفة فى هذه المرحلة انظر مثلا : المقستضب ، الكامل ، معانى القرآن ، إعراب القرآن ، فإن العليل تكاد تصحب كل حكم نحوى فيها .

التعريفات في البحث النحوي لا تقصد إلى تمييز المعرف عن سواه ، وإنما تهدف إلى بيان ماهيته . ونشأت أنماط من التعليقات لا تبرر الموجود بالفعل في الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، وإنما أصبحت - في تصور النحاة - محور وجود ما هو موجود ، عنها يمتد ومنها يبدأ . وبذلك مهد السبيل ، بصورة كافية - للانتقال إلى المرحلة التالية ، التي شهدت الانتصار الكامل للفكر اليوناني في ميادين البحث اللغوي بصورة عامة ، وفي مجال الدراسات النحوية بوجه خاص .

### المرحلة الثالثة :

وتبدأ هذه المرحلة بابن السراج ، وتظل خصائص هذه المرحلة الفكرية تمتد عبر القرون التالية حتى العصر الحديث ، فإن الدراسات النحوية التقليدية المعاصرة تتبع في دقة اتجاهات النحاة علي هذه المرحلة ، وتلتزم بأصولهم عن وعى حيناً ودون إدراك أحياناً ، ودون تمرد على هذه الأصول دائماً . وعدم قدرة البحوث النحوية المعاصرة على أن تتصدى للأصول النحوية الراسخة يسلب جميع المحاولات المعاصرة لتيسير النحو وتصحيح اتجاهاته نقطة البدء الوحيدة التي تتسم بالسلامة وتتصف بالدقة وتتحقق فيها الموضوعية ، لأن مشكلات البحث النحوي في جوهرها امتداد تلقائي وحتمي للأصول المتبعة في هذا البحث . وكل محاولة لحل هذه المشكلات لا تبدأ من هذه الأصول لا بد أن تنتهي من حيث بدأت بخلق مشكلات جديدة مكان المشكلات القديمة وإحلال أخطاء مبتكرة محل الأخطاء الموروثة .

وأبرز سمات هذه المرحلة هي التبعية الكاملة للمنطق ، والخضوع المطلق له في كافة البحوث النحوية : في المنهج الكلي الذي تتبعه ، والتفاصيل الجزئية التي يتفرع إليها هذا المنهج ، ومن ورائهما تلك النظرة الشاملة التي يصدر عنها المنهج والتفاصيل جميعا . حتى إننا لا نكاد نجد في هذه المرحلة أثرا كبيرا للموروث عن المراحل السابقة في الكليات أو الجزئيات إلا إذا كان متصلا بالمنطق بسبب أو آخر ، أو مخيرجا عليه بحيث يتفق معه أو يلتقى به بصورة أو أخرى . ومن هنا فإنه يمكن أن يقال إنه قد تم في هذه المرحلة إعادة « وضع النحو » وضعاً جديداً ، ينطلق فيه من النظرة المنطقية الصورية بخصائصها الميتافيزيقية التي تبحث عن الماهية دون أن تكتفى بتمييز الذوات أو الأحداث بعلامات خارجية سطحية ، وتهدف إلى الكشف عن العلة الغائية بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي والوصول إلى الانسجام بين جزئياته . ولعل كلمات أبي سليمان السجستاني التي قصد بها إلى التفرقة بين النحو العربي والنحو اليوناني تصلح نفسها للدلالة على مدى ما حدث من تغير في المناهج النحوية قبل هذه المرحلة وفيها ، إذا اعتبرنا ما تم من صراع في المرحلة السابقة مجرد تمهيد للتسحولات الفكرية العميقة التي حدثت في هذه المرحلة ، إذ من المؤكد كما قال السجستاني إن « نحو العرب فطرة ونحونا فطنة » (٦١) . وليست فطرة النحو في المراحل السابقة أي في خضوعه للمنهج الإسلامي ، تعني نشأته الذاتية أو صادرة عن تطوره التلقائي ، وإنما تستمد الفطرة في

---

(٦١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع / ١ / ٤١٧ .

النحو وجودها من اتساقها الطبيعي مع اللغة التي تقعد لها وتقنن لخصائصها ، كما أن النزعة الجديدة في النحو لا تتسم بالفطنة بمعنى الذكاء المعجود ، وإنما بمعنى البحث العقلي الخالص ، الذي لا يهدف في جوهره إلى الإحاطة المباشرة « بالموجود » بكل ما فيه من سمات وما له من خصائص ، بل يقصد إلى « الإدراك العقلي » له ، وكأنما يستعاض عن الواقع بالمثال ، فيصل في تبعيته للمفكر الإغريقي في تناوله للغة وتقنيته لخصائصها إلى حد يكاد يجمع فيه بين منطق أرسطو وميتافيزيقا أفلاطون معا (٦٢) .

وخضوع البحوث النحوية في هذه المرحلة للمنطق في كلياتها وجزئياتها ، أي في مناهجها وأصولها ثم أحكامها ، حقيقة لا يرفعها ما حدث في هذه المرحلة نفسها من هجوم بعض النحاة على المنطق نظرا ونقدهم للنحاة المسرفين فيه فعلا . ونعل أبرز من أسهم في هذا المجال أبا علي الفارسي في نقده لاتجاه علي بن عيسى الرماني ، الذي يراعى فيه الحقائق المنطقية ويحرص على الاهتداء بها ، إذ يقول : « لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء ، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء » (٦٣) ، ومن قبله أبو سعيد السيرافي الذي يرفض اعتبار المنطق مقياسا صالحا للاستخدام في كافة العلوم ، وعلى رأسها النحو (٦٤) . ويتضح هذا الموقف منه ويعرف عنه ، حتى ليستعان به

(٦٢) في نظرية المشل يمكن الرجوع إلى : قصة الفلسفة اليونانية ١٥٨ ، تاريخ الفلسفة الغربية ١٩٨ ، قصة الحضارة ٧ / ٤٧٩ .

(٦٣) نزعة الألبا ٣١٠ .

(٦٤) كون المنطق « معيار العلوم » قضية بدئية عند ذوي الثقافة اليونانية منذ بداية الترجمة ،

فى مناظرة كبار الشراح فى العالم الإسلامى للمنطق اليونانى ، عله  
يفسد ما تقرر عند هؤلاء الشراح من أنه « لا سبيل إلى معرفة الحق  
من الباطل ، والصدق من الكذب والخير من الشر ، والحجة من  
الشبهة ، والشك من اليقين - إلا بما حوينا من المنطق وملكنها من  
القيام به ، واستفدنا من واضعه على مراتبه وحدوده ، واطلعنا عليه  
من جهة اسمه على حقائقه » (٦٥) .

وهذا الهجوم على المنطق نظرا ، وعلى المسرفين فى تطبيقه فى  
مجال البحث النحوى خاصة ، لا يؤثر فى تلك الحقيقة التى أشرنا إليها  
منذ قليل ، وهى خضوع البحوث النحوية للقواعد والأساليب المنطقية ،  
لسبب يسير جدا ، وهو أن هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق قد تأثروا  
به بالفعل فى إنتاجهم النحوى ، وتحليل إنتاج هؤلاء النحاة يكشف عن  
أن هذا التأثير بالبحوث المنطقية قد بلغ درجة الخضوع الكامل لاتجاهات  
المنطق اليونانى والالتزام الدقيق بشروطه ومقدماته وأشكاله وقضاياه .  
ونظرة واحدة إلى شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، ثم إلى المحفوظ من  
كتب أبى على الفارسى ، وبخاصة كتابه الإيضاح ، كافية لتأييد هذه  
الحقيقة ، ففى كافة مجالات المدرس النحوى التى يدرسها السيرافى فى  
شرحه ويتناولها الفارسى فى إيضاحه ، نجد أثر الثقافة المنطقية واضحا

---

٢٠ ولكن الإسلاميين رفضوا هذه القضية ودللوا على فسادها ، بيد أن الاتجاه الإسلامى  
ما لبث أن انحصر فى علمى الكلام والأصول ، اللذين ظلا يتصدیان للمنهج المنطقى  
حتى أواخر القرن الخامس الهجرى ، حين اعترف بيداعة المنطق إمام الحرمين  
الجوينى وتلميذه أبو حامد الغزالى ، ونرجو أن تفصل هذه الحقيقة بعد قليل .  
(٦٥) المقابسات ٦٩ ، الامتاع والمؤانسة ١١/١ ، صون المنطق والكلام ١٩١ .



في الحدود والتقسيم والتمثيل والتعليل ، أي في الأصول والفروع جميعاً .

وإذا كان تأثير السيرافي والفارسي بالبحوث المنطقية حقيقة يؤكدها إنتاجهما النحوي ، فما السر في هجومهما علي المنطق ونقدهما له وزرايتهما بأهله ؟ لعل الكشف عن الدوافع التي تحيط بهذا الموقف يبين جوانب من الصراع الفكري في القرن الرابع الهجري ، أو بعض بقايا هذا الصراع ، ويوضح أيضاً ما له من آثار في تفكير النحاة ومواقفهم من المشكلات الفكرية التي عاصروها .

وأول ما يُلحظ في هذا المجال أن كلاً من السيرافي والفارسي قد أخذ عن ابن السراج<sup>(٦٦)</sup> ، فاتح هذه المرحلة الجديدة وصاحب المحاولات الجادة لتقنين أصول النحو<sup>(٦٧)</sup> . ولكن ابن السراج لم يكن نحويًا فحسب ، ولكن كان على اتصال بفكر المعتزلة أيضاً<sup>(٦٨)</sup> . والمعتزلة في تاريخ العقيدة الإسلامية أنشط القوى المسلمة في مواجهة أعداء الدين ، وأقواها أيضاً على التصدي لهم ، ومن ثم كان المعتزلة أخلص المدافعين ضد محاولات الغزو الفكري الإغريقي . هذا الغزو الذي اعتمد على المنطق اليوناني في محاولته فرض قيمه الخاصة على الحياة الفكرية الإسلامية واستبدالها بقيم هذا الفكر وخصائصه . وليس من شك في أن اتجاهات ابن السراج الفكرية قد أحدثت تأثيرها في

(٦٦) انظر : نزهة الألبا ١١٣ ، ٣٨١ ، ٣٩٠ . أنباه الرواة ١ / ٣١٣ .

(٦٧) نزهة الألبا ٣١٤ .

(٦٨) يمكن الرجوع إلى ابن السراج مباشرة للتأكد من هذه الحقيقة . انظر كتابه : أصول النحو ميكروفيلم ، مخطوطة ، المتحف البريطاني ، مخطوطة المكتبة العامة بالمغرب .

تلميذيه : « أبي سعيد السيرافي » و « أبي علي الفارسي » . « فالسيرافي » وإن لم ينقل عنه كلفه باتجاهات المعتزلة (٦٩) من الواضح أنه وقف على بعض الآثار المنسوبة إليهم (٧٠) ، وأهم من ذلك أنه كان « يتتخل في الفقه مذهب أهل العراق » (٧١) ، فقد « أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة فما وجد له خطأ ، ولا عشر منه على زلة » (٧٢) ، وثابت أن فقهاء العراق يمثلون مدرسة في التشريع الإسلامي تميل إلى الأخذ بالرأي (٧٣) ، فكان السيرافي قد عدل عن القول بالرأي في مجال العقيدة ، غير المأمون إلى الأخذ به في ميدان التشريع وهو جد مأمون ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الظروف السياسية غير المستقرة ، التي كانت تصل بالمعتزلة إلى مركز السلطة وتمكنهم من التوجيه الثقافي للدولة حيناً ، ثم تنأى بهم عن السلطة وتناهض اتجاهاتهم الفكرية وتطارد القائلين بها أحياناً أخرى . وأما أبو علي الفارسي فمن المؤكد أن اتصاله بالاعتزال لم يقف عند حد الإمام المتعاطف مع ثقافة المعتزلة فحسب ، بل بلغ مبلغ الأخذ بهذه الثقافة في كثير من الجزئيات التي تعرض لها في بحوثه النحوية (٧٤) ، حتى إنه ليتمكن الزعم بأنه قد قام بدور المبشر بالفكر المعتزلي بين قرائه وتلاميذه ، في وقت كان الاعتزال فيه شبهة دينية وجريمة سياسية معا .

(٦٩) طبقات الزبيدي - ١٣٠ .

(٧٠) السابق وأنباء الرواة / ١ / ٣١٣ .

(٧١) السابق (أنباء) / ١ / ٣١٣ .

(٧٢) المقابسات ٦٥ .

(٧٣) انظر : أبو حنيفة للأستاذ أبو زهرة . ضحى الإسلام / ٢ / ١٥٢ . قاضي القضاة - مخطوط - ورقة ٣٩ .

(٧٤) انظر مثلاً: الإيضاح ٦٨ ، ٧٦ ، ١٠١ .

وثانى ما يلحظ فى هذا المجال أيضا أنه على الرغم من النفور الذى بلغ مبلغ العداء الصريح فى أحيان كثيرة بين علماء الكلام من معتزلة وغير معتزلة ، ثم بين المتكلمين والفقهاء ، فمن الحق الذى يكشف عنه تحليل طبيعة التطور الفكرى فى العالم الإسلامى أن هؤلاء وأولئك كانوا يقفون موقف العداء الحاد من الفكر الإغريقى بعامة ، وبصفة خاصة من المنطق اليونانى كما قدمه إلى العالم الإسلامى المترجمون والشرح ، وأنهم فى عدائهم لهذا الفكر يصدرن عن منهج آخر يختلف فى غاياته ووسائله عن ذلك المنهج المنطقى . فليس غريبا إذن أن يقف أبو سعيد السيرافى « الفقيه » وأبو على الفارسى « المعتزلى » من المنطق اليونانى موقف العداء ، وأن يتناولوا خصائصه بالنقض ، وأن يصبوا على أتباعه والأخذين به ألوانا من السخرية وصنوبا من الاحتقار ، وبخاصة وأنهما قد اتصلا بالفكر المعتزلى الكلامى على نحو أو آخر ، فأورثهما ذلك الاتصال يقينا بالدين فوق يقين ، وأذكى فيهما الرغبة فى التصدى لأعدائه فى الفكر والواقع معا .

كان طبيعيا إذن أن يهاجم « السيرافى » و« الفارسى » المنطق وأتباعه ، ولو سكتا عنه وعنهم لكان ذلك السكوت هو موطن الخرابة ، وإذن فإن الذى يحتاج إلى تفسير ليس هجوم « السيرافى » و« الفارسى » وإنما هو أخذ كل من السيرافى والفارسى - على الرغم من رفضهما المنهج المنطقى نظرا - بهذا المنهج تطبيقا . إذ كيف يطبق هذان الشيخان الأساليب المنطقية مع مخالفتها لما يعتقدان أنه الحق منهجاً وفكراً ؟

والواقع أن موقف « السيرافى » و « الفارسى » يمتد عن التطور العميق الذى حدث فى الحياة الفكرية فى العالم الإسلامى بعامه ، وفى ميادين الدرس اللغوى الفسيحة بخاصة ، فإن البحوث المتصلة باللغة ما لبثت أن تأثرت بالثقافات المترجمة ، وفى مقدمتها الثقافة الإغريقية . وقد بدأ تأثير هذه الثقافات كما أشرنا من قبل فى مجالات الدرس الأدبى الجمالى ، ثم ما لبث أن انتقل منه إلى البحث اللغوى والنحوى (٧٥) . وقد بدأ تأثر هذه البحوث اللغوية والنحوية كما رأينا فى المرحلة الثانية فى مجال الجزئيات ، فلم يقابل بصعوبات تذكر ، إذ مهد له وساعد عليه الحاجة إلى تطوير اللغة وتنمية حصيلتها الموروثة لمواجهة حاجات المجتمع الجديدة النامية ، ولكنه ما لبث أن اتصل ببعض الأصول ، فغسر من مضموناتها وقدم فيها نظرة جديدة تنطلق من الفكرة العقلية وليس من الوجود الواقعى . وهكذا كان البحث النحوى واللغوى فى أخريات المرحلة السابقة يحكى فى كثير من جزئياته أثرا منطقيا وفلسفيا ، ويصور فى بعض أصوله اتجاهات فلسفية ومنطقية . وقد مهد كل ذلك السبيل للنحاة كى يأخذوا بالفلسفة والمنطق فى جميع الجزئيات ، ويصنروا عنهما فى معالجة الأصول . وهو ما تم بالفعل فى هذه المرحلة فى ميادين الدراسة اللغوية والنحوية ، وبه خضعت حقول البحث اللغوية الجمالية ثم التصحيحية بأسرها للمنطق فى أصولها العامة ثم فى تفاصيلها الجزئية معا .

---

(٧٥) انظر ص ٦٦ من هذه الدراسة .

وقد ساعد على هذا التطور في مجال الدرس اللغوي وما أسلم إليه من خضوع بحوثه للمنطق اليوناني حقيقة بالغة الأهمية ، وسمى أن الفكر العربي ما ليث أن امتص الحقائق المنطقية وأعطاه طابعه ، حتى بدت بعد ذلك جزءا من هذا الفكر أصيلا فيه ، وليست غريبة عنه ووافدة عليه . وبذلك سهل الخلط بين الخصائص المعبرة عن النظر المنطقي الإغريقي والخصائص الذاتية للفكر العربي الممتدة عن المنهج الإسلامي ، تلك الخصائص التي قننها في علم الأصول الفقهاء والمتكلمون معا . وقد يسر كل ذلك للغويين والنحاة أن يخضعوا في بحوثهم للخصائص المنطقية وأن يطبقوا في تفكيرهم قوانينه الشكلية العلية دون أن يفطنوا إلى نسبة هذه الخصائص والقوانين للمنطق اليوناني ، وبخاصة أن هؤلاء اللغويين والنحاة لم يكونوا ممن يعنون كثيرا بالبحوث الجدلية أو يتفرغون لتحصيل نتائجها . فإن اتصالهم بهذه البحوث اتصال المثقف المترف الذي ألمّ من كل فن بطرفه : وليس المتخصص المدقق الذي يتوفر عليها للإمام بها واستكناه حقائقها وإدراك خباياها والوقوف على مسارها . وبهذا الاتصال السريع أدرك بعض النحاة واللغويين أن المنطق مضاد للفكر الإسلامي منهجا ، فهاجمه ، ونقد الأخذين به ، وفاته أن المنطق الذي يهاجمه قد أفرغ من مدلوله ، وأن هذا المدلول قد اتسم في بعض حقول الدراسة بسمية عربية ، وأنه قد غير شكله ومواقعه ، فأصبح في مجالات الدرس اللغوي طريقا لا حيا ، وفي ميادين البحث النحوي أسلوبا متبعا ولم يعد حيث هو ، حقائق مجردة منعزلة عن التأثير بعيدة عن علوم العربية .

وهذا التفسير ينتهي بنا إلى تقرير حقيقتين مهمتين ، لعل رصدهما  
معا يلقي الضوء على بعض المؤثرات في التراث النحوي ومشكلاته .

**أولى هاتين الحقيقتين :** أن النحاة ، الذين بقيت منهم بقية في  
القرن الرابع وما بعده تهاجم المنطق ، كانوا متأثرين باتجاهات المفكرين  
الإسلاميين الذين وقفوا من المنطق الإغريقي موقف المواجهة الصريحة ،  
لارتكازه بصورة جوهرية على الميتافيزيقا اليونانية المضادة للحقائق  
البدئية في الإسلام ، ومعنى هذا أن نقد النحاة للمنطق لم يكن نابعا من  
إدراكهم لخطورة الأخذ به في مجالات البحث اللغوي بعامة ، وفي  
ميدان تناول العلمى الموضوعى للتراكيب اللغوية تقعيدا وتفسيرا  
بخاصة ، وإنما كان صدى لاتصال هؤلاء النحويين بالبحوث الكلامية  
والأصولية ، التى ظلت تقاوم المنهج المنطقى حتى أخريات القرن  
الخامس الهجرى <sup>(٧٦)</sup> ، فإن أول من حاول المزج بين المنهج الإسلامى  
كما استقر على يد الأصوليين والمنهج المنطقى كما عرفه المسلمون هو  
« إمام الحرمين الجوينى » (٤٨٨ هـ) <sup>(٧٧)</sup> ، وهى المحاولة التى بلغت  
أوجها على يد تلميذه الغزالى الذى أراد أن يخطط طريقا وسطا يجمع فيه  
بين منطق « أرسطو » وبين قواعد الأصوليين فاعتبر معرفة منطق  
« أرسطو » شرطا من شروط الاجتهاد ، ومن ثم جعله فرض كفاية على  
المسلمين <sup>(٧٨)</sup> . وإن بقى بين جمهور الإسلاميين دائما من لم يسلم له .

---

(٧٦) انظر : مقدمة ابن خلدون حيث نجد الكثير من النصوص تتحدث عن هذه المقاومة .

(٧٧) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٧٦ .

(٧٨) انظر : المستصفى ١/٥ - ٦ ، وأبضا : صون المنطق والكلام ١٣ ، التهاقت ٧١ .

ومن ظل على موقفه من رفض المنطق اليوناني والفكر الإغريقي جملة  
(٧٩)

**والحقيقة الثانية :** أنه في الوقت الذي كان المفكرون الإسلاميون  
من متكلمين وأصوليين يتصدون فيه للمنطق اليوناني ، ويكسبون في  
اتجاههم بعض اللغويين والنحاة ، كان التأثير المنطقي قد أخذ سبيله  
بالفعل في كثير من العلوم العربية . وفي البحوث النحوية بوجه خاص ،  
بدأ هذا التأثير في مجال الجزئيات ، ثم ما لبث أن امتد منه إلى  
الأصول . وقد ساعد على تغير الأصول النحوية تدريجيا تحت إلحاح  
الأفكار المنطقية أولا المعاشية الطويلة لهذه الأفكار في إطار الجزئيات ،  
بحيث لم تعد غريبة عن التفكير النحوي ، وأصبحت على العكس من  
ذلك مقبولة تماما ، ومتبعة دائما . وما دام النحاة قد أخذوا - دون وعي  
علمي في أحيان كثيرة - بوجهة النظر المنطقية في الجزئيات فقد كان  
سهلا أن يأخذوا بوجهة النظر ذاتها في الكلليات . وثانيا أن هذه الكلليات  
التي خضعت للنظر المنطقي تماما في مرحلتنا هذه قد عولجت لفترة  
طويلة علاجا مختلطا - إذا صح هذا التعبير - إذ أسهمت فيها  
الخصائص الذاتية لوجهة النظر الإسلامية إلى جوار الخصائص الجديدة  
للنظرة المنطقية . وكان تجاوز النظرتين في الأصول العامة للتفكير  
النحوي فترة طويلة كافيا لإحداث قدر من التلاحم بين النظرتين ، بحيث  
لم يستطع النحاة التفرقة بين الخصائص الإسلامية والخصائص المنطقية

---

(٧٩) انظر مثلا : معيد النعم ومبيد النقم ٧٧ - ٨٠ ، جهد القريحة ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الرد  
على المنطقية ١٤ - ١٥ .

فى الأصول النحوية ، وقد ساعد على ذلك - دون شك - الوحدة الشكلية لبعض الأصول النحوية ، منطقيا وإسلاميا . ففى الأصول الإسلامية قياس ، وفى المنطق قياس . وفى الأصول الإسلامية تعليل ، وفى المنطق تعليل . وفى الأصول الإسلامية حد ، وفى المنطق حد . ولكن فات النحاة أن كلا من القياس والتعليل والتعريف فى المنهج الإسلامى يختلف فى خصائصه وشروطه وغاياته عن نظيره فى المنطق الإغريقى .

فالقياس فى المنهج الإسلامى يرجع إلى « نوع من الاستقراء العلمى الدقيق القائم على فكرتين أو قانونين : أولا : فكرة العلية أو قانون العلية ، وتتلخص فى أن لكل معلول علة ، أى أن الحكم ثبت فى الأصل لعلة كذا ، فحكم التحريم فى الخمر معلول بالإسكار . ثانيا : قانون الإطراد فى وقوع الحوادث ، وتفسيره أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولا متشابها ، أى القطع بأن العلة - علة الأصل - موجودة فى الفرع ، فإذا ما وجدت أنتجت نفس المعلول ، فإذا كنا قد وجدنا الإسكار فى الخمر وجدنا التحريم ، ثم وجدنا الإسكار فى أى شراب آخر جزمنا بوجود التحريم فيه ، فهناك إذن نظام فى الأشياء ، وإطراد فى وقوع الحوادث » (٨٠) . والقياس المنطقى لا تحكمه هذه القوانين ، إذ لا يمتد عن الاستقراء الدقيق للجزئيات ، ومن ثم يمكن فيه إلحاق أمر ما بآخر لمجرد وجود شبهة يتخيله القياسى .

(٨٠) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ١٠٥ .



والعلة في المنهج الإسلامي هي « السبب » في الظواهر المختلفة ،  
فالإسكار علة لأنه سبب تحريم الخمر مثلا ، ومن ثم فإن العلة كما  
عرفها المنهج الإسلامي أقرب ما تكون إلى الوصفية . على حين أن  
العلة الأرسطية تنقسم إلى أربع : علة مادية ، وعلة فاعلية ، وعلة  
صورية ، وعلة غائية ، « والأولى مادة الشيء ، والثانية فاعله ، والثالثة  
صورته التي يبدواعليها في النهاية ، والرابعة حكمة وجوده » (٨١) . ولعل  
أهم هذه العلل تأثيرا في البحث النحوي العلة الغائية ، التي اتجه فيها  
النحاة إلى البحث عن « الغاية » التي هدفت إليها اللغة بظواهرها  
و«الغرض» الذي قصد إليه النحاة بثقنينهم لهذه الظواهر ، ثم «الهدف»  
الذي تبتغيه كل ظاهرة منفردة ، وتتجراه كل قاعدة على حدة .

والأمر كذلك في الحد أيضا ، فإنه عند الإسلاميين « مرادف  
للمعرف (بالكسر) ، وهو ما يميز الشيء عن غيره ، وذلك الشيء يسمى  
محدودا ومعرفا ، بالفتح » (٨٢) ، والقصد منه « الفرق بخاصة الشيء  
وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره » (٨٣) ، ومن ثم فإن محور  
التعريف ليس سوى تمييز صورة عما عداها » (٨٤) . أما في المنطق فإن  
التعريف هو « تصوير ماهية المعرف » (٨٥) ، ومن ثم فإن الاختصار على

(٨١) منهج النحاة انظر ١٦ ، وانظر أيضا : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٣ - ٤٤ ،  
أثر العلم في المجتمع ١١ - ١٢ ، قصة الحضارة ٥٠٦/٧ الهامش .

(٨٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٨٦ .

(٨٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٩٢ - ٩٣ عن البحر المحيط لنزركشي ٨٥ / ٩ ،  
وانظر أيضا : الرد على المنطقية ٩٧ .

(٨٤) كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٨٦ ، وانظر أيضا : جهد القرية ٢٠٣ - ٢٠٦ .

(٨٥) الراجع أن هذا التعريف أحد نوعي الحد الأرسطي ، بيد أنه الشائع فهمه غير .  
وأما النوع الآخر فهو يعين العلاقة المنطقية بين المحدود والحد المشار به إليه .

تميز المعرف عن سواه بمعرفات خارجية دون تقييم حقيقته بذكر مقومات هذه الحقيقة وعناصرها لا يحقق المقصود من التعريف ، وهو «تحصيل صورة غير حاصلة»<sup>(٨٦)</sup> في الذهن .

وهاتان الحقيقتان معا تشيران إلى انقلاب في تأثير المنهج الإسلامي والمنهج المنطقي في التراث النحوي في هذه المرحلة . فإذا كان المنهج الذي اتبعه النحويون في المرحلة الأولى منهجا إسلاميا خالصا ، فإن المنهج الذي اتبع في المرحلة الثانية تمتزج فيه النظرة المنطقية بالإسلامية ، وتتجاور فيه الخصائص الإسلامية مع الملامح المنطقية ، بيد أن النظرة الإسلامية فيه أقوى تأثيرا والخصائص الإسلامية به أوضح ظهورا . أما في هذه المرحلة فقد انعكس الوضع ، فإن الخصائص المنطقية قد أصبح لها الغلبة على فكر النحاة وآثارهم ، وصارت الخصائص الذاتية للمنهج الإسلامي من القلة والضآلة بحيث لم تعد ملموسة في الأصول العامة ، وإنما يمكن أن تدرك آثارها في بعض جزئيات هذه الأصول ، بالإضافة إلى بعض القواعد الجزئية أيضا<sup>(٨٧)</sup> ، ونرجو أن نتناول هذه الآثار بالتحليل بعد قليل .

وتبعية النحويين منهجيا للمنطق الإغريقي في هذه المرحلة تتجلى بوضوح في عديد من الأصول النحوية . ولعل أهم هذه الأصول المتأثرة بالفكر الإغريقي وأبعدها أثرا في التراث النحوي المجالات الخمسة الآتية :

(٨٦) كشف اصطلاحات الفنون / ١ - ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٨٧) انظر مثلا : تأثير علم الكلام في البحث النحوي في : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٣٤ - ٣٣٩ .

- أولاً - القياس .
- ثانياً - التعليل .
- ثالثاً - التعريف .
- رابعاً - طرد الأحكام .
- خامساً - التأليف .

وسنخصص في الفصل التالي كل أصل من هذه الأصول بتحليل يكشف مدى أخذه بالاتجاهات الفكرية اليونانية بعامة ، ومدى اتباعه لقوانين المنطق الإغريقي بشكل خاص .

★ ★ ★

## الفصل الثالث

### صُورُ التَّأثيرِ الإغريقيِّ في النحو العربيِّ

ذكرنا في ختام الفصل السابق أن أبرز ملامح التأثير الإغريقي في النحو العربي تتجسد في مجالات بعينها أكثر من غيرها ، وهي «القياس» و «التعليل» و «التعريف» و «طرد الأحكام» وأخيرا في مجال «تأليف» المصنفات النحوية .

ومن المؤكد أن بعض هذه الآثار يتناول الأصول العامة للفكر النحوي ، وبعضها يقتصر على أسلوب عرض معطيات هذا الفكر ونتائجها . ولعل من الخير أن نبدأ أولا بالحديث عن مظاهر التأثير في الأصول ، ثم نختم هذا الفصل بلمحة عن الجانب الآخر من التأثير ، وهو الآثار الشكلية .

#### أولا : القياس :

##### القياس المنطقي :

القياس أهم أجزاء المنطق الأرسطي كما عرفه العالم الإسلامي و«هو أشدها تقدما بالشرف والرياسة»<sup>(١)</sup> ، بل هو المقصود الأساسي منه ، ومن ثم فإن باقى أجزائه إنما هي توطئة له ومدخل إليه ، أو

(١) إحصاء العلوم للفارابي ٧٢ .

مسوقة لإعانتته وتحريره والبلوغ به إلى غايته» (٢) ، وهو أن يكون قانوننا يقوم العقل ويسدد الإنسان « نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المقولات ، والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات ، والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غلط» (٣) .

والقياس الأرسطي تدليل مؤلف من ثلاثة أجزاء : مقدمة كبرى ، ومقدمة صغرى ، ونتيجة ، وللقياس أنواع كثيرة مختلفة لكل منها اسم أطلقه عليه الأسكولاستيون (المدرسيون) ، وأكثر هذه الأنواع شيوعاً هو الذي يجيء على هذه الصورة : (المقدمتان موجبتان كليتان) :

كل الناس فانون (مقدمة كبرى) ، وسقراط إنسان (مقدمة صغرى) ،  
إذن : سقراط فان (نتيجة) .

أو : كل الناس فانون ، كل الإغريق ناس ، إذن : كل الإغريق فانون .

وسائر صور القياس هي :

لا أسماك عاقلة ، وكل القروش أسماك ، فلا قروش عاقلة .  
(المقدمة الكبرى كلية سالبة ، والصغرى كلية موجبة) .

---

(٢) انظر : المصدر السابق ٧٢ - ٧٣ .

(٣) إحصاء العلوم ٥٣ .

كل الناس عاقلون ، وبعض الحيوان ناس ، إذن فبعض الحيوان عاقل : الكبرى م ك (موجبة كلية) ، والصغرى م جـ (موجبة جزئية) .

لا إغريق سود ، وبعض الناس إغريق ، إذن بعض الناس ليس أسود . (الكبرى ك س (كلية سالبة) ، والصغرى م جـ (موجبة جزئية) .

لا إغريق سود ، وبعض الناس إغريق ، إذن بعض الناس ليس أسود . (الكبرى ك س (كلية سالبة) ، والصغرى م جـ (موجبة جزئية) .

هذه الصور الأربع كلها تكون الشكل الأول ، ثم يضيف أرسطو إليه الشكلين الثاني والثالث ، وجاء المدرسيون فأضافوا شكلا رابعا ، وبين المشتغلون بالمنطق أن الثلاثة الأشكال الأخيرة يمكن تحويلها إلى الشكل الأول بطرق كثيرة مختلفة « (٤) .

وقد وقف المسلمون على هذا القياس الأرسطي (٥) ، ولكنهم لم يقفوا عنده ، بل تناولوه ببعض التفسير متأثرين بما أثر عن الشراح اليونانيين لمنطق أرسطو ، وأبرز آثار هذا التغيير ينصب على تقسيمهم القياس إلى حملي وآخر شرطى ، وتقسيم الشرطى إلى اتصالي وانفصالي (٦) .

وثمة خصيصتان تعدان أهم خصائص القياس المنطقى :

(٤) تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٣ - ٣١٤ ، وانظر بعض طرق رد القياس إلى الشكل الأول فى : المنطق الوضعى ٢٨٢ - ٢٩٦ .

(٥) انظر : هذه الدراسة ومصادرها ، وأيضا الفهرست لابن النديم ، طبقات الاطباء لابن أبى أصيبعة .

(٦) انظر : منهج البحث عند مفكرى الإسلام ص : ٥٥ ، قصة الفلسفة اليونانية ص : ٢٢٩ .

## الخصيصة الأولى : انتسامه بالميتافيزيقية . وميتافيزيقية القياس

امتداد حتمى لميتافيزيقية المنطق اليونانى بأسره ، وتتجلى هذه الميتافيزيقية أولا فى الاعتداد بالقياس إلى حد جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال الصحيح<sup>(٧)</sup> ، مع أنه ليس إلا نوعا واحدا من أنواع الاستدلال ، ثم فى تفضيل الاستنباط القياسى مع أنه لا سبيل إلى الاستدلال عليه وإثبات صحته فى أحيان كثيرة إلا بالاستقراء ، إذ كيف يمكن أن نثبت مثلا أن كل الناس فانون دون الالتجاء إلى الاستقراء ! ولكن الاستدلال الاستقرائى لا يثبت فى الواقع هذه القضية الكلية ، إذ كل ما يمكن أن ينتهى إليه هو أن من مضى من الناس يموتون مهما امتدت أعمارهم إذا تجاوزوا سنا معينة ، لكن لا سبيل إلى تعميم الحكم ليشمل من يعيش من الناس اليوم ومن سوف يعيش بعد ذلك ، وإذن فإن الالتجاء إلى الاستقراء يجعل القضية محتملة الصدق ، ولكن لا سبيل إلى أن تبلغ درجة اليقين ما دام فى عالم الوجود أناس أحياء .

ومرد هذا الخطأ فى الواقع أن القياس عملية ذهنية ، لا تبدأ من الوجود الواقعى باعتباره المصدر الأساسى للمقدمات ، وإنما تنطلق أساسا من القضايا الكلية التى تصل فى فكر القياسيين المنطقيين إلى يقين يجعلها من قبيل المسلمات البديهية . مع أنها ليست فى حقيقتها سوى مجموعة من المصادرات التى تركز على أسس ميتافيزيقية ، غير واقعية .

## وأما الخصيصة الثانية : فهى اتصافه بالصورية أو الشكلية ،

فالقوانين التى تحكمه تعنى كل العناية بتحقيق الاتساق بينها عن طريق

(٧) انظر : قصة الحضارة ٧/٤٩٦ .

دراسة الإطارات الفكرية وحدها، دون أن تلتفت إلى مضمونها ، ومن ثم فإنه يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها . . . . لأننا إذا قلنا مثلا أن أ = ب ، ب = ج وجب علينا - بناء على البديهية القائلة بأن الكمين المساويين لكم ثالث متساويان - أن نصل إلى هذه النتيجة ، وهي أن أ = ج وإلا وقعنا في التناقض . ويلاحظ أن ذلك الاستدلال الرياضي لا يمس بحال ما حقيقة أو مادة الأشياء التي تعبر عنها الرموز : أ ، ب ، ج . فمن الممكن أن تدل هذه الرموز على بعض الأعداد أو الأوزان أو بعض الحدود اللغوية . وهكذا يكون القياس الأرسطوطاليسي شكليا (٨) .

والواقع أن شكلية القياس مظهر من مظاهر صورية المنطق الأرسطي كله (٩) .

### القياس الأصولي :

أما القياس الأصولي الذي ابتكره المنهج الإسلامي فيختلف اختلافا جذريا عن القياس المنطقي ، فهو لا يتسم بالغيبية ، ولا يتصف بالصورية ، بل على العكس من ذلك يرتبط هذا القياس ارتباطا حيويا بالوقائع من ناحية وبالنصوص المقتدة لهذه الوقائع من ناحية أخرى . ومن هنا فإن الأصوليين بعد أن قسموا الأدلة الشرعية إلى ضربين : ما يرجع إلى النقل المحض ، وما يمتد عن الرأي المحض (١٠) ، قرروا

(٨) انظر : المنطق الحديث ومناهج البحث ١٧ .

(٩) انظر : قصة الفلسفة اليونانية ٢٢٨ - ٢٢٩ وارجع أيضا إلى ما سبق أن ذكرناه عن المنطق كما عرفه العالم الإسلامي . وانظر : ص ٦٠ من هذه الدراسة .

(١٠) انظر مثلا : الموافقات في أصول الأحكام ٢١/٣ - ٢٢ .



بوضوح أن هذه القسمة نظرية فحسب ، لأن « كل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر ، لأن الاستدلال بالمنقرلات لا بد فيه من النظر ، كما أن الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل » (١١) . وإذا كان الرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا كان مستندا إلى النقل ، فمعنى هذا في الحقيقة « أن الأدلة الشرعية في أصلها محصورة في الضرب الأول ، لأن لم تثبت الضرب الثاني بالعقل وإنما أثبتناه بالأول ، إذ منه قامت أدلة صحة الاعتماد عليه . وإذا كان الأمر كذلك فالأول هو العمدة ، وقد صار إذ ذاك الضرب الأول مستندا الأحكام التكليفية من جهتين : إحداهما جهة دلالة على الأحكام الجزئية الفرعية ، والأخرى جهة دلالة على القواعد التي تستند إليها الأحكام الجزئية الفرعية » (١٢) .

معنى هذا أن الخلاف الأساسي بين القياس المنطقي والأصولي أو الإسلامي يتركز في ناحيتين : الأولى الحكم ، والثانية علة الحكم . أما الاختلاف في الحكم فمحوره أن حكم الأصل في الأصولي لا بد أن يرتكز على أسس عقلية ، وليس ممكنا أن يمتد عن نظر خالص ، ومن ثم فإنه لا يصح أن يثبت بقياس ، على حين أن الحكم في القياس المنطقي يقوم على أساس من التلازم العقلي المحض دون ارتباط بروابط غير ذهنية ، حتى ولو كانت مسلمات شرعية (١٣) . وعلى نحو من ذلك

(١١) الموافقات ٢١/٣ .

(١٢) الموافقات ٢٢/٣ .

(١٣) ولهذا اشترط فيه :

١- أن لا يكون المقيس عليه مخصوصا بحكمه .

٢- أن لا يكون الأصل معدولا به عن القياس .

٣- صلاحية الحكم الشرعي الثابت بالنص لتتعدى إلى فرع هو نظيره . =

أيضا جوهر الخلاف بين العلة الأصولية والعلة المنطقية - على نحو ما سنذكر بعد قليل - وقد فطن لذلك الأصوليون ، فقرروا أن القياس المعمول به في الأدلة الشرعية هو غير المأخوذ به في المنطق ، وأن القياس المنطقي « ليس دليلا شرعيا عند الأصوليين ، لأن الأقيسة المنطقية ليست لإثبات الأحكام ، بل المقصود منها بيان التلازم العنقلى » (١٤) .

### العلاقة بين هذين النوعين من القياس :

نتهى من العرض الذى قدمناه فى الصفحات السابقة إلى أن التشابه بين القياس الأصولى والقياس المنطقى مجرد اتفاق فى الشكل ، أى أن العلاقة بين هذين النوعين من القياس تظل محصورة عند الشكل الذى تتم فيه عملية إلحاق الفرع بالأصل ، ولكن المقومات التى تحكم هذه العملية والأهداف التى تهدف إليها والأسس التى تطبقها وتلتزم بها - كل ذلك يفترق بين الاثنين ويتناقض ، بحيث يعد الوقوف عند التشابه السطحي الخارجى وحده جهلا بحقيقة المقومات والخصائص التى تصوغ هذا التشابه وتحدد له مداه . وهو ما وقع فيه النحويون بالفعل ، إذ لم يفتنوا إلى أكثر من كون القياس عملية إلحاق شكلية تهدف إلى

٤ - أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان .

٥ - أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع .

انظر : مختصر المنار ٢٠ ، وأيضا : سلم الوصول إلى علم الأصول ٣٧ - ٣٨ ، وانظر تفسير هذه الشروط فى : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية البنائى عليه ٢ / ٢٢٤ وما بعدها .

(١٤) انظر : تقرير الشربيني على حاشية البنائى على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢١١ .

يعطاء الفرع حكم الأصل<sup>(١٥)</sup> . ومن هنا أدرك رجل كالشاطبي بفضل ثقافته الأصولية - أنا « إذا قلنا ضرب زيد عمرا وأردنا أن نعرف (ما) الذي يرفع من الاسمين وما الذي ينصب ، فلا بد من معرفة الفاعل من المفعول ، فإذا حققنا الفاعل وميزناه حكمنا عليه بمقتضى المقدمة النقلية ، وهي أن كل فاعل مرفوع ، ونصبنا المفعول كذلك لأن كل مفعول منصوب . وإذا أردنا أن نصغر عقربا حققنا أنه رباعي فيستحق من أبنية التصغير (فيعمل) ، لأن كل رباعي على هذه الشاكلة تصغيره على هذه البنية ، وهكذا في سائر علوم اللغة »<sup>(١٦)</sup> ، فلفظ إلى أن الحكم لا بد أن يعتمد على مقدمة نقلية أي لا بد أن يبدأ من الواقع الذي تتضافر عليه النصوص . وهكذا قاده بصره بخصائص المنهج الإسلامي إلى الاعتراف بضرورة الالتحام المباشر بين المادة والمنهج . على حين زعم بعض النحاة « أنا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : ضرب زيد عمرا (قد ثبت) بالنص لا بالعلة ، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما »<sup>(١٧)</sup> . فساقهم المنهج المنطقي إلى موقف مضاد لطبيعة المادة ذاتها ، إذ حملهم على أن يكون المحور الأساسي في البحث النحوي هو الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية وليس « النقل » الذي ينسخ كل فكرة لا تنبثق منه ويدحض كل صورة لا تمتد عنه .

(١٥) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ٩٣ ، ١٢١ ، الإغراب في جمل الإعراب ٤٥ .  
 الإقتراح في علم أصول النحو ط ٢ - ٣٩ .  
 (١٦) الموافقات ٣ / ٢٤ .  
 (١٧) لمع الأدلة ١٢١ .

## القياس النحوى :

إن دراسة القياس النحوى فى هذه المرحلة تكشف عن تأثيره العميق بالقياس المنطقى ، هذا التأثير الذى يكاد يبلغ درجة التبعية الدقيقة الكاملة له ، والالتزام المطلق به ، وتتجلى تلك التبعية وهذا الالتزام فى امتداد خصائص القياس النحوى فى هذه المرحلة عن الخصائص المميزة للقياس المنطقى .

فشكلية القياس النحوى واضحة فى تحليل المقيس ، وبصورة خاصة فى مجال قياس الظواهر ، حيث يلحق النحاة ما يشاءون من الأحكام بما يشاءون منها ، ويعتبرون ما يلحقونه به أصلا وما يلحقونه فرعا . ولا يتخرجون فى هذا المجال من أن يقيسوا ما ثبت من الأحكام على ما اختلف فى ثبوته ، كما لا يترددون فى إلحاق ما يشكون فيه بما يشكون فيه أيضا<sup>(١٨)</sup> ، دون أن يستندوا فى كل ذلك إلى سند موضوعى أو يعتمدوا على أساس من الملاحظة الدقيقة الاستوعبة للظواهر . ومن ثم فإن القياسات النحوية لم تبدأ بما كان ينبغى أن تبدأ منه بتصنيف الظواهر وتحديد علاقاتها لاكتشاف مقوماتها وبلورة خصائصها . مما كان يقدم أساسا مقبولا للتعامل المباشر مع الظواهر من حيث إلحاق بعضها ببعض . ومن ثم فى امتداد الأحكام من بعضها إلى بعض . وإنما على العكس من ذلك بدأت ينقل الأحكام من ظاهرة إلى أخرى بتطبيق القواعد الشكلية للإلحاق . فقفزت إلى النتائج دون أن تلم بالمؤثرات الموضوعية التى أسلمت إليها .

(١٨) انظر : أصول التفكير النحوى ، ص ٨٩ - ٩٤ .

وشكلية القياس النحوي جلية أيضا في المعقوس عليه ، وبشكل بارز في القياس على القليل وعلى الشاذ (١٩) ، حيث تتضافر القرائن المختلفة في التراث النحوي على تأكيد حقيقة لا مجال للشك فيها . . . وهي أن الأقيسة في هذين المجالين بصورة خاصة لا تستند إلى سند من النصوص ، وإنما تعتمد على عملية الإلحاق الشكلية التي لا تبالى في كثير من الأحيان بالنصوص ، سواء في ذلك قليلها أو كثيرها . وسعني هذا أن الأصول التي يقرر النحاة في هذه المرحلة استخدامها لتقنين الظواهر أو تفسيرها ، والتي استخدموها بالفعل ، تهمل نقطة البدء الوحيدة التي تصلح للبحث اللغوي التركيبي ، وهي ملاحظة النصوص وتصنيفها لاكتشاف علاقاتها وإدراك قرائنها ثم صياغتها في قواعد منزومة .

وإذن . . . فإن تحليل القياسات النحوية من حيث شكلها ينتهي بنا إلى تقرير ما يمكن أن يعد أصلا من الأصول النحوية وهو « إهمال النصوص وعدم الاعتداد بها » مع أنها السند الوحيد الذي يجب أن يبدأ منه التقنين وأن تمتد عنه القواعد . ولا ينفي هذه الحقيقة ما نراه عند النحاة أحيانا ، بل كثيراً ، من قياس على الكثير . ذلك أن تحديد موقف من النصوص لا يحتمل غير سبيلين لا ثالث لهما : فإما الالتزام بها والوقوف عند ما هو موجود فيها ، وإما عدم التقيد بها ، وهو يعني بالضرورة في مجال التقنين إهمالها . وإذن فإن الإلتزام بالنصوص مبدأ من المبادئ التي لا تقبل الخروج عليها ، وموقف من المواقف التي

(١٩) انظر : أصول التفكير النحوي ، ص ٩٧ - ١١٠ .

تأبى الاستثناء فيها ، إذ إما أن يكون التزاما أو عدم التزام . وقد قبل النحاة العرب أن يخرجوا على هذا المبدأ ، ولم يقفوا في خروجهم عليه عند مواضع يستثنونها ، بل إنهم جعلوه أصلا مطردا في ظواهر بأسرها وفي مواقف بجملتها . . وهذا دليل لا يقبل شككا على إهمال النحاة للنصوص في قياساتهم ، والاستعاضة عنها بأساليب القياس المنطقي . ولا ينبغي أن يخدعنا عن هذه الحقيقة بناء النحاة على الكثير في عدد من المواضع ، أو التزامهم بالنصوص في بعض المواقف .

وإذا كانت شكلية القياس المنطقي قد أحدثت آثارها في الأقيسة النحوية ، فإن ميتافيزيقية القياس المنطقي قد تركت صداها في الأقيسة النحوية أيضا . وأهم المجالات التي تتضح فيها هذه الميتافيزيقية هي الحكم ، ذلك أن الحكم النحوي لا يبنى في تصور النحاة على النصوص التي تحمله ، ولا يعتمد على الظواهر التي تؤيده ، وإنما يمتد عن الفكرة الذهنية للقياس النحوي المستمدة في جوهرها من الصورة الميتافيزيقية للقياس المنطقي . ومحور هذه الصورة تجريد الحكم من مقوماته المادية التي يبنى عليها ، وجعله مرتبطا ارتباطا ذهنيا صرفا عن طريق التلازم العقلي بالقضايا والأشكال . وهو الأساس في الفكرة الذهنية التي يركز عليها القياس النحوي ، فإن الحكم النحوي في تصور النحاة لا يبدأ من أية مقومات مادية : إذ لا يستمد من تحليل النصوص ولا يستند إلى تضافر الظواهر ، ومن ثم يصح عندهم نقله من مجاله الموضوعي الذي وردت به النصوص والظواهر معا إلى مجالات أخرى

لم ترد لها نصوص ولم تشر إليها ظواهر . بل أمكن عندهم نتيجة لهذا  
التصور الذهني نقل الحكم إلى حيث تناقضه الظواهر والنصوص جميعا .  
وإذا كانت شكلية الأقيسة النحوية قد أسلمت إلى إهمال النصوص  
وعند الاعتداد بها ، فإن ميتافيزيقية هذه الأقيسة قد دعمت هذا الموقف  
النحوي بما انتهت إليه من تناقض كثير بين الأحكام التي ينتجها القياس  
النحوي الشكلى الميتافيزيقى وبين الواقع اللغوى الذى تستند فيه الأحكام  
إلى مقومات موضوعية مادتها الموجود بالفعل فى الظواهر والنصوص ،  
وليس الصورة الذهنية لما هو موجود ، هذه الصورة التي يشكل أبعادها  
من الواقع فكرة الباحث عما هو موجود وعما ينبغى أن يوجد ، ثم  
منهجه فى تحليله ، أكثر مما يؤثر فيها ما هو موجود بالفعل ، بحيث  
يمكن أن يقال إن الصورة الذهنية للموجود لا تحمل من خصائص  
الوجود سوى ما يتصل بالباحث نفسه من سمات .

وقد كان إهمال النصوص ، ثم تناقض الأحكام - وهما النتيجةتان  
اللتان تركهما الأخذ بخصائص القياس المنطقى فى القياس النحوى -  
وراء كثير من صور التعارض بين الأدلة فى التراث النحوى ، ويستوي  
فى ذلك ارتكاز هذه الأدلة على النصوص أو اعتمادها على الأقيسة .  
مما اضطر النحاة إلى ابتكار وسائل لترجيح ما ينتهون إليه من أحكام من  
ناحية ، وتأييدها بالنصوص من ناحية أخرى ، فكان أن استعاروا من  
المنهج الإسلامى ما تحدد فى علم أصول الفقه من أساليب لترجيح  
الأدلة حين تعارض ، وشتقوا المأثور من التراث اللغوى ليلتمسوا موردا  
جديدا من موارد المادة اللغوية (٢٠) .

(٢٠) انظر أصول التفكير النحوى بنفسه ثلاث من الباب الأول ، ص ١٢١ وما بعدها .

وهكذا أسلمت الخصائص المنطقية في القياس النحوي إلى آثار عميقة المدى في الأصول النحوية والمادة اللغوية جميعا .

## ثانياً : التعليل :

### التعليل المنطقي :

يعتبر أرسطو قانون العلية من المقدمات الأولية بإطلاق . فلا يمكن عنده القدح في بدهته . وقد عالج أرسطو العلية « لا على أنها فقط مبدأ أو مشكلة طبيعة أو ميتافيزيقية ، بل أيضا على اعتبار أنها قانون عقلي منطقي ، تستند إليه أبحاث المنطق جميعا » (٢١) . ومن ثم تشغل العلة في الاستدلال المنطقي الأرسطي القياسي حيزا كبيرا .

وعلى الرغم مما تمتاز به بحوث أرسطو في الطبيعة على وجه العموم من حرص على التعامل المباشر مع الظواهر ، والوقوف عند معطيات الحواس باعتبارها المصادر الوحيدة للمعرفة ، وتصور القوانين الكونية على أنها « ليست إلا أفكارا معممة ، وأنها ليست فطرية ، بل تكونت من مشاهدات للأشياء المتماثلة ، فهي مدركات وليست أشياء » (٢٢) . على الرغم من كل ذلك فإنه لا يكاد ينتقل إلى البحث في الإنسان وما يتصل به من قوانين حتى ينقلب إلى ميتافيزيقي خالص (٢٣) . وتصبح استدلالاته في هذا المجال ذات طابع ميتافيزيقي صرف ، إذ يرى أن الغاية التي ينبغي أن يتحررها الإنسان - دارسا أو فيلسوفا - هي

(٢١) نتائج البحث للنشر ١٥٧ .

(٢٢) قصة الحضارة /٧ / ٤٩٦ .

(٢٣) قصة الحضارة /٧ / ٥٠٤ .



التوصل إلى « الصورة العقلية للأحداث والقبض على « الصورة الذهنية»  
للأشياء ، باعتبارها « الصورة الجوهرية » الحقيقية لها، وأن تحقيق هذه  
الغاية لا يكون بالتعامل المباشر مع الأشياء ، والتوصل إلى تلك الصورة  
لا ينتج عن الاحتكاك الفعلي بالأحداث ، وإنما يتم بواسطة النظر  
العقلي التأملى الذى لا يتقيد بالأشكال الخارجية للظواهر (٢٤) . ومن  
هنا فإن أرسطو لم يقف بالعلة عند « الأسباب » المباشرة التى تؤثر فى  
الظواهر من أحداث وأشياء وعلاقات ، وإنما اضطر إلى أن يجعل منها  
« الغايات » أو « الأهداف » التى يتصور المفكر وجودها ، وذلك ليفي  
بحاجات « الصور » الميتافيزيقية وليدة منهجه الاستدلالي .

وهكذا جعل أرسطو المعلول نتيجة أربع علل : « المادية (التى  
يتكون منها) والفعالة ( العامل فيها أو فعله) ، والشكلية (طبيعة الشيء) ،  
والغائية (الهدف) و . . . يضرب لذلك مثلا عجيبا فيقول : ما هي العلة  
الفعالة ؟ هي البذرة والنطفة ، (أى عملية التلقيح) . وما هي الشكلية ؟  
هي الطبيعة ، (أى طبيعة العوامل ذات الشأن) وما هي العلة الغائية ؟ هي  
الغاية التى يهدف إليها » (٢٥) . ثم ما لبث المنهج الأرسطى عند شراحه  
اليونان ثم عند نظرائهم فى العالم الإسلامى أن جعل العلة الغائية أهم  
أنواع العلل الأرسطية وأكثرها شيوعا . وأجدرها بالبحث عنها و« القبض  
على عناصرها . ومن ثم فقد اتصف التعليل فى المنهج المنطقى  
بصفتين جوهريتين : الضرورية والغائية .

(٢٤) انظر الفصل الذى عقده رسل عن ميتافيزيقيا أرسطو فى كتابه : تاريخ الفلسفة الغربية ،  
وبخاصة ٢٦١ وما بعدها .

(٢٥) قصة الحضارة ٧ / ٥٠٦ الهامش .

## التعليل الأصولي :

التعليل في المنهج الإسلامي يختلف اختلافا عميقا إلى أبعد غايات العمق عن نظيره في المنهج المنطقي اليوناني . فقد رفض المفكرون الإسلاميون التصور المنطقي الميتافيزيقي للعلة<sup>(٢٦)</sup> ، وما يسلم إليه من اتصافها بالضرورة والغائية . إذ إن تطبيق هذا التصور في مجالين من أهم المجالات الدينية الإسلامية - وهما السمعيات والمعجزات - سينتهي إلى إحالة كل منهما . ومن ثم فإن العلة في الفكر الإسلامي لا تتصف بالضرورة ، وقدرة الله من الشمول بحيث لا يحدها ولا يمكن أن يحدها ذلك التلازم الطبيعي بين العلة والمعلول كما يتصور أصحاب المدرسة الإغريقية وأتباعها . فإن الله قادر دائما علي \* أن يستأنف الأفعال ، وعلى أن يحدثها في زمان كانت قبله معدومة<sup>(٢٧)</sup> . وإذن فإن تتابع الظواهر كما نراها ليس ناتجا عن تلازم محتوم بين هذه الظاهرة وتلك التي تعد سببا فيها ، وإنما مرد هذا التتابع إلى نوع من العادة لا لزوم فيه ولا حتمية معه ، « فالاقتران بين ما يعتقد في العادة سببا ، وبين ما يعتقد مسببا ، ليس ضروريا عندنا . بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ، ولا إثبات أحدهما متضمنا لإثبات الآخر ، ولا نفيه متضمنا لنفي الآخر ، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر ، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، مثل : الري والشرب ،

---

(٢٦) انظر تحليل الدكتور النشار لموقف علماء الكلام المسلمين من العلة الأرسطية في كتابه : مناهج البحث عند مفكري الإسلام ١٥٧ - ١٦٧ .

(٢٧) التمهيد في الرد على المعطلة والرافضة ٥٣ .

والشبع والأكل ، والاحتراق ولقواء النار ، والنور وظلوع الشمس ،  
والموت وجز الرقبة ، والشفاء وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال  
المسهل ، وهلم جرا إلى كل المشاهدات من المقترنات في الطب  
والنجوم والصناعات والحرف . فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله  
سبحانه ، يخلقها على التساوق لا لكونه ضروريا في نفسه غير قابل  
للفوت . بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون  
جز الرقبة ، وإدامة الحياة مع جز الرقبة ، وهلم جرا إلى جميع  
المقترنات « (٢٨) وإذن فإن التتابع الذي نلاحظه بين العلة ومعلولها إنما  
هو في الواقع نوع من الارتباط الذهني العادي (٢٩) الذي لا يستند إلى  
حقيقة موضوعية أو ركيزة علمية (٣٠) .

(٢٨) تهافت الفلاسفة ٢٢٥ .

(٢٩) انظر : حاشية البناني على شرح المجلان المحلى ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، تقرير الشربيني  
عليه - بهامشه - .

(٣٠) لا يفوتنا أن نسجل هنا أن نقد المنهج الإسلامي لضرورة العلة قد سبق بقرون نقد  
التلازم الطبيعي بين العلة والمعلول عند بعض الفلاسفة المحدثين ، وعلى رأسهم  
ديفيد هيوم (١٧١١ - ١٧٧٦ م) الذي يقرر أن ما نراه لا يعدو اقترانا خاصا بين  
الموضوعات ، وهي موضوعات متميزة منفصلة بعضها عن بعض : « فإن الأمثلة  
العديدة المتشابهة التي تولد فكرة القوة : « العلة الضرورية » - ليس لها أي تأثير فيما  
بينها ، ولا يمكن قط أن تنتج أية كيفية جديدة في الموضوع يمكن أن تكون أصل  
فكرة القوة ، إلا أن ملاحظة هذا التشابه تولد انطباعا جديدا في الذهن . هذا الانطباع  
هو النموذج الحقيقي لفكرة الرابطة الضرورية » . ومن ثم فإن الضرورة في الواقع  
تصور ذهني وليست علاقة بين الأشياء ، فهي « ليست إلا هذا التهيؤ في الفكر  
للمضي من العلة إلى المعلولات ، ومن المعلولات إلى العلة ، بمتنضي وحدتها  
المجربة » .

انظر : تاريخ الفلسفة الحديثة ١٦٣ وما بعدها ، شخصيات ومذاهب فلسفية ١٣٥  
وما بعدها ، فلسفة هيوم بين الشك والاعتقاد ٨٧ - ٩٩ ، قصة الفلسفة الحديثة ١ /  
٢٣٦ - ٢٤٠ .

وكما رفض المفكرون الإسلاميون اتصاف العلة بالضرورة ، أنكروا أيضا اعتبار الغايات عللا ، منطلقين من نقطة بدء محددة هي التحليل الموضوعي للظواهر والكشف عن العلاقات الحقيقية بينها . وليس من شك في أن هذا التحليل يرفض اعتبار الغايات عللا لأسباب كثيرة ، أهمها : أولا أن الكشف عن هدف ما للشارع لم يذكر صراحة - ويعبر عنه عادة في البحث الأصولي بالحكمة - لا سبيل إلى تحقيقه ، ومن ثم كل ما يمكن أن يدرك في هذا المجال يظل من قبيل الاجتهاد الذي يختلف فيه المجتهدون . واختلاف المجتهدين لا يلزم واحدا منهم . وثانيا أنه على فرض الوقوف على حكمة الشارع في بعض الأحكام ، فإنه لا يمكن وضع مقاييس دقيقة وضوابط حاسمة تحول دون التعلل بالحكمة لإهدار بعض هذه الأحكام للتخفيف من أعبائها ، ذلك أن من الحكمة ما يتصل بالنظام الاجتماعي ، كما أن منها ما يقتصر على السلوك الفردي ، وإذا كان ممكنا تحديد الأولى فإن من العسير تقنين الثانية . والمنهج الإسلامي لا يترك قضاياها الكلية بغير تحديد موضوعي ملزم لا يسمح للمشاعر الفردية بالتجنى عليها حماية لأصوله وأحكامه من ناحية ، وللفرد المسلم نفسه من ناحية أخرى . ومن هنا كان من أبرز شروط العلة في المنهج الإسلامي ثلاثة شروط :

١- أن تكون وصفا ضابطا لحكمة ، كالسفر في جواز التقصير مثلا ، لا نفس الحكمة كالمشقة في السفر ، لعدم انضباطها (٣١) . يقول الشرييني في تفسير هذا الشرط : " يعني أنه لا يمكن ضبطها وإن كانت

(٣١) حاشية البنانى على الجلال المنجلي ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

هي المقصود ، لاختلاف مراتبها بحسب الأشخاص والأحوال ، وليس كل قدر منها يوجب الترخيص وإلا سقطت العبادات ، وتعين القدر منها الذي يوجبه متعذر فنيطت بوصف ظاهر منضبط هو السفر ، فجعل إمارة لها ، ولا معنى للعلة إلا ذلك « (٣٢) .

٢- أن لا تخالف نصا أو إجماعا ، لأنهما مقدمان على القياس (٣٣) ، وذلك أمر ضروري بعد ما تقرر من أن ارتباط العلة بالمعلول ارتباط عادي ، إذ مادام ليس هناك تلازم حتمي بين الأسباب والمسببات أو النتائج والمقدمات فإن من المحتم الوقوف، عندما قرره الشرع منها دون قول بالرأى فيها .

٣- وآخر هذه الشروط أن تطرد العلة في معلولاتها فلا تنقض لفظا ولا معنى (٣٤) . وبهذا الشرط تصبح العلة وصفا دقيقا للظواهر ، يعتمد على لحظها وتسجيل علاقاتها ثم تصنيفها بصورة موضوعية دون أن يسمح في أي مرحلة من هذه المراحل بتجاوز الواقع ، سواء كان بالفرض الذي لا يطرد أو بإهمال بعض الجزئيات .

#### التعليل النحوي:

وتحليل المأثور من العلل النحوية عن هذه المرحلة يوضح بجلاء تأثير هذه العلل بالنزعة المنطقية في التعليل ، مع بقاء بقايا من الاتجاهات الأصولية محصورة في نطاق بعض القوانين التي تحدد مسلك

(٣٢) تقرير الشريبي على حاشية البناني ٢ / ٢٥٠ .

(٣٣) أيضا سلم الوصول إلى علم الأصول ٣٩ .

(٣٤) الورقات في أصول الفقه ٣٧ .

العلة وسلامتها ، على نحو ما سنذكر في الباب التالي - مكتفين في هذا الموضوع بتحديد ملامح التأثير المنطقي في العلل النحوية .

وأول ما يلحظ في هذا المجال اتسام العلة النحوية - في تصور النحاة وإنتاجهم معا - بالضرورة . فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه ، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها ، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها ، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعا ، وهي - لذلك - الأساس الذي ينبغى أن يراعى في التقنين : تفصيلا وتفسيرا معا . يقول السيوطي تقريرا لهذه الحقيقة (٣٥) : « إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقفة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومحملة ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبمعزل عن الحق » .

ومعنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إمام بالظواهر اللغوية ، ولا تهدف إلى الإحاطة بها . وإنما تنبنى على ما يتصوره النحاة من علة أو علل تؤثر في هذه الظواهر وتقصده إلى الكشف عنها . وهو ما أرادته السيوطي من إنكاره أن تكون العلة تابعة للوجود ، ويفهم منه

---

(٣٥) الاقتراح في علم أصول النحو ط ٢ ص ٤٦ .

ضرورة أن الوجود هو الذى يتبع العلة عنده . وبهذا الفهم لم يعد البحث النحوى دراسة للموجود بل صار ينصب بدرجة أساسية على علة الوجود ، أى بحثا ميتافيزيقيا خلف ما هو موجود . لا يقر منه إلا ما يتسق معه أو ينبثق عنه .

والملاحظة الثانية أن النحاة فى كثير من الأحيان قد عاملوا العلل الغائية على أنها علل صورية أو شكلية . فجعلوا ما تصوره من الغايات التى تشف عن حكمة اللغة والأهداف التى تؤكد هذه الحكمة أسبابا فى ما تناولوه من ظواهر وما وضعوه لها من قواعد . ومن ثم وجدنا أمثال هذه الكلمات « الخفة ، التخفيف ، الفرق » تأخذ سبيلها كاصطلاحات فى البحث النحوى تعلق لكثير من الظواهر ، وتؤثر - بالضرورة - فيما يصاغ لها من قواعد (٣٦) .

وقد أسلم اتصاف العلل بالضرورة والغائية إلى تناقض العلل والأحكام مع الواقع اللغوى من ناحية ، ثم إلى تناقض بين العلل والأحكام من ناحية أخرى . ذلك أن تحديد الغايات التى تهدف إليها الظواهر اللغوية لم يكن يتم على أساس علمى محدد ، وإنما كان متروكا للاجتهاد الفردى الذى يتأثر بالمشاعر الخاصة ثم بالثقافة الذاتية ، أى بالتكوين النفسى والفكرى معا ، وإذا كانت المكونات الفكرية تتقارب عادة بين النحاة فإن المكونات النفسية تختلف تبعا للاختلاف فى مدى الإلمام بالمدلولات الحضارية للإنسانية ، والإحساس بالقيم

---

(٣٦) أنظر مثلا : العباب فى شرح الديباج ، شرح الجمل الكبيرة لابن الصائغ ، جدا تحفة الغريب للدمامبى ، وكلها مخطوطات غير مرقمة .

انحضارية للجنس ، والإحاطة بالخبرات السابقة والمعاصرة (٣٧) .  
ويترك كل ذلك آثاره في تصور الأهداف ومن ثم في مضمون العزل وما  
ينبنى عليها من أحكام .

### ثالثا، الحد ، (التعريف) :

#### الحد المنطقي ،

يهتم أرسطو إلى أبعد غايات الاهتمام بالحد ، حتى أنه « يقضى  
نصف وقته في تعريف مصطلحاته ، فإذا فرغ من هذا شعر بأنه حل  
السألة التي يبحث فيها » (٣٨) وهذا الاهتمام من أرسطو بالحد موقف  
طبيعي يفرضه دور الحدود في البناء المنطقي للفكر الأرسطي ، ويحتمه  
النسق الصوري الميتافيزيقي لهذا المنطق . ولم يقتصر تأثير النظرة  
الصورية الميتافيزيقية على هذا القدر من الاهتمام فحسب ، بل إنها قد  
تركت آثارا عميقة الغور في منهج الحد نفسه . ذلك أن أرسطو يعرف  
الحد تعريفا دقيقا بأنه « تحديد الشيء أو الفكرة ، بذكر الجنس أو  
الصنف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء أو تنتمي إليه تلك الفكرة : (كقوله:  
الإنسان حيوان) والفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد  
الصنف : (الإنسان حيوان عاقل) » (٣٩) ، وبمقتضى هذا التعريف للحد  
التمس أرسطو عددا من المظاهر الرئيسة التي يمكن دراسة أي شيء

(٣٧) انظر :

The Structure of Human personality 2/ 427. and Research planning at the  
frontiers of science.

(٣٨) قصة الحضارة ٧ / ٤٩٦ .

(٣٩) المصدر السابق .



بمقتضاها ، فانتهى إلى مقولاته العشر : الجوهر (أو المادة) ، والكمية ،  
والكيفية ، والإضافة (أى العلاقة) ، والمكان ، والزمان ، والموضع ،  
والملك ، والفاعلية ، والانفعالية (٤٠) . ومعنى هذا أن غاية الحد  
الأرسطى والمنطقى بوجه عام هى تصوير الماهية . وليس من سبيل إلى  
تحقيق هذه الغاية إلا بتحليل المعرف ومعرفة مقوماته ، ثم ترتيب هذه  
المقومات ترتيبا دقيقا يبدأ من المشترك منها بين المعرف وسواه ثم ينتهى  
إلى ما يخص المعرف وحده دون سواه . وواضح تماما أن التزام الحد  
بتحقيق هذه الغاية وأسلوبه فى الوصول إليها يتسق مع الخصائص  
المتافيزيقية للمنطق الصورى بأسره .

#### الحد الأصولى ،

اختلاف الحد فى المنهج الإسلامى عن الحد المنطقى حقيقة لا  
ريب فيها ، ومقارنة غاية كل من الحدين ثم أساليب كل منهما توضح  
أبعاد هذه الحقيقة وتكشف أسانيدها معا . ولعل ابن تيمية أدق من تناول  
من مفكرى الإسلام هذه القضية بأصالة حين قرر أن « المحققين  
الإسلاميين من النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود  
وغيره ، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته ، وإنما  
يدعى هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا  
حدوهم تقليدا لهم من الإسلاميين وغيرهم ، فأما جماهير أهل النظر  
والكلام من المسلمين وغيرهم فعلى خلاف هذا ، وإنما أدخل هذا فى

---

(٤٠) المصدر نفسه ، وانظر أيضا : تاريخ الفلسفة الغربية ٣١٩ ، أرسطو : ٨٨ .

كلام من تكلم فى أصول الدين والفقہ بعد أبى حامد فى أواخر المائة الخامسة وأوائل السادسة ، وهم الذين تكلموا فى الحدود بطريقة أهل المنطق اليونانى ، وأما سائر النظائر من جميع الطوائف : الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم ، فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره . . . بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره ولا يجوز أن يذكر فى الحد ما يعم المحدود وغيره ، سواء سُمى جنساً أو عرضاً عاماً ، وإنما يحدون بما يلزم المحدود طرداً وعكساً ، ولا فرق بين ما يسمى فصلاً وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره « (٤١) .

ومن الجلى بعد هذه الكلمات أن هدف الحد فى المنهج الإسلامى يختلف عن الغاية التى يتوخاها الحد فى المنطق الصورى - فإن هدف الحد فى الأول يقتصر على تمييز المحدود عن غيره ، أى التفرقة بين صورة ذهنية وأخرى ، على حين يبتغى الثانى رسم صورة ذهنية للمحدود أى تكوين صورة غير حاصلة فى الذهن بالفعل (٤٢) . ولذلك يقتصر فى الأول على ذكر مميز المحدود ، فإذا تجاوزه بذكر ما يشترك بينه وبين غيره كان خطأ ، أما فى الثانى فلا بد من أن يشمل التعريف ما يوضح مقومات المعرف وخصائصه وعلاقاته جميعاً ، ومن ثم فإنه

---

(٤١) الرد على المنطقية ١٤ - ١٥ ، وقد لخصه السيوطى فى : جهد القريحة ٢٠٦ ، ونقله النشر فى مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٩١ - ٩٢ .

(٤٢) فى التفرقة بين الحد المنطقى والأصولى انظر الفصل الذى عقده ابن تيمية فى الرد على المنطقية ، وقد لخصه السيوطى فى جهد القريحة ٢٠٦ - ٢١٨ ، وانظر أيضاً : كشف اصطلاحات الفنون ١ / ٣٨٦ ، ومناهج البحث عند مفكرى الإسلام ١٩١ -

لا بد من أن يبدأ التعريف ببيان المشترك بين المعرف وسواه قبل أن يذكر ما للمعرف من خصائص ، ولو عكس ذلك أو اقتصر على ذكر علامات المعرف وحدها كان خطأ .

### التعريفات النحوية :

ودراسة التعريفات النحوية في ضوء هذه التفرقة تكشف عن تأثير النحاة في هذه المرحلة بالتعريفات المنطقية ، غاية وأسلوباً ، فقد هدف النحاة من تعريفاتهم إلى تقديم صورة ذهنية دقيقة لما يتناولونه بالتعريف من معارف ، ووجدوا أن تكوين هذه الصورة لا يتم إلا باتباع الأساليب المنطقية التي تحدد أولاً « الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيء أو الفكرة ، ثم تذكر بعد ذلك الفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد الصنف » . وقد اضطرتهم ملاحظة الشروط المنطقية في أحيان كثيرة إلى الانزلاق في خطأين : إذ كانوا بين أن يضحوا ببعض جوانب الظاهرة التي يسوقون التعريف لبيانها لكي يسلم لهم « شكل » التعريف ، وبين أن يضحوا بالشكل المنطقي للتعريف حرصاً على تمييز المعرف بصورة أقرب إلي مراعاة الاعتبارات اللغوية منها إلى ملاحظة الشروط المنطقية . وتحليل التعريفات المنسوبة إلى هذه المرحلة يثبت شيوع الخطأ الأول من هذين الخطأين بحيث يمكن أن يعد الاتجاه السائد في البحث النحوي في هذه المرحلة هو « تطبيق الخصائص المنطقية للحد في التعريفات النحوية » . ولعل في مناقشة النحاة لما قدمه صاحبها المفصل وشرح الأجرومية من تعريف للصفة ما

بوضوح نمط التفكير الذي امتد تأثيره منذ أوائل القرن الرابع حتى العصر الحديث .

يقول الزمخشري في كتابه المفصل في النحو في تعريف الصفة :  
« هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، وذلك نحو : طويل  
وقصير ، وعاقل وأحمق ، وقائم وقاعد ، وسقيم وصحيح ، وفقير  
وغنى ، وشريف ووضيع ، ومكرم ومهان » (٤٣) .

ويناقشه ابن يعيش فيقول : « قوله : (الاسم الدال على بعض  
أحوال الذات ) تقريب وليس بحد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس  
بجنس لها ، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف ، نحو :  
مررت برجل قام ، ومررت برجل أبوه قائم ، وبرجل في الدار ، ومن  
الكرام . . . . . وقوله : (الدال على بعض أحوال الذات) لا يكفي فصلا ،  
ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات ؟ » (٤٤) .

ويعرف الشيخ خالد النعت في شرحه للأجوبة بقوله : « تابع  
للمنعوت ، في رفعه إن كان مرفوعا ، ونصبه إن كان منصوبا ، وخفضه  
إن كان مخفوضا ، وتعريفه إن كان المنعوت معرفة ، وتنكيره إن كان  
المنعوت نكرة . . . الخ » (٤٥) .

ويرد النحاة هذا التعريف أيضا : « لأن الظاهر أن قوله تابع  
للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف ، بل « بيان حكم من أحكام

(٤٣) المفصل في النحو ط ١ أوروبا .

(٤٤) شرح المنفصل لابن يعيش ٣ / ٤٧ .

(٤٥) شرح الشيخ خالد نلاجرومية ٦٢ .

النعته « (٤٦) ويرتضون تعريفاً آخر ، هو أن « النعته هو التابع المشتق ،  
 بالفعل أو بالقوة ، الموضح لمتبوعه أو المخصص له » (٤٧) . لأن هذا  
 التعريف يطبق في دقة الشروط المنطقية : « فالتابع : جنس في التعريف  
 شامل لجميع التوابع » والمشتق بالفعل أو بالقوة ، فصل مخرج لبثية  
 التوابع ، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق . وبقي التوكيد  
 اللفظي المشتق ، نحو : جاء زيد الفاضل الفاضل . الأول نعته والثاني  
 توكيد لفظي فيخرج بقول التعريف : (الموضح لمتبوعه أو المخصص  
 له) ، فإن التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحداً من هذين الأمرين « (٤٨)  
 وهكذا نسي النحاة - في سبيل لحظ الخصائص المنطقية - بعض أجزاء  
 المعرفة . فإن التوضيح والتخصيص ليسا الهدفين الوحيدين للنعته ، إذ  
 يكون أيضاً لمجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وأمثلتها معرفة . كذلك  
 يكون للتسميم نحو : أن الاله يحشر الناس الأولين والآخرين ، أو  
 التفصيل نحو : مررت برجلين عربي وأعجمي . أو الإبهام نحو :  
 تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، أو التعليل نحو : عظم زيد العالم ، أو  
 لبيان الماهية نحو : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز . . .  
 بل ويكون للتأكيد أيضاً كما في نحو : « تلك عشرة كاملة » (٤٩) .  
 وهذا النوع من الخطأ من التعريف شائع في التراث النحوي (٥٠) .

(٤٦) حاشية أبي النجاء على شرح الشيخ خالد للاجرومية ٦٢ .

(٤٧) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٤٤ .

(٤٨) حاشية حسن العطار على شرح الأزهري ٧٧ - ٧٨ .

(٤٩) المصدر السابق .

(٥٠) انظر مثلاً : الحدود النحوية للأمندي ، الحدود النحوية للفاكهي ، شرح حدود  
 الفاكهي ١٣ ، النكت لحسان لأبي حبان ١٢ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل  
 ١٢-ب ، شرح الجمل لابن العريف ١٠-ب ، المحصول في شرح الفصول ١٨ .

وسنكتفى بأن نقدم مثلاً آخر يمتاز بأنه ليس فيه كبير خلاف ، وهو لذلك يشير إلى ما يعد حقيقة لا تقبل جدلاً في منهج التعريف النحوى ، وهى مراعاة الخصائص المنطقية فى الحد ، وبذلك يثبت أن ما ورد مخالفاً فى غيره من التعريفات لم يصدر عن منهج مغاير ، وإنما نتج عن اختلاف فى أساليب تطبيق المنهج الواحد .

يعرف النحاة الحال بأنه : (الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه) ويرون أن هذا التعريف سليم لأن « (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعته والتميز ، و (الفضلة) فصل يخرج الخبر نحو (ضاحك) من : زيد ضاحك ، لأنه ليس بفضلة ، وإن كان و صفا . وأما النعته والتميز فيخرجان بقيد (المبين لهيئة صاحبه) . لأن التميز مبين للذات والنعته إنما يذكر لتخصيص المنعوت ، وإنما يقع بيان الهيئة به ضمناً لا قصداً » (٥١) .

وعلى الرغم مما يتميز به هذا التعريف من اتساق فى الشكل ، فإنه يتناقض مع المضمون الذى قصد به إلى تحديده ، وليس من سبب فى ذلك إلا حرص النحاة على تقديم تعريف منطقي ، « فمثلاً قيد الفضلة الذى جعلوه (فصلاً) ليخرج الخبر لا يخرج الخبر وحده ، بل يخرج

---

(٥١) انظر : حاشية العطار على شرح الإزهرية ٩٧ - ٩٨ وانظر تعريفات عديدة لنحو لا تخرج عن هذا التعريف فى : غاية الإحسان ٦ ، النكت ٥٤٠ ، شرح حدود الفاكهى ٢١ ب ، شرح الجمل لابن العريف ٣٥ أ ، شرح التسهيل للمرادى ورقة ١٤٨ ، المحصول ٢٩٩ - ٣٠٠ ، شرح النعم للثمانينى مصور ١١١/١ - ١١٤ ، لباب الإعراب ٧٢ ، لب الباب ٢٥ ، اللباب فى علل البناء والإعراب ١٥٣ ، العباب فى شرح اللباب (غير مرقم) .

أحوالا كثيرة لا يستغنى عنها الكلام ، إذ يتوقف عليها صحة المعنى ،  
وفى كتاب الله تعالى نجد : « ولا تمش فى الأرض مرحا » و « لا  
تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » و « وما خلقنا السماوات والأرض وما  
بينهما لاعبين » وكلها أحوال لا سبيل إلى دخولها فى التعريف بهذا  
«الفصل» الذى ذكره . كذلك فإن شرط (المبين لهيئة صاحبه) لا يخرج  
التمييز والنعته وحدهما ، بل يخرج أحوالا لا تتناول الصورة المحسوسة  
المشاهدة بالتبيين . ومن ذلك مثلا : تكلم محمد صادقا ، ومات  
مسئما ، فإن الصدق والإسلام لا يبينان هيئة محمد وشكله ، بل يصننان  
التكلم والموت ، وهما أمران معنويان » (٥٢) .

#### رابعاً : طرد الأحكام :

طرد الأحكام أحد الظواهر الواضحة فى البحث الفلسفى ، إذ إن  
غاية الفيلسوف اتخاذ موقف محدد وشامل ومتسم بالاتساق من مشكلات  
الفكر والواقع معا ، ونظرتة الشاملة الكلية هى التى تميز تناوله للأحداث  
الجزئية عن تناول غيره من الناس لها ، مفكرين كانوا أو غير مفكرين .  
ففى الوقت الذى يستوعب فيه الواقع بتفاصيله العديدة جهود الناس  
العاديين ينأى الفيلسوف بنفسه عن أن تستهلكه تلك الأشياء الكثيرة التى  
تمر به ، ويظل دائما يمارس حياته من خلال نظرة عليا إلى الواقع ،  
ومن فلم تتوفر لديه القدرة على النظر الشامل والحكم الكلى .

---

(٥٢) نحذف والتقدير فى النحو العربى ٣٤٥ .

والفيلسوف بحكم النمط الخاص الذي يعايش به الوجود لا يستطيع أن يتعامل مباشرة مع كثير من الأشياء، إذ إنها فضلا عن كثرتها الكمية في الطبيعة تمتد إلى ما وراءها كذلك، فثمة استحالة كمية وأخرى نوعية أيضا. ومع ذلك فهو بحكم اهتماماته الفكرية التي تؤرقه، ورغبته في أن يكون له نسقه الفلسفي الخاص به، مطالب بأن يتخذ من تلك الأشياء الكثيرة التي لم يتعامل معها بصورة مباشرة موقفا، إذ لا سبيل إلى إغفالتها في أي بناء فلسفي. وهكذا يدفعه القصور عن الإحاطة الشاملة بالواقع - ماديه وغيبه معا - ثم الرغبة في استخلاص إطارات عامة للوجود بأسره، ووضع صيغ محددة له، يضطره كل ذلك إلى أن يتناول الجزئيات التي يتاح له أن يتعامل معها باعتبارها نماذج صالحة للأخذ بها ومعبرة في الوقت نفسه عما وراءها، ومن ثم فإنها تتحول في فكره إلى أنماط مجردة عن كثير من الخصائص الجزئية والملامح الذاتية... أي أن الأحداث الجزئية تصبح في نهاية الأمر صوراً ذهنية مجردة قابلة للتكرار. ولذلك فإن إطلاق حكم ما عليها كلها أو بعضها لا يقتصر عليها وحدها، وإنما يستد لي شمل كل ما تمثله في ذهن الفيلسوف وترتبط به في فكره. وبذلك ينسجم الحكم الفلسفي بأمرين:

أولهما أنه يمتد عن الصور الذهنية للواقع وليس عن الأحداث الواقعية،

وثانيهما أنه يتصف بالإطراد النظري بحكم امتداده عن الصور الذهنية المتسقة في الفكر.

وتحليل الأحكام النحوية في هذه المرحلة من مراحل البحث النحوي يكشف عن تأثير النحاة في أحكامهم التعهيدية والتعليمية معا



بخصائص الحكم الفلسفي ، وبصفة خاصة بما يميز هذا الحكم من طرد الأحكام الممتدة عن بعض الظواهر إلى ظواهر أخرى ، اكتفاء بنوع من الاتساق النظري بينها لا يعتمد على ركائز يقينية ، وإنما تشيده التصورات الذهنية وحدها ، بصرف النظر عن الوجود الواقعي لها . ومن ثم صح عند ابن جنى أن يجعل من بين أقسام الكلام من حيث الإطار والشذوذ ما كان مطردا في السماع شاذًا في القياس ، وما كان مطردا في القياس شاذًا في السماع<sup>(٥٣)</sup> دون أن يحس بتناقض هذا التفاوت في الحكم بين السماع والقياس ، إذ لم يعد المسموع والمروي ذا قيمة مؤثرة في الفكر النحوي بعد أن أغني عنهما الإدراك العقلي للنصوص اللغوية . ومن هنا فإن ما يبدو عجيبا من تناقض الأحكام مع الواقع اللغوي يبدو مبررا ومنطقيا مع منهج البحث النحوي في هذه المرحلة .

فمثلا الحكم بأن نحو: (لن) النافية الناصبة على الفعل المضارع شاذ في القياس ليس غريبا !! لأنه \* لما كان نفيا لقولك : (سوف يفعل) أو (سيفعل) وكان الفعل لم يدخل عليه في الإيجاب حرف يعمل فيه انبغى أن لا يدخل عليه في النفي حرف يعمل فيه ، فيجري النفي مجرى الإيجاب . لأن النفي فرع على الإيجاب . ألا ترى أن (لا رجن) لما كان جوابا لقولك : هل من رجل ، سوغ ذلك عمل (لا) في : رجل ، لتكون مماثلة لمن في عملها في رجل «<sup>(٥٤)</sup> .

والتزعم بأن الإعراب أصيل في الأسماء حقيقة مقررة في البحث

(٥٣) انظر : الخصائص ١ / ٩٦ وما بعدها .

(٥٤) انظر : التلمع - لابن برهان - ١٥٩ .

النحوى ، مع أن قسما كبيرا من الأسماء مبنى ، وقسما آخر لا تظهر عليه حركات الإعراب ، وعلى الرغم من أن من الأفعال ما يعرب .  
ودعوى أصالة العمل فى الأفعال ولذلك لا يسأل عن سبب عملها ، وفرعية العمل فى الأسماء والحروف ومن ثم لا بد من معرفة سرها<sup>(٥٥)</sup> ،  
توشك أن تستقطب اعتراف جمهور النحويين بها ، مع أن من الجلى أن من الأسماء ما يعمل ، ومن الأفعال ما يهمل ، وأن قضية الاختصاص التى رد إليها النحاة عمل ما يعمل من الحروف مهلهلة إلى درجة لا تسمح حتى بالتصدى لها .

وتقدير حركات البناء ، فضلا عن تقدير حركات الإعراب فى المضاف إلى ياء المتكلم ونحوه ، قاعدة من القواعد المتبعة ، دون إحساس بوجود تناقض بين طبيعة حركة البناء وما تعنيه من ثبوت وتستلزمه من لزوم وبين مبدأ التقدير وما يعنيه من عدم الوجود فضلا عن اللزوم والثبات . ومن غير شعور بالتفاوت بين مدلول حركة الإعراب وما تتطلبه من تغير . وبين حركة ما قبل ياء المتكلم وما تتصف به من لزوم .

والأمثلة فى هذا المجال أكثر من أن تحصى . وحسبنا هذا القدر اليسير ليشير إلى هذه الخصيصة من خصائص البحث النحوى فى هذه المرحلة وهى خصيصة لها أهميتها البالغة فى البحث النحوى : أصوله

---

(٥٥) انظر كنايةنا : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، والحذف والتقدير فى النحو العربى : الباب الأول .

وفروعه معا . إذ أن طرد الأحكام وما يتضمنه بالضرورة من تعميمها .  
ثم تناقضها مع كثير من الحقائق الجزئية المقررة - خصوصا وقواعد - قد  
ألزم نحاة هذه المرحلة باعتماد التأويل : أصلا من أصول منهجهم في  
تناول خصائص اللغة التركيبية بالتفعيد وتفسيرها بالتعليل معا .

وهكذا كان التأويل في المراحل السابقة نتاج موقف مغاير للتأويل  
في هذه المرحلة . فهو في المراحل السابقة ثمرة الاحترام الكامل  
لنصوص اللغوية : مسموعة ومروية . وهو من أجل ذلك ينصب  
عليها . أو بتعبير أكثر دقة على ما يخالف القواعد منها ، أما في هذه  
المرحلة فهو نتيجة الاحترام الكامل للأصول النحوية ، ومن ثم فإنه يمتد  
من النصوص المخالفة ليشمل القواعد المتغيرة أيضا .

#### **خامسا : التأليف النحوي :**

يكشف تحليل المؤلفات النحوية المنسوبة إلى القرن الرابع وما  
بعده عن حدوث تطور عميق الحدى فيها يبعدها في الشكل عن أساليب  
تأليف المسأورة عن القرون السابقة ، ويتضح هذا التطور بصورة تكاد  
تجسده في مجالين معا : أولهما تبويب الأفكار النحوية ، وثانيهما  
ترتيب المصنفات النحوية .

ويبدو التطور في تبويب الأفكار النحوية جليا إذا قورنت أبواب  
المؤلفات النحوية التي خلفتها مرحلتنا هذه بالأبواب ذاتها التي اصطنعها  
الرحاة في المراحل السابقة . وتكشف هذه المقارنة عن اتساق الأبواب  
نحوية في مرحلتنا هذه بسنتين على جانب كبير من الأهمية .

**الأولى :** أن عنواناتها قد أخذت طابع الاصطلاح ، بعد أن استقر تعامل النحاة معها وذكرهم لها بصورة مجردة عن التفصيلات التي كان من الضروري أن تصحبها لندلالة عليها في المراحل السابقة . تلك التفصيلات التي كانت تمتد أساسا عن « وصف » الحكم النحوي أو الأسلوب اللغوي . أما في هذه المرحلة فقد استغنى النحاة عن هذا الوصف اكتفاء بما يشير إليه من كلمات ما لبثت أن أخذت طابع الاصطلاح الفني . وحسبنا أن نشير إلى عدد من الأبواب النحوية التي يحتويها كتاب سيبويه ، ونقارنها بما استقر في التأليف النحوي من مصطلحات . إذ يعبر سيبويه عن التنازع بقوله : « باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به » ، وعن الاشتغال بقوفله : « باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل » ، وعن الفعل اللازم بقوله : « باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعوله » ، وعن المبنى المجهول بقوله : « باب المفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل » ، وعن النعت السببي بقوله : « باب ما جرى من الصفات غير العلل على الاسم الأول إذا كان الشيء من سببه » ، وعن المفعول بقوله : « باب ما ينصب من المصادر لأنه عذر » .

**الثانية :** أن موضوعاتها قد أخذت طابع الترابط ، فقد كانت الأبواب في المرحلة السابقة تعقد لما اتفق مسائله من الموضوعات اتفاقا كاملا ، ومن ثم كان الموضوع الكلي يشق إلى عدد كبير من الأبواب نيعلم بكل مسائله الجزئية ، وعلى هذا النحو مثلا وجدنا سيبويه يعقد

للاستثناء سبعة عشر باباً ، وإن وأن ثلاثة عشر ، وللترخيم اثني عشر ،  
« وهو تشقيق مبالغ فيه ، يدل على إهدار الروابط الجامعة ورعاية  
الفروق اليسيرة ، ولا نعرف لذلك فائدة ، ولا نحسب أن بنا إليه حاجة  
إلى تشتيت الذهن ، وتعويق الإحاطة والتحصيل » (٥٦) . أما في هذه  
المرحلة فإن المؤلفات النحوية قد برئت من هذا العيب ، ولعل مرد  
ذلك إلى نوع من شمولية النظرة التي تتجاوز الفوارق الجزئية ، والتي  
أفادت النحاة في محاولتهم « تركيب » الأبواب النحوية بعد « تحليل »  
مسائلها التفصيلية في المراحل السابقة .

ومن المرجح أن هذا النمط من التطور في التأليف النحوي كان  
ثمرة التطور الذاتي في النحو ، ومن المستبعد تأثر النحاة في هذا المجال  
بمؤثرات أخرى ، إذ إن طبيعة هذا التطور تؤكد أنه نتيجة معاناة تجربة  
التأليف النحوي ، هذه التجربة التي تبدأ بالوقوف عند المسائل وتحليلها  
وتوقف بالضرورة في تشكيلها ضمن غيرها ، أو مع غيرها ، وتتردد في  
العنونة لها ، حتى يتاح لها أن تنضج باكتشاف الروابط الوثيقة التي  
تجمع بعض المسائل وبعض المصطلحات الدقيقة التي تدل عليها أو  
تشير إليها .

وإذا كان تبويب الأفكار النحوية نتيجة للتطور الذاتي للتأليف ، فإن  
من المؤكد أن ترتيب المصنفات النحوية قد تأثر بشكل جوهري بمؤثرات  
خارجية غير عربية وعلى وجه التحديد بتراث الإغريق كما عرفه العالم  
العربي .

(٥٦) سيويه إمام النحاة : ١٧٩ .

وتحديد دور الفكر الإغريقي في ترتيب المصنفات النحوية يتجلى من مقارنة المؤلفات النحوية قبل هذه المرحلة وبعدها ، وليس من سبيل إلى الحكم على المؤلفات النحوية التي تنتمي إلى المرحلة الأولى من مراحل التفكير النحوي ، إذ لم يحفظ لنا التاريخ منها غير أسمائها<sup>(٥٧)</sup> .  
ومن ثم فإن كتاب سيبويه يعد أقدم ما أثر من المؤلفات النحوية على الإطلاق ، إذ ينسب إلى أوائل المرحلة الثانية ، ومن ثم فإن مقارنة هذا الكتاب بما كتب في مرحلتنا هذه ، يبين إلى أي مدى تأثر ترتيب المصنفات النحوية بالفكر الإغريقي .

والملاحظ - على وجه العموم - أن النظرة العاجلة لكتاب سيبويه تنتهي إلى أنه « ليس له نسق يجرى عليه في ذكر أبوابه »<sup>(٥٨)</sup> فإن الكتاب « خال من المقدمة ومن الخاتمة ، وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده »<sup>(٥٩)</sup> . وقد يؤيد ذلك التناول السريع لموضوعات الكتاب . فإن الكتاب بدأ « بأشئ من الموضوعات ، يمهد بعضها للنحو ويقدم بعضها الآخر بين يديه ، وخص كلا بياب ، فتكلم عن أقسام الكلمة ، وعلامات الإعراب والبناء والمعرب والمبني . وعن المسند والمسند إليه ، وعن أحوال اللفظ مع معناه اتفاقا واختلافا ، وعن الأعراض التي تصيب اللفظ من الحذف والاستغناء والتعويض ، وعن علاقة المعنى في استقامته وإحاطته ، وفي

---

(٥٧) انظر : تاريخ النحو العربي ، ص ٧٦ وما بعدها .

(٥٨) كشف الظنون / ٢ / ٢٨١ .

(٥٩) القواعد النحوية ٢٦١ .

حسنه وقبحه بتأليف الكلام ونظمه وعمما يحتمل الشعر من  
الضرائر»<sup>(٦٠)</sup>. ثم يتناول سيبويه بعد ذلك على الترتيب : اللّازم  
والمتعدى ، ما ينصب مفعولين أو أكثر ، ضمير الشأن ، التنازع في  
العمل ، الاشتغال ، الإلغاء ، البدل ، عمل اسم الفاعل ، عمل  
المصدر ، الصفة المشبهة ، المصدر ، أسماء الأفعال ، حذف العامل ،  
التحذير ، المفعول معه ، المفعول المطلق ، المفعول لأجله ، الحال ،  
الظرف ، العجز ، التوابع ، النعت السببي ، علم الجنس ، المبتدأ ، إنَّ  
وأخواتها ، كم ، النداء ، الندبة ، الاختصاص ، الترخيم ، لا النافية  
لنجنس ، الاستثناء ، الضمير ، أي ، المضارع ، النواصب والجوازم ،  
أنَّ وأنَّ المشددتين ، أنَّ وإنَّ المخففتين ، أم : أو ، ما ينصرف وما لا  
ينصرف ، الإضافة ، التثنية ، الجمع ، الإضافة إلى ياء المتكلم ،  
التصغير ، حروف القسم ، حذف تنوين العلم إذا وصف بابن ، التون  
الثقيلة والخفيفة ، الفعل المضعف ، المقصور والممدود ، العدد ، بناء  
الأفعال ، الإمالة ، همزة الوصل ، التقاء الساكنين ، الوقف ، حروف  
الزوائد ، الإعلال والإبدال ، الإدغام .

ولكن النظرة الفاحصة ترى وراء هذا الشتات نوعا من النظام ،  
يصدر عن مراعاة « العامل أولا وأخيرا ، فقد نظر (سيبويه) في الجملة  
حين تكلم عن المسند والمسند إليه ، فإذا هي فعلية واسمية ، فتكلم  
عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل ، وعني بذلك المرفوع في  
حاله السائلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من

(٦٠) انظر : كتاب سيبويه ١ / ٢ - ٨ .

منصوبات ظن وأحواتها ، ثم نكلم عن الفعل المحذوف والفعل  
المذكور وأنواع ما ينصبان من الفعلين وعن اشتمالات المصدر وما  
حمل عليه أخذا على عادته من التثبع والاستقراء ، ثم تكلم عن عامل  
الجر وطبق أعماله على التوابع ، وصار من هنا إلى آخر النوع الآخر من  
الجملة وهو الجملة الاسمية ، فتكلم عن الابتداء ونواسخه واستطرد إلى  
الأدوات التي تجرى على شبه منها في العمل (٦١) .

معنى هذا أن محور النظام الذي سار عليه كتاب سيبويه هو مراعاة  
نوع الصيغ التي يتألف منها الكلام وليس لحظ عملها فحسب ، وهو ما  
عبر عنه الأستاذ على النجدي بملاحظة العامل نفسه . وهذا الترتيب وإن  
بدا مشوشا إلى حد ما في كتاب سيبويه فإن فكرته التي يصدر عنها  
صحيحة ، إذ من الواجب في مجال تحليل التراكيب دراسة الصيغ ذاتها  
دون الاكتفاء ببيان آثارها الإعرابية وحدها . فإن في تصنيف الأبواب  
على حسب الآثار الإعرابية وقوف عند « شكل » هذه الآثار دون تحليل  
دقيق لمقدماتها ، ثم إنه فوق ذلك لا يراعى غير ظاهرة واحدة ، هي  
ظاهرة التصرف الإعرابي ، ويهمل ما سواها من ظواهر اللغة التي ينبغي  
أن تلحظ آثارها في مجال التصنيف كما تراعى بالضرورة في مجال  
التقنين .

وهذه النتيجة التي ينتهي إليها تحليل كتاب سيبويه يؤكدها أيضا ما  
أثر من كتب عن نحاة المرحلة التي ينتمي إليها سيبويه ، كالأخفش  
وقطرب والفراء وثعلب والمبرد وغيرهم من نحاة القرن الثالث الهجري .

(٦١) سيبويه إمام النحاة ١٧٨ - ١٧٩ .



وترتيب المصنفات النحوية في المرحلة الثالثة يختلف إلى حد بعيد عن هذا الترتيب ، والاعتبار الذي يصدر عنه موقف النحاة في هذه المرحلة يتناقض مع الفكرة التي أخذوا بها في المرحلة السابقة ، فإن النحاة قد بنوا موقفهم هنا على أساس مراعاة أثر العوامل ، فجعلوا ملاك ترتيب الأبواب التشابه في شكل الحركة الأخيرة دون أن يعبأوا بأية مؤثرات أخرى . ومن ثم فإن الترتيب المتبع بين النحاة في هذه المرحلة - حتى لا يكاد يختلف - يبدأ بذكر مجموعة من المقدمات العامة التي تناول الكلمة والكلام وأقسامهما والإعراب والبناء وأنواع كل منهما ثم يتلو هذه المقدمات ذكر الأبواب النحوية مرتبة على حسب حركتها الإعرابية ، بدءا بالمرفوعات تعقبها المنصوبات ثم المجرورات ، وأخيرا المجزومات . وفي داخل هذه الإطارات العامة يقدم النحاة أحكامهم وآراءهم ، لا يكادون يختلفون في ترتيبها ، وإن اختلفوا - في بعض الأحيان - فإن خلافتهم محصورة في بعض الجزئيات والتفاصيل .

ومن الواضح أن ترتيب المصنفات النحوية في المرحلة السابقة يضع في الحسبان عددا من الاعتبارات التي يجمعها ما اصطلاحنا عليه «بتحليل الصيغ» ، على حين لا يعني التقسيم والترتيب في هذه المرحلة بغير الاتفاق في شكل الحركة ، وإذن فإن التقسيم السابق - وإن بدا في التطبيق إلى حد ما غير مكتمل - فإن فكرته أقرب إلى لحظ الخصائص الموضوعية ، وهي إحدى السمات الواضحة في المنهج الإسلامي . علي حين لا يشير الترتيب - في مرحلتنا هذه - إلى شيء من هذه الخصائص ، إذ كل ما يلتفت إليه هو مدى الاتفاق في « الشكل » بغض

النظر عن دوافع هذا الاتفاق . وبضمنية هذه الحقيقة إلى الحقائق المختلفة التي تتآزر على تأكيد دور المنطق الإغريقي في الأصول النحوية - وقد وقفنا عندها في الصفحات السابقة - يصبح من الميسور تصور هذا التغيير في ترتيب المصنفات النحوية على أنه بعض ما للتراث الإغريقي من تأثير في شكل هذه المصنفات فضلا عما له من آثار في مادتها ومنهجها معا .

### خلاصة :

في ختام هذا الباب لا يفوتنا أن نسجل عددا من الحقائق لا مناص من ذكرها .

### الحقيقة الأولى :

أن تأثر المناهج النحوية بمؤثرات إغريقية لا ينفي تأثر النحو في جملة بمؤثرات أخرى ، فمن المحقق أن كثيرا من الجزئيات النحوية كان ثمرة الاتصال المباشر حيناً وغير المباشر أحيانا بين النحاة وبين اللغات : الفارسية والعبرية والسريانية (٦٢) . ومن المقطوع به أن اللغة السريانية بصفة خاصة قد أثرت تأثيرا كبيرا في النحو العربي ، إذ كانت في فترة طويلة الوسيط الذي انتقلت بوساطته كثير من الاتجاهات الفكرية الإغريقية إلى اللغة العربية (٦٣) ، ومن ثم كان في مقدور المسفكرين

---

(٦٢) انظر : القواعد النحوية ٢٥١ - ٢٥٣ ، وعلى الرغم من أن كثيرا من صور التأثير والتأثر التي ذكرها المؤلف تعود إلى اتفاق الظواهر اللغوية فإن من بينها ما يشير إلى عدد من القواعد النحوية .

(٦٣) انظر مثلا : اللمعة الشبيهة ١ / ٢٠٣ - ٢٠٥ .

العرب - ومنهم النحاة - أن يتصلوا بالفكر اليوناني بصورة غير مباشرة قبل أن يتاح لهم الاتصال به بشكل مباشر عن طريق المترجمات . ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا سبيل إلى عد هذا التأثير ونحوه من قبيل التأثير في مناهج التفكير النحوي ، إذ ظلت دائما نتائج الاتصال محصورة في نطاق بعض الجزئيات لا تتجاوزها إلى الأصول ، وبذلك لم يتح لغير الفكر الإغريقي أن يؤثر بوضوح في الأصول النحوية .

### **الحقيقة الثانية :**

أن تأثر الأصول النحوية بمؤثرات غير عربية قد تم بعد مرحلة طويلة من الصراع بين خصائص المنهج الذي كان متبعاً في البحث النحوي منذ نشأته - وهو في جوهره مستمد من الخصائص الفكرية للمنهج الإسلامي - وبين الفكر الإغريقي ، ولم يصحب هذا الصراع نشأة التفكير النحوي بل تأخر عنه قرابة قرن ظلت فيه الأصول النحوية مستقلة عن التيارات الفكرية غير العربية . ومن ثم فإن أصالة منهج البحث النحوي حتى أواخر القرن الثاني الهجري - شأنها شأن أصالة نشأة التفكير النحوي جملة - لا مجال للتردد في القطع بها ، فإن كل الظروف والملايسات تعترف بها ، كما أن تحليل كافة الحقائق الموضوعية يسلم إليها .

### **الحقيقة الثالثة :**

أن عدم وعى النحاة بخصائص المنهج الإسلامي الذاتية وخلطهم بين المقومات الإسلامية والعناصر الإغريقية قد أسهم إلى حد كبير في

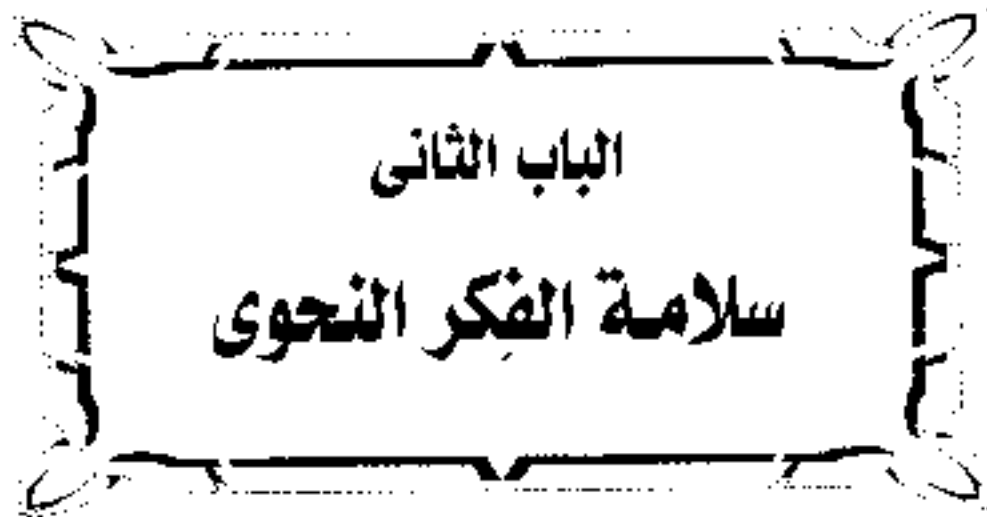
استقرار الأساليب اليونانية في التفكير النحوي ، بحيث لم نجد محاولة واحدة لتقويم الأصول النحوية بغية رفض السيطرة الفكرية للثقافة اليونانية على هذه الأصول وتجريدها منها ، على حين كان إدراك علماء الكلام والأصول للفوارق العميقة التي تفصل وتميز المنهج الإسلامي عن المنهج المنطقي الميتافيزيقي الإغريقي سببا في بقاء مدرسة فكرية ظلت ترفض التأثير المنهجي للثقافة اليونانية في هذين العلمين حتى عصور متأخرة .

#### الحقيقة الرابعة :

أنه إذا كان التحليل التاريخي قد كشف عن أصالة المناهج النحوية في فترة من الفترات ، وأثبت تأثر هذه المناهج بمؤثرات أجنبية في فترة أخرى ، فإنه لم يحدد موقفا من صلاحية هذا المنهج أو ذاك للأخذ به أو رفضه . ذلك أن الرصد التاريخي للظواهر يهتم بتسجيل كل الحقائق التاريخية - وإن هانت - لتشكيل صورة الوقائع كما حدثت ، أو أقرب ما تكون إلى حدوثها ، وكل -جزئية في هذا المجال لها قيمتها لمساعدتها في تشكيل الحقيقة التاريخية ورسم أبعادها . والأمر كذلك في التحليل التاريخي للأفكار ، فإن لكل فكرة قيمتها التاريخية من حيث دلالتها على حقيقة بعينها أما القيمة الدائمة التي تجاوز الحقل التاريخي لفكرة ما ، أو لظاهرة بأسرها فإنها تتوقف على التحليل الموضوعي لها ، ومن ثم فإنه لا فكاك من تحليل سلامة المناهج النحوية للكشف عن مدى صلاحيتها .

وهذا هو موضوع الباب التالي .





الباب الثاني

سلامة الفكر النحوي



## بين يدي الباب

إن قضية تحديد مدى سلامة شيء ما ، أو صلاحية أمر من الأمور لمجابهة حدث من الأحداث ، ليست قضية بسيطة حتى على المستوى الاجتماعي وحده ، بل إنها بالضرورة تعبر عن موقف مُركَّب وكُلِّي من خلال معاناة شكل من أشكال هذا الموقف بصورة جزئية . وأهم العناصر المكونة لذلك الموقف الكلي :

**أولاً :** حتمية وجود قانون شامل ومفصل وصريح للاحتكام إليه في القطع بسلامة هذا الأمر أو ذاك ، أو عدم سلامته .

**وثانياً :** إدراك دقيق لكل جزئية من جزئيات الموقف الخاص ، وروية واضحة لطبيعة العلاقات التي تشد عناصره بعضها إلى بعض ، وفهم كامل لنوعية التأثير والتأثر المتبادل بينها ، والمحدث آخر الأمر شكل الموقف الخارجي وما وراء هذا الشكل من مسارب أيضاً . وبغير استكناه كل ما يتصل بالموقف الخاص من حقائق وأوهام وأساطير يستحيل تصور العدل حتى على المستوى الاجتماعي ، وبدون وجود حَيٍّ للقانون يحتكم إليه في كافة الأحداث والوقائع الحاكم والمحكوم معا يصبح العدل - اجتماعياً - شعاراً زائفاً فضفاضاً يسع كل المتناقضات .



قضية السلامة إذن قضية معقدة على المستوى الاجتماعي ، لأنها في جوهرها قضية عدالة . وهي على المستوى الفكري النظري المجرد أكثر تعقيدا ، لأنها تتطلب اليقظة الذهنية البالغة الحدة ، للترقية بين ما يصلح لتقديم إضافة ما لشكل الحقائق أو مضمونها وبين قيمة الحقائق كلها ، وبتعبير آخر : التفرقة بين ما له قيمة تاريخية وما ليس له هذه القيمة ، ثم بين ما له قيمة تاريخية من ناحية وقيمة مطلقة من ناحية أخرى . ومعنى هذا أن رصد الحقائق تاريخيا بما فيه من تحليل علاقاتها وتسجيل دلالاتها عمل بالغ الأهمية ، ولكنه يظل محصورا في إطار الحقائق التاريخية ، ومن ثم لا تعدو قيمته حقلها التاريخي . الذي يظل - على أهميته - شكلاً نسبياً ومحتملاً للوجود الإنساني . ويظل من السحتم استخلاص ما في الحركات التاريخية من قيم مطلقة ، هي وحدها التي يستطيع بها الإنسان تأكيد وجوده الحي الفعال المؤثر في واقعه ، وعلى امتداد أيامه المقبلة أيضا .

وقضية السلامة في مجال البحث النحوي المنهجي في اللغة العربية أكثر تعقيدا وأعمق صعوبة من كل ما يمكن علاجه في الفكر العربي من قضايا ، لأنها بالإضافة إلى ما تحتاجه من بصر ذهني نافذ لتقويم كافة الحقائق التاريخية موضوعياً ، تحتاج إلى منهج لغوي يتصف بالكلية والشعرل والدقة ، ويتسم بصلاحيته للوفاء بالاحتياجات المباشرة للخصائص الإنسانية والقدرية التاريخية للغة العربية .

وليس الفكر النحوي - كما تحددت ملامحه وتكشفت أصوله من قبل - بقادر على تلبية هذه الاحتياجات ، فإن طبيعته المعبرة عن مراحل

بعينها فى الفكر الإنسانى تقصر قيمته بشكل عام على مراحل تاريخية ،  
وتجعل من كل محاولة لمدّها إلى غير نطاقها عملاً ساذجاً يصدر عن  
افتراض تجمد ما تعبر عنه اللغة من نشاط اجتماعى وذهنى معاً .

والأمر فى المناهج اللغوية المعاصرة أشد صعوبة ، فإنها نتاج  
التطور الحديث فى الفكر الإنسانى ، ثم إنها أيضاً تتسم بالعملية التى  
تكاد تجعلها تشبه المناهج التجريبية ، بل إنها تطبق بالفعل هذه المناهج  
فى بعض مستويات التحليل اللغوى ، ثم هى - فوق هذا كله - قد  
أثبتت القدرة على ممارسة التحليل اللغوى فى لغات شتى ، وبذلك  
أصبحت مناهج علمية وإنسانية معاً ، فمن العبث تجاهلها وعدم الأخذ  
بها فى اللغة العربية . ومن ثم فإن قياس مدى سلامة الفكر النحوى  
ينبغى أن يكون إليها ، ولا ينبغى أن يصدنا عن الأخذ بنتائج هذه المناهج  
من أساليب موضوعية للبحث العلمى حساسية فكرية أو تعصب عقدى .  
وفى الحق أن هذا جانب من الحقيقة ، ولكن ثمة جوانب أخرى  
لا ينبغى إغفالها ، ولا يتسم التناول بالعلمية والموضوعية معاً بغير  
الوقوف عليها واستيعاء دلالاتها .

**وأول هذه الجوانب :** أن الحقيقة البارزة فى حياة العربية الفصحى ،  
والتي يجب وضعها فى الاعتبار فى أى بحث فيها على أى مستوى من  
مستوياتها - وبخاصة مستوى التركيب - هو التحامها التحاماً يكاد يكون  
عضوياً بالنص القرآنى . وقيمة القرآن مطلقة وليست تاريخية تقتصر به  
عند مراحل بعينها فكرياً واجتماعياً . ومن ثم فإنه يتصف بالبقاء  
وإندوام . ولذلك فإن لغته التى صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة

الامتداد . ومن هنا فإن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف - أو يجب أن تختلف - عن نقطة البدء في دراسة أية لغة أخرى . وإذا كان من الممكن في لغات أخرى كالانجليزية أو الفرنسية أو الروسية مثلا أن تقسم إلى مراحل تختلف صوتيا وتركيبيا ودلاليا ، وتصور كل مرحلة منها عصرا محددا بخصائصه الفكرية والثقافية المنعكسة عن واقعه الاجتماعي المتصل بنوع روابطه وعلاقاته الاقتصادية - فإن العربية الفصحى يجب أن تظل أكثر ثباتا من كل تطور سياسي واجتماعي في مجال التركيب بخاصة ، حتى يمكن الاطمئنان إلى بقاء النص القرآني ، كما أريد له أن يكون: نصا لغويا معبرا عن القيم الكلية للعقيدة الدينية .

**والجانب الثاني :** أن ابتكار منهج ما موقف حضاري ، ويتصل أوثق الاتصال بروح الحضارة حتى ليتمكن اعتباره معبرا عنها في المجال العلمي المحدود الذي يتناوله وينصب عليه : فالمنهج المنطقي يعبر في دقة عن خصائص الحضارة اليونانية ، وهي حضارة القلة المستغنية بعمل الكثرة ، والمستمتعة إلى أبعد غايات الاستمتاع باللهو والفراغ والترف ، والبحث العلمي عندها من قبيل الترف العقلي ، وسبك القضايا النظرية في دقة عمل لا ينفصل عن المتعة المادية ، فهو نتاجها من ناحية ، وموصل إليها بشكل أو بآخر من ناحية أخرى . وجوهر الحضارة اليونانية الانفصال بين الفكر والمجتمع ، وقبول كافة الأخطاء في النظام الاجتماعي على أنها حقائق مبررة قدرها وتاريخيا . ولذلك ليس غريبا أن يكون جوهر الفلسفة والمنطق اليونانيين الانعزال بشكل حاسم

عن كل مضمون اجتماعي وفراغهما من كل دلالة على العناية بهذا المضمون بصورة أو بأخرى . والأمر كذلك في الحضارة المعاصرة والمناهج المعبرة عنها فإن الوضعية المنطقية مثلاً تعكس بأصالة روح النظام الرأسمالي ، وهو نظام يقوم على أساسين : أولهما الفرد في مقابل المجتمع ، وثانيهما انفصال الحرية السياسية عن الحرية الاجتماعية . . وهذا العزل للحقائق المترابطة والكلية، وهذا التفتت في البوحدات المتصلة بالطبيعة هو محور منهج الوضعية المنطقية الذي يرى أنه لا سبيل إلى تحليل حقيقة من الحقائق إلا بعزلها إلى مجموعة ألفاظ ، ثم إنه لا مجال لفهم هذه الألفاظ إلا بتناول كل لفظ منها مستقلاً عن باقيها . وتعتبر المادية الجدلية عن النظام الاشتراكي الماركسي ، الذي يعكس دعامتى النظام الرأسمالي ، فالمجتمع عندها قبل الفرد ، ورغيف الخبز عندها قبل تذكرة الانتخاب . وعلى الرغم مما فطن إليه هذا المنهج من وحدة والظواهر واتصالها فإنه يقف عند المادى منها فحسب . وعلى الرغم مما أدركه أيضا من حدوث عدد من التغيرات والتحولات فيها فإنه لم يفتن إلى دور الفكر في إحداثها أو الاستجابة إليها ، ولذلك كان محور المادية الجدلية يلتقى مع جوهر النظام الماركسي ويعبر عنه : المادة قبل الفكر ، والمادة مؤثرة في الفكر ، ومن ثم كان التفسير الاقتصادية للتاريخ ، والتفسير الماركسي للأديان ، والتحليل المادى للمجتمع ، والاهتمام بتغيير علاقات الإنتاج ، كان كل ذلك نتائج ضرورية وحتمية فى المادية الجدلية .

ترى . . . ما الموقف الحضارى الذى تعبر عنه المناهج اللغوية

المعاصرة ؟

إن هذه المناهج - على الرغم مما بينها من اختلاف في العديد من أساليب التحليل اللغوي - تتفق على ضرورة الفصل الحاسم بين المراحل التاريخية للغة التي تدرسها ومن غير العلمي فيها أن تدرس اللغة وتجلل دون تقسيمها إلى عدد من التقسيمات ذات الخصائص الموحدة أو المتقاربة . ونحسب أن هذا الموقف لا يسكن أن يعنى إلا أن طبيعة العلاقة التي تربط المجتمعات اللغوية (غير العربية) بماضيها تنحصر في مجرد الروابط التاريخية . وأنه ليس ثمة دوافع خاصة تدعو إلى الارتباط العضوي بالتاريخ ، إذ إن الواقع يستوعب كل اهتمامات البشر ويستقطب كافة جهودهم . وهو ما يختلف فيه المفكر العربي الإسلامي ويتردد في قبوله ، فإن العلاقة بين المجتمع المسلم والماضي لا تنحصر في إطار تاريخي بحت ، بل إن معاشية المسلم لواقعه تنطبع إلى حد كبير بما يستوحيه من حياة الأسلاف ، وبخاصة حياة الرسول وصحبه . وليست المسألة قصراً على المواقف الفردية ، بل إن أشكالاً كثيرة من النشاط الاجتماعي تتسم بالشكل الإسلامي الذي يكاد يلغى عنصر الزمن ويجعل التاريخ حياً .

وهكذا . . . إذا كان الموقف العلمي يتطلب بالضرورة الفصل المرحلي في تاريخ اللغات المختلفة بين فترة وأخرى ، فإنه ضروريه بما يستلزمه من لحظ الظروف الموضوعية يستوجب وحدة المراحل التاريخية في تحليل لغة القرآن : العربية الفصحى .

لذلك كله نحسب أن منهج التحليل الذي اقترحنا الأخذ به من قبل<sup>(١)</sup> ، عن وعى بما في التراث من أصيل ينبنى الحفاظ عليه ، وما

(١) الحذف والتقدير في النحو العربي ٣٩٢ وما بعدها .

فيه من زائف يجب التخلص منه . وعن إدراك بما فى المناهج المعاصرة من جديد يتلاءم أسلوبا مع الخصائص الموضوعية للغة العربية ، ولا يتناقض معها غاية . نحسب أن هذا المنهج أكثر المناهج صلاحية للأخذ به فى البحوث التركيبية للغة العربية . وعليه هذا المنهج تعتمد على ركائز من الالتصاق الكامل بالواقع اللغوى ، والالتزام بما فيه من ظواهر دون تحريف أو تغيير . وغاية الباحث التحوى فيه تحليل الصيغ والتركيب والأساليب المتممة إلى مستوى اللغة الفصحى بغية الوصول إلى ما تلتزم به من قواعد ، وما يطرد فيها من خصائص ، دون أن يفرض عليها صورة عقلية ، أو يفترض فيها بناء منطقيًا .

ويتم تحقيق هذه الغاية على مرحلتين متضافرتين :

**الأولى :** تصفية المادة اللغوية موضوع الدرس والتحليل والاستنباط ، حتى لا يختلط التراث اللغوى فيها بالخصائص اللهجية . واللغة التى يدرس النحو العربى قواعدها هى اللغة الفصحى ، ومن ثم يجب أن نفصل بين النصوص المنسوبة إلى هذه اللغة وبين تلك التى تحمل خصائص لهجية . كما ينبغى ألا يوضع فى الاعتبار فى التعيد النحوى إلا نصوص الفصحى وحدها .

ومفتاح التفرقة بين الفصحى واللهجات الموقف اللغوى ، إذ هو الذى يفسر النص ويحدد مكانه من اللغة أو اللهجة : فإذا كان الموقف اللغوى يفرض - مراعاة لاعتبارات معينة - لغة مشتركة ، فمن الطبيعى أن تكون اللغة المقولة فى هذا الموقف بريئة من الخصائص اللهجية . أما إذا كان الموقف لا يفرض تلك اللغة ، لأن الأطراف

المشاركة فيها لا تتطلبها، فمن الممكن أن تنسرب إلى التعبير بعض الخصائص اللهجية : صوتية أو دلالية أو تركيبية ، أو هي جميعا .

**والثانية :** دراسة المادة اللغوية المصفاة التي أنتجتها المرحلة السابقة دراسة تتسم بشمول النظر ، وتنتهي إلى تحقيق الاتساق في القواعد ، ولا يتم هذا الاتساق في القواعد إلا بملاحظة خصائص التركيب الجوهرية لا سماته الخارجية وحدها . ومن ثم يمكن أن تدرس التراكيب على مستويين (٢) .

**١- المستوى الأفقى :** ويتم فيه دراسة التراكيب دراسة أسلوبية ، أى يحدد الموقف اللغوي وما يتطلبه من أساليب خاصة في التقعيد .

**٢- المستوى الرأسى :** ويتم فيه تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ومفردات ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، ثم دراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة .

وواضح أن هذا المنهج لا يرفض التطور العلمى العالمى ، بل يفيد منه ، ولكن دون تبعية تلغى مراعاة الخصائص الموضوعية للغة وللفكر وللحضارة جميعا .

وواضح أيضا أن المناهج النحوية التقليدية التى حكمت الفكر النحوى كما تكشفت معالمها فى دراساتنا السابقة (٣) لا تتفق كثيرا مع

---

(٢) انظر نموذجا لتطبيق هذا المنهج فى حل قضية العامل النحوى فى : الحذف والتقدير ٣٥٩ - ٣٦٢ .

(٣) انظر مؤلفاتنا : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى - الحذف والتقدير فى النحو العربى - مناهج البحث عند النحاة العرب - أصول التفكير النحوى - تاريخ النحو العربى .

هذا المنهج . بل إنها تختلف معه إلى درجة التناقض : فليس في تلك المناهج فصل بين مستويات الأداء اللغوي ، إذ يخلط النحاة بين ما ينسب إلى اللغة وما ينتمي إلى اللهجات . كذلك لم يفتن النحاة إلى ضرورة اتسام بحثهم في الظواهر اللغوية وتقعيدهم لها بالنظرة الشاملة ، بل كان تناول الجزئي مع طرد الأحكام أسلوبهم في التقنين والتفسير معاً . ثم إنهم فوق هذا كله لم يقفوا عند مرحلة تحليل الظواهر ، بل تجاوزوها إلى تقديم محاولات شتى لتعليلها ، متأثرين في ذلك أولاً بتعصبهم للغة وتقديسهم لها ، وثانياً بالنظرة الفلسفية التي تبحث عن علة الوجود في كل ما هو موجود ، وعلة العدم فيما ليس له وجود . ولهذا كله يتسم الفكر النحوي العربي بعدد من الأخطاء الجوهرية ، وأهم هذه الأخطاء :

**أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي .**

**ثانياً : تناول الجزئي وطرد الأحكام .**

**ثالثاً : التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية .**

وسنخصص كل خطأ من هذه الأخطاء بتحليل يكشف مظاهر وجوده وما له من آثار في الفكر النحوي ومناهجه .

★ ★ ★





## الفصل الأول

### الخلط بين مستويات الأداء اللغوي

ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب ، وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة وتدلل على تصور محدد لها ، تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القبلية وبين ما يتمي إلى اللغة الفصحى ، واعتبار الكل لغة واحدة ، محددة الخصائص متحدة المستوى . وهذا الموقف يعنى أن اللغة ليست مستوى واحداً يتميز بخصائصه الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية عن كل لهجة من اللهجات على حدة ثم عن اللهجات فى مجموعها ، وإنما هي مجموع اللهجات القبلية ذاتها .

والذى يكشف هذا التصور ويدل عليه مواقف النحاة أنفسهم فى عصر الاستشهاد النحوى ، فقد كانوا يلجأون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم « المادة اللغوية » من كل سبيل : بالرحلة إلى البادية ، وبالأخذ عن البداية الراحلين إلى المدن ، وكان السماع أهم الأساليب التى أعانتهم فى هذا المجال . وهم فى سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التى أعانتهم فى هذا المجال . وهم فى سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة

وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها ، كذلك لم يفرقوا بين إنسان وآخر من الناطقين باللغة !! وهكذا أباح لهم منهجهم أن يسمعوا من النساء والصبيان والمجانين أيضا <sup>(١)</sup> دون أن يفتنوا إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية تميز فيما يسمعون بين المستويات اللهجية ومستوى اللغة الفصحى .

وقد أكد هذا التصور بعد ذلك مواقف النحاة عقب عصر الاستشهاد، فإنه إذا كانت مواقفهم في ذلك العصر تشير إلى هذا التصور فإن كتاباتهم الصريحة بعده تقطع به . وحسبنا أن نشير إلى ما ذكره ابن جنى في كتابه الخصائص ، في الفصل الذي عقده تحت عنوان : « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » <sup>(٢)</sup> ويعنى باللغات : اللهجات القبلية المنتشرة بين القبائل العربية . فهو يصدر الفصل بقوله : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك ، لأن لكل من القوميين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها . لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسابها . فأما رد إحداهما بالأخرى فلا . . . هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما

(١) المزهر ج١ / ص ١٤٠ ، داعي الفلاح لسخبات الاقتراح : ورقة ٧٦ .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ١٠ - ١٢ .

وتكثر الأخرى جدا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً (٣) .  
على أن هذا الأخذ ليس على سبيل الإلزام ، إذ يجوز أن يستعمل ما  
يشاء من اللهجات بما فيها تلك اللهجة الضعيفة بما يميزها من خصائص  
حتى في كافة مجالات التعبير الأدبي بما في ذلك التعبير الفني ، دون أن  
يكون تعبيره غير فصيح . صحيح أنه يستحسن أن يتخير المتكلم ما  
يقوى ويشيع من اللهجات (٤) ، بيد أنه إذا استعمل اللهجات الضعيفة  
«لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئاً لاجود اللغتين ،  
فأما إذا احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعى  
عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا . ويقول على  
مذهب من قال كذا : كذا » (٥) ويختتم ابن جني هذا التقرير الصريح  
بكلمته القاطعة : « وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من  
لغات العرب مصيب غير مخطئ » (٦) وهو يعنى بالضرورة كونه مصيباً  
في حديثه بالعربية الفصحى غير مخطئ في خصائصها .

وتصور النحاة للغة على هذا النحو يمتد بصورة حتمية عن فكرة  
ثابتة في يقينهم لم يتح لهم أن يناقشوها ، ومن ثم لم يتيسر لهم أن  
يتبينوا زيفها . وهي فكرتهم الخاصة عن « السليقة اللغوية » . فقد ظنوا  
أنه ما دامت اللغة العربية سليقة عند العرب فمن الطبيعي أن يكون كل  
الكلام لكل عربي خالص العروبة غير متأثر بعوامل أجنبية - عربياً ، أي

(٣) الخصائص ٢ / ١٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الخصائص ٢ / ١٢ .

(٦) المصدر نفسه .

متسمًا بالظواهر والخصائص التي تميز الفصحى عن غيرها . وقد بنوا فكرتهم هذه على تفسيرهم الخاطئ لمفهوم « السليقة » ، هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم والجنس ، ويردون عليها إليهما لا إلى الدربة والمران والمعاناة . وحسبوا أنه ما دام دم العربي خالصًا من الاشتراك ، والحياة العربية بريئة من شوائب العجمة فمن المحتمل أن يكون النشاط اللغوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هذه الظروف عربيًا صحيحًا فصيحًا . يستوى في صحته الصبيان الأعرار والشيوخ المهرفون والمجانين والنساء مع غيرهم من الفنانين والشعراء ذوي القدرة على ممارسة الإنتاج الفني الرفيع ، إذ إن صفة السليقة مشتركة بينهم جميعًا . وهي تنضى أن يكون كلامهم كله فصيحًا ، سليماً من الخطأ ، معتمداً في ميادين البحث اللغوي على تعدد مستوياتها واختلاف مناهجها ، وفي المقدمة منها مستوى التركيب والتحليل النحوي له .

وهكذا يجب أن يوضع في الاعتبار - في تصور اللغويين العرب - تلك الحقيقة المقررة عندهم عن مفهوم اللغة ، ومن ثم يجب أن يلحظ في تعيد ظواهرها وتفسيرها معاً أن تتشكل وفقاً لنظمها وطبقاً لظواهرها جميعاً .

وقد كان لهذا التصور الخاطئ للغة آثاره البعيدة في دراساتها . على تعدد مستوياتها وتنوع أساليبها ، فإن آثار الخلط بين الخصائص المختلفة للغة النصحى واللهجات القبلية موجودة في كافة مجالاتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضاً . وسنكتفي بالإشارة إلى

تأثير هذا الخطأ المنهجي في مستويات الأصوات والصيغ والدلالة المعجمية ، على أن تفصل ما له من آثار في البحث النحوي ومناهجه .

### (أ) التأثير في الأصوات :

ترك تفهم اللغويين العرب لغة وتصورهم لها على أنها مجموع اللهجات القبلية آثارا شتى في دراسة أصوات العربية الفصحى وتحديد خصائصها . ويمكن رصد هذه الآثار في مجالين :

**أولهما :** اعتبار الخصائص الصوتية اللهجية ظواهر لغوية ، تنتمي إلى اللغة الفصحى في نفس الوقت الذي تنتسب فيه إلى اللهجات . ويجوز لذلك استخدامها في مستوى اللغة وفي مستوى اللهجة جميعا . فهي تسم باللهجية من حيث شيوعها بين أبناء قبيلة بعينها ، وهي تتصف باللغوية من حيث إن اللهجة جزء من اللغة ، وأنه يصح بإضراد نقل الظاهرة من الجزء إلى الكل .

ومن الحق أن نقرر أن هذه الثنائية في وضع الظاهرة الصوتية أو هذا الازدواج في تشكيلها وتصنيفها شائع في البحوث اللغوية . بحيث يمكن دون كبير تجوز أن نرغم أنه يمتد إلى كافة الظواهر الصوتية للهجات العربية . فهي ظواهر لهجية ولغوية معا بهذا الاعتبار الذي سبق تحديده . وعلى هذا الأساس يجوز في الفصحى مثلاً زيادة سين على كاف المؤنث وقفا ، قياساً على أن من العرب من يقول : مررت بكِيساً ، ونزلت عليكِيس<sup>(٧)</sup> . ويجوز فيها كسر فاء : « كل ما كان وسطه

(٧) سر صناعة الإعراب / ١ / ٢١٤ .

حرف حلق مكسوراً . كقولك : « بَعِير ، وَرَغِيف ، وَرَحِيم ، وَهِيَ لُغَةٌ  
بَنِي تَمِيم »<sup>(٨)</sup> . بل من اللغويين من أجاز كسر فاء (فَعِيل) وإن لم يكن  
فيه حرف حلق ، اعتماداً على أن من العرب من يقول : كَثِير ، وَكَبِير ،  
وَجَلِيل ، وَكَرِيم ، وما أشبه ذلك بالكسر<sup>(٩)</sup> بل يجوز فيها أيضاً ما  
كان نطقاً لأفراد ، طالما كان ممكناً التثبت من نسبتهم والتأكد من نقاء  
دمهم . وكأن اللغة - بهذا الاعتبار - أضحت مجموع النشاط الكلامي  
لكافة أبناء الجنس العربي ، وحسبنا أن نذكر هنا ما قرره ابن جنى من  
عدم جواز قلب الشين المعجمة سيناً مهملة ، مع ورود ذلك في قول  
سحيم<sup>(١٠)</sup> :

**فلو كنت ورداً لونه لعسقتي ولكن ربي سانني بسواديا**

لأنه إنما قلب « الشين سينا لسواده ، وضعف عبارته عن الشين ،  
وليس ذلك بلغة ، وإنما هو كالتثغ »<sup>(١١)</sup> أي أنه نوع من العيب الناتج  
عن طول الممارسة للنطق بالخاص لبعض الأصوات ، ولو لم يكن  
كذلك لصح الأخذ به واعتباره ، ثم القياس عليه في اللغة الفصحى !!

وعلى الرغم من الاضطراب والخلخلة في رصد الظواهر الصوتية  
فإن اللغويين العرب قد استطاعوا أن يردوا عدداً منها إلى قبائل بعينها ،

(٨) تثيف اللسان وتلفيح الجنان ٢٢٧ .

(٩) انظر : المصدر السابق .

(١٠) هذه رواية سر الصناعة ١ / ٢١٤ ، وهي تتفق مع ما يعرف عن مميزات لهجة سحيم

الخاصة ، ولكن رواية الديوان ص ٢٦ فيها الشين خالصة : « لعسقتني . . شائني »

ولعله من تصحيح محققة الأستاذ الميمنى .

(١١) سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٤ .

بحيث يمكن تفسيرها تفسيراً علمياً مراعيًا لطبيعة البيئات الجغرافية المتباينة وآثارها في العناصر الصوتية ، وبخاصة في الأنماط المختلفة لتأثير الظواهر الموقعية . وأهم هذه الظواهر الصوتية اللهجية ما اصطلح عليه بالإمالة (١٢) ، والعننة (١٣) ، والكشكشة (١٤) ، والكسكة (١٥) ، والفحفة (١٦) ، والعججة (١٧) ، والششنة (١٨) ،

(١٢) لدراسة ظاهرة الإمالة في القبائل العربية أنظر : في اللهجات العربية للدكتور أنيس ، الإمالة في القراءات واللهجات العربية ص ٧٥ وما بعدها ، وارجع إلى جمع الهوامع ٢ / ٢٠٠ وما بعدها ، كتاب سيبويه ٢ / ٢٦٠ وما بعدها ، التصريح على التوضيح ٢ / ٣٥٠ وما بعدها ، شرح المفصل ٩ / ٥٤ ، الخصائص ١ / ١٦٤ ، الأشعري ، ٤ / ٢٢١ .

(١٣) العننة إبدال صوت الهمزة عيناً ، وهي إحدى الخصائص الصوتية للهجة تميم باتفاق . ونسبت أيضاً لقيس وقضاة ، انظر : سر الصناعة ١ / ٢١٤ ، ٢٣٤ ، الخصائص ٢ / ١١ ، الصاحبى ٢٤ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، فقه اللغة للثعالبي ، خزانة الأدب ٤ / ٤٩٥ .

(١٤) اختلف في مضمون هذه الظاهرة الصوتية المنسوبة لربيعة ومضر وأسد بخاصة ، ونسبها ابن عبد ربه لتميم أيضاً . فقيل هي زيادة شين بعد كاف الخطاب المكسورة وقفا ، فيقال : رأيتكش وبكش وعليكش ، وقيل بل زيادتها وصلًا ووقفًا ، وقيل بل هي إبدال صوت الكاف شينا مكسورة في الوصل ساكنة في الوقف فيقال : منش وعليش . انظر : الصاحبى ٢٤ ، المزهر ١ / ٢٢١ ، العقد الفريد ٢ / ٢٧٧ ، سر الصناعة ١ / ٢٣٥ ، الخصائص ٢ / ١١ . الخزانة ٤ / ٤٩٥ ، وانظر أيضاً : في اللهجات العربية ٨٦ - ٩٠ ، فقه اللغة للثعالبي ٧٣ .

(١٥) هي إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجات ربيعة ومضر وهوازن ، وجعلها ابن عبد ربه في بكر مقابلة للكشكشة عند تميم ، قال السيوطي : يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سينا . . . وقصدوا بذلك الفرق بينهما . المزهر ١ / ٢٢١ ، وقريب منه ما ذكره الصاحبى ٢٤ ، والخصائص ٢ / ١٢ ، سر الصناعة ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٣٥ ، العقد الفريد ٢ / ٤٧٧ ، الخزانة ٤ / ٤٩٥ ، وانظر أيضاً : في اللهجات العربية ٨٧ - ٩٠ ، فقه اللغة للثعالبي ٧٣ ،

(١٦) إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة هذيل ، وهي قلب صوت الحاء عيناً ، انظر المزهر ١ / ٢٢٢ .

(١٧) إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجة قضاة ، وذكر أبو علي القالي أنها توجد في لهجة تميم وهي قلب الياء المشددة جيماً . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ ، الصاحبى ٢٥ ، سر الصناعة ١ / ١٩٢ ، أمالي القالي ٢ / ٧٧ .

(١٨) إحدى الظواهر الصوتية المميزة للهجات اليمن ، وهي قلب صوت الكاف شينا - أي تقدم مخرجها . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ .



والنظمطمانية<sup>(١٩)</sup> ، والنوتسم<sup>(٢٠)</sup> ، والنوكسم<sup>(٢١)</sup> ، والنوهم<sup>(٢٢)</sup> .  
والاستنطاء<sup>(٢٣)</sup> ، واللخنخانية<sup>(٢٤)</sup> ، والنضجع<sup>(٢٥)</sup> ، والثثثلة<sup>(٢٦)</sup> ، والعجرفة<sup>(٢٧)</sup> .

(١٩) أصل النظمطمة العجمة ، ويراد بها : أن يكون الكلام مشبها لكلام العجم ويطلق اصطلاح : النظمطمانية على إحدى الظواهر الصوتية المميزة للغة حمير ، وهي قلب اللام ميما . فيقال مثلا : طاب مهواء ، بدلا من : طاب الهواء . ونحسب أن قلب اللام ميما ليس ظاهرة صوتية شاذة حتى يحتمل اللغويين العرب على وصفه بالعجمة . فلعل أصل الاصطلاح يطلق ويراد به مجموع الظواهر الصوتية المميزة للغة الحميرية أو الجنوبية ، ثم اقتصر اللغويون على التمثيل ببعض هذه الظواهر ، وهي قلب اللام ميما . انظر : اللسان ١٥ / ٢٦٤ ، العقد الفريد ٢ / ٤٧٦ ، المزهر ١ / ٢٢٣ ، فقه اللغة للثعالبي ٧٣ .

(٢٠) إحدى الظواهر الصوتية الشائعة في اللهجات اليمنية ، وهي قلب صوت السين تاء . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ ، وقد ذكر ابن جنى بعض أمثلة هذا القلب في سر صناعة الإعراب ١ / ١٧١ - ١٧٣ .

(٢١) إحدى الظواهر الصوتية الموجودة في بعض لهجات ربيعة ، عند قوم من كلب . يقولون : عليكم وبكم ، بكسر كاف الخطاب حيث كان قلبها باء أو كسرة . انظر : المزهر ١ / ٢٢ .

(٢٢) إحدى ظواهر لهجة كلب أيضا ، وهي كسر هاء ضمير الثنائين مطلقا ، وإن لم يكن قبل الهاء باء ولا كسرة ، فيقولون : منهم وعنهم وبينهم بكسر الهاء فيها جميعا . انظر المزهر ١ / ٢٢٢ .

(٢٣) إحدى ظواهر لهجات سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار ، وهي قلب العين الساكنة نونا إذا جاوزت الطاء . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ .

(٢٤) إحدى الظواهر الصوتية المميزة لهجة أعراب الشحر وعمان ، وهي قصر الفتحة الطويلة اكتفاء بفتحة قصيرة . نحو : مشا الله ، بدلا من ما شاء الله . انظر : المزهر ١ / ٢٢٣ ، فقه اللغة للثعالبي .

(٢٥) إحدى الظواهر الصوتية التي جعلها ابن جنى نقلا عن ثعنب من خصائص لهجة قيس دون أن يحدد مضمونها ، ولعلها قلب الكاف جيما ، فإن فيما ذكره السيوطي أن « من العرب من يجعل الكاف جيما كالجعبة ، يريد : الكعبة » . انظر : الخصائص ٢ / ١١ ، المزهر ١ / ٢٢٢ ، وانظر العلاقة بين أصوات القاف والكاف والجيم في الصاحبى ٢٥ .

(٢٦) إحدى الظواهر الصوتية التي نسبها ابن جنى إلى بهراء ، وهي كما فسرها كسر حرف المضارعة . وكسر حرف المضارعة ظاهرة صوتية تميز لهجة عدد من القبائل من بينها أسد وقيس كما ذكر ابن فارس . وقد يراد بالثثلة قلب بعض الأصوات المقاربة للثاء في السخرج أو المقابلة لها في الصفة إلى تاء ، كالتسين والصاد والطاء ، وهي ظواهر =

بالإضافة إلى عدد من الظواهر التي لم يستقر الاصطلاح عليها ، ومن ذلك إبدال المجيم في لغة تميم<sup>(٢٨)</sup> . وهي المقابلة لإبدال الياء جيما عند فقيم<sup>(٢٩)</sup> . فضلا عن تلك الظاهرة الواضحة التي تتسم بها لهجة قريش ، وهي ظاهرة تسهيل الهمزة<sup>(٣٠)</sup> .

ولكن إدراك اللغويين العرب لاتصال هذه الظواهر الصوتية بلهجات بعينها لم يسلم إلى ما كان ينبغي أن يفطنوا إليه ، وهو وجود فوارق أساسية في المسجل الصوتي بين اللغة من ناحية ، واللهجات من ناحية أخرى ، ثم بين اللهجات بعضها وبعض . ولكنهم - على العكس من ذلك تمامًا - تصوروا أن هذه الظواهر المتناقضة تنتمي إلى المستوى الذي تنتمي إليه اللغة ، وأنه ليس ثمة فوارق نوعية بين هذه اللهجات وبين اللغة الفصحى وإن كان ثمة فوارق في الدرجة بين اللهجات بعضها وبعض ، طبقًا لمدى شيوع تلك الخصائص الصوتية أو عدم شيوعها .

---

صوتية، حكاه ابن جنى نفسه في سر صناعة الإعراب ١ / ١٧١ - ١٧٤ ، وانظر أيضا: الخصائص ١١/٢ ، سر الصناعة ١ / ٢٣٥ ، الصاحبي ١٩ ، مجالس نعلب ١٠٠ ، الخزانة ٤ / ٤٩٥ .

(٢٧) العجرفة إحدى الظواهر الصوتية التي نسبها ابن جنى تقلا عن نعلب إلى نسبة دون أن يحدد أي منهما مضمونها ، على حين نسبها ابن فارس إلى قيس دون تحديدها لها أيضا. انظر : الخصائص ١١/٢ ، الصاحبي ٢٣ ، مجالس نعلب ١٠٠ ، خزانة الأدب ٤ / ٤٩٥ .

(٢٨) انظر العديد من نماذج هذه الظاهرة في : المخصص ١٤ / ٣٤ وما بعدها .

(٢٩) انظر : الأمانى للقالى ٢ / ٧٧ ، وهذه الظاهرة هي التي بصطّح عليها بالعجرفة وتوجد في لهجة قضاة أيضا . انظر : المزهر ١ / ٢٢٢ ، الصاحبي ٢٥ ، سر الصناعة ١ / ١٩٢ .

(٣٠) انظر : اللسان ١ / ١٤ ، المخصص ١٤ / ١٣ ، الصاحبي ١٩ .

وبناء على ذلك وجدنا لغويا فذاً ونحوياً قديراً كابن جني يرى أن من يريد الحديث بالفصحى لو استعمل بعض هذه الظواهر « لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه كان يكون مسخطئاً لأجود اللغتين . فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعى عليه » (٣١) .

وانطلاقاً من هذا التصور بنى النحاة نتيجتين على جانب كبير من الأهمية في مجال الدرس اللغوي :

**الأولى :** اتصاف اللهجات العربية المعترف بها في البحث اللغوي جميعاً بالفصاحة ، واعتبار الفوارق بينها مجرد فوارق في درجة الفصاحة وحدها . وبناء على ذلك اعتبار لهجة قريش أفصح اللهجات العربية بأسرها ، نظراً لظروف معينة : سياسية واقتصادية ودينية ، جعلت من السهل انتشارها بين القبائل العربية على اختلافها (٣٢) .

**والثانية :** التوحيد بين اللغة الفصحى وبين لهجة قريش ، بناء على ما في تصورهم من أن القرآن إنما نزل بلغة قريش ، أفصح « لغات العرب » وأصفهاها .

ولا نعتقد أن بين اللغويين المعاصرين من يقبل أياً من هاتين النتيجتين أو يقر الأساس الذي أسلم إليهما ، ونحسب أن رصد هذه « الحقائق » !! وحده كاف لبيان زيف علاقاتها واضطراب نتائجها جميعاً .



(٣١) الخصائص ٢ / ١٤ .

(٣٢) انظر : الصاحبي ٢٣ ، المزمهر ١ / ٢٢١ ، مجالس ثعلب ١٠٠ ، الخصائص ٢ / ١١ ، خزنة الأدب ٤ / ٤٩٥ .

**ثانيهما :** الأخذ بنتائج الظواهر الموقعية في اللهجات : وما ينتج عنها من تأثير وتأثر بقصد المماثلة Assimilation أو المخالفة Dis-simulation في مستوى اللغة الفصحى ، وعدم الفطنة إلى ارتباط هذه الظواهر بطبيعة البيئة الجغرافية والإنسانية وتعددتها بالضرورة بتعدد الأنماط المختلفة للبيئة ، ثم تفاوتها فيما بينها بتفاوت الخصائص البيئية المميزة لكل منها ، والمعبرة عنها في إطار اللهجة الخاصة بها . ولذلك أجاز اللغويون العرب عدداً من الصور الصوتية المختلفة باختلاف النطق اللهجي وخصائصه للكلمات . وفي المعاجم ، كما في كتب اللغة الأخرى أجيئ أن تتعاقب في عدد كبير من الكلمات في العربية الفصحى : الفاء والثاء (٣٣) ، واللام والنون (٣٤) ، والميم والباء (٣٥) ، والعين والحاء (٣٦) ، والسين والثاء (٣٧) ، والحاء والجيم (٣٨) ، والنون والميم (٣٩) ، والهاء والحاء (٤٠) ، والهاء والحاء (٤١) ، والهاء

- 
- (٣٣) انظر مثلاً : أمالي الفاي ٢ / ٣٤ ، وقارن النماذج التي ذكرها بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب اللغة .
- (٣٤) انظر مثلاً : الأمالي ٢ / ٤١ ، وقارن النماذج المذكورة باللسان والقاموس والمخصص والجمهرة وتهذيب اللغة .
- (٣٥) انظر مثلاً : الأمالي ٣ / ٥٢ ، وقارن نماذجه بما ذكره اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٣٦) انظر مثلاً : الأمالي ٢ / ٦٧ وقارن نماذجه بالمذكور في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٣٧) انظر مثلاً : الأمالي ٢ / ٦٨ ، وقارن نماذجه بالمذكور في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٣٨) انظر مثلاً : الأمالي ٢ / ٧٨ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .
- (٣٩) انظر مثلاً : الأمالي ٢ / ٨٩ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة والتهذيب .

والعين (٤٢) ، والذال والتاء (٤٣) ، والسين والشاء (٤٤) ، والشاء  
والذال (٤٥) ، والسين والشين (٤٦) ، والقاف والكاف (٤٧) ، واللام  
والراء (٤٨) ، والصاد والطاء (٤٩) ، والذال والطاء (٥٠) ، والشاء  
والطاء (٥١) ، والذال واللام (٥٢) ، والهاء والهمزة (٥٣) ، والياء

- 
- (٤٠) انظر مثلاً : الأمازي ٩٧ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٤١) أنظر مثلاً : الأمازي ١٥٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٤٢) انظر مثلاً : الأمازي ١٧٧ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٤٣) انظر مثلاً : الأمازي ١١٢ / ٢ ، المخصص ١٣ / ٢٧٠ ، وقارنهما بما في اللسان  
والقاموس والجمهرة والتهذيب .
- (٤٤) انظر مثلاً : الأمازي ١١٤ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٤٥) انظر مثلاً : الأمازي ١١٩ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٤٦) انظر مثلاً : الأمازي ١٢٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٤٧) انظر مثلاً : الأمازي ١٣٩ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٤٨) انظر مثلاً : الأمازي ١٤٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٤٩) انظر مثلاً : الأمازي ١٥٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٥٠) انظر مثلاً : الأمازي ١٥٥ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٥١) انظر مثلاً : الأمازي ١٥٦ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٥٢) انظر مثلاً : الأمازي ١٥٦ / ٢ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .

والهمزة (٥٤) ، والهمزة والواو (٥٥) ، والذال والذال (٥٦) ، والكاف  
والفاء (٥٧) ، والعين والهمزة (٥٨) ، والسين والزاي (٥٩) .

والعلاقة بين كل صوتين من هذه الأصوات التي أجزت تعاقبها في  
العديد من الكلمات في العربية الفصحى واضحة . وقلب أحد الصوتين  
منهما إلى الآخر ممكن إذ إنه المقابل للآخر ، إما في الجهر والهمس ،  
أو في الشدة والرخاوة ، أو في الترخيم والترقيق . والعلاقة بين حروف  
الحلق أيضا من الوضوح بحيث لا يحتاج تبادلها مواقعها في هذه  
الكلمات إلى تفسير . وهذه العلاقة الصوتية الوثيقة قد فطن إليها أبو  
عنى الفارسي ، فقرر « أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب  
منها . وذلك : الدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والشاء ، والهاء  
والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه (٦٠) » .

- 
- (٥٣) انظر مثلا : سر الصناعة ١ / ١٩٧ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٥٤) انظر مثلا : الأمالي ٢ / ١٦٠ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص  
والجمهرة والتهذيب .
- (٥٥) انظر مثلا : الأمالي ٢ / ١٦٦ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٥٦) انظر مثلا : الأمالي ٢ / ١٧١ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٥٧) المرجع السابق .
- (٥٨) انظر مثلا : الأمالي ٢ / ١٧٧ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٥٩) انظر مثلا : الأمالي ٢ / ١٨٥ ، وقارنه بما في اللسان والقاموس والمخصص والجمهرة  
والتهذيب .
- (٦٠) سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٧ .

لذلك فإنه من المؤكد أن إجازة الصور الصوتية المختلفة للكلمة الواحدة في اللغة الفصحى لا تتركز على غير التصور الخاطيء الذي تقرر فيه أن كافة الخصائص اللهجية يمكن أن تمتد إلى اللغة باعتبار أن اللهجات هي وحداتها المكونة لها .

ومن المؤكد أيضا أن هذه الأخطاء الصوتية قد تركت آثارا عميقة المدى في المعاجم العربية ، فقد تعددت المواد اللغوية فيها بتعدد الصور المقولة بها، كذلك كان لها آثارها الكبيرة أيضا في ظاهرتي :  
الترادف والاشتراك اللفظي .

### (ب) التأثير في الصيغ :

للخطأ في فهم اللغة آثاره العديدة في التحليل الصرفي للصيغ والمفردات العربية ، وسنكتفي بالإشارة إلى عدد من الأبواب التي يتضح فيها بجلاء تأثير هذا الخطأ .

#### ١- تصريف الأفعال :

في تصريف الأفعال تختلف صيغة كل من الماضي الثلاثي والمضارع بين اللهجات ، وبخاصة بين لهجتى قريش وتميم (٦١) . فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضي فقالت : زَهَدَ وَحَقَّدَ ، كسرتها تميم غالبًا وقالت : زَهَدِ وَحَقِّدِ (٦٢) .

وفي المضارع يتجلى الاختلاف بين اللهجات أولاً في حركة حرف

(٦١) نثر ٥٥٥ : المزمهر ٢ / ٢٧٦ .

(٦٢) المزمهر ٢ / ٢٧٦ .

المضارعة ، فقبيلتنا أسد وقيس تكسره ، فيقولون : تعلم وتعلمون ، بكسر التاء ، على حين تفتحه بقية اللهجات (٦٣) ، وثانياً في نسيج صيغة المضارعة : فينما تجعل بعض اللهجات مضارع (فَعَلَ) يفعل بفتح العين (٦٤) تجعله لهجات أخرى يفعل بكسرها ، ولهجات ثالثة تنطقه يفعل بضمها ، \* وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع ، فسبب جواز أكثر من وجه في الفعل الواحد مرده في الأصل إلى اختلاف اللهجات (٦٥) ، وهذا الاختلاف من الشيوخ والكثرة بحيث قرر الصرفيون رد اشتقاق المضارع إلى السماع وعدم خضوعه للقياس .

## ٢- المشتقات ،

الاختلاف في صيغ المشتقات مبني أيضاً على الاختلافات بين اللهجات ، ونجد هذه الخلافات واضحة في : صيغ المصادر (٦٦) ، وأمثلة المبالغة (٦٧) ، و اسم المفعول من الفعل الأجوف (٦٨) ، وصيغة (فعليل) بمعنى فاعل ، فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات ولكن من تميم من يكسرها (٦٩) ، وصيغة (فعال) الدالة على أسماء الزراعة ، فهي

(٦٣) الصاحبي ١٩ .

(٦٤) انظر نماذج كثيرة لذلك في المزهر ٢ / ٢٣٧ ، ٢٦٧ وأيضاً مادة (رغف) في اللسان والقاموس وتهذيب اللغة والجمهرة .

(٦٥) انظر دراسات في فقه اللغة ٧٨ .

(٦٦) انظر : المزهر ٢ / ٢٧٦ .

(٦٧) انظر : شرح التصريح ٢ / ٦٨ ، مع الهوامع ٢ / ٩٧ ، شرح الرضى ٢ / ١٨٧ .

(٦٨) انظر مثلاً : الأمالي الشجرية ١ / ٢٠٤ - ٢١٠ .

(٦٩) المنصف ١ / ١٩ ، تنقيف اللسان ٢٢٧ .



بالكسر فى لهجة وبالفتح فى أخرى (٧٠) .

#### ٢- جمع التكسير:

فى جمع التكسير صور عديدة من الاختلاف مردها فى مجموعها إلى فوارق لهجية ، وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإن من هذه الصيغ ما يطرد ، والمطرود منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيرا ، أما غير المطرد فيتمى إلى لهجات أقل شيوعاً .

وفى ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير الاختلاف بين ما يطلق عليه (جمع القلة) وما يطلق عليه (جمع الكثرة) . فإن هذين النوعين معاً لا يرتبطان بالعدد كما يتصور الصرفيون ، وإنما هما من قبيل الاختلاف بين لهجتين شائعتين فى جمع الصيغة أو الصيغ الواحدة .

#### ٤- النسب:

تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوى واضح فى عدد من أقسام النسب وبخاصة فى النسب إلى ما آخره ألف تانيث ممدودة أو مقصورة .

#### (ج) التأثير فى الدلالة المعجمية:

ترك فهم اللغويين العرب اللغة على أنها مجموع اللهجات القبلية أثراً كبيراً فى الدلالات المعجمية للكلمات . ويتركز هذا الأثر بشكل خاص فى ظاهرتين من ظواهر اللغة أحدثتا اضطراباً فى تحليل المعاجم لدلالات المواد ثم فى تحديد الأشكال الصوتية للمواد ذاتها . وهاتان

(٧٠) انظر : المزهر ٢ / ٢٧٦ .

الظاهرتان هما : الترادف والاشتراك اللفظي . وكل واحدة منهما في حاجة إلى دراسة خاصة للكشف عن مدى تأثيرها بالخلط في مستويات الأداء اللغوي ، وليس ذلك موضوع هذا البحث ، ومن ثم فإننا سنكتفي بالإشارة إلى ما لكل منهما من نتائج في المعاجم العربية .

ويمكن إدراك الآثار المباشرة لذلك الخلط في :

١- تعدد الدلالات المعجمية للمادة الواحدة . ودراسة المعاجم العربية تكشف عن أن الكثير من التعدد في دلالات الكلمة أو المادة إنما يعود إلى الاختلاف بين اللهجات . ومن الحوادث التاريخية ما يؤيد هذا التحليل ، ولعل فيما ترويه كتب المغازي عن أسرى خالد بن الوليد ، وما ذكره الصاحبى ومن نقلوا عنه عن ضيف ملك حمير<sup>(٧١)</sup> ما يفنى عن التفصيل .

لذلك فإن العديد من المعاني المذكورة في المعاجم يمكن تصفيتها إذا فسرت في ضوء هذا الخلط بين اللغة واللهجات . وهو ما يسر إلى حد كبير تجريد المعاجم من عتبة هامة في سبيل استخلاص المعجم التاريخي .

٢- تعدد الكلمات أو المواد . ومرد هذا التعدد إلى الخصائص الصوتية للهجات العربية ، ثم إلى نوعية الظواهر الموقعية المؤثرة في خصائص الأصوات ، أو بتعبير آخر : في خصائص النطق اللهجي لها ، وآلاف السواد المذكورة في المعاجم يمكن أن تصنى إذا وضعنا في

---

(٧١) الصاحبى ٢٢ .

الاعتبار هذه الخصائص اللهجية وأثرها في الصور الصوتية للكلمات .  
وحسبنا أن نشير إلى ما سبق ذكره من تعاقب الحروف المتماثلة في  
المخرج والمختلفة في خصائصها الصوتية ، وما نتج عن ذلك من وجود  
أشكال صوتية لهجية متعددة للمادة الواحدة واشتقاقاتها ، لنذكر إلى أي  
مدى يؤثر هذا الخلط في المعاجم العربية ، ويحد من الإفادة منها ،  
ويقف عقبة دون الوصول إلى المعجم العلمي الموضوعي والمعجم  
التاريخي معاً .

#### (د) التأثير في النحو :

كان لخطأ النحاة واللغويين العرف في فهم مدلول اللغة وتصوره  
على أنه يشمل كل اللهجات القبلية آثار واسعة في البحث النحوي ،  
ومن الصعب أن يوجد باب من أبواب النحو العربي دون أن تلمس فيه  
بشكل أو آخر اللهجات القبلية . ومن ثم فإن من المستحسن تصنيف  
أبرز هذه الآثار من خلال دراسة الظواهر اللغوية والقواعد النحوية المقننة  
لها .

#### أولاً : في ظاهرة التصرف الإعرابي :

أهم الأبواب النحوية التي يتجلى فيها هذا الخطأ في تصور اللغة  
هي :

- ١- عمل (ما) . إذ يعجز النحاة البصريون أن تعمل عمل ليس ،  
أي أن ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على حين يرى الكوفيون إهمالها .  
ومرد هذا الخلاف إلى مراعاة البصريين لهجة قريش في هذا الموضع ،

ومراعاة الكوفيين لهجة تميم فيه (٧٢) .

٢- عمل (لا) عمل ليس ، إذ يجيز بعض النحاة أن تعمل عملها بشروط في المبتدأ والخبر معاً ، ومنهم من يرى قصر عملها على المبتدأ وحده ، كما أن بينهم فريقاً ثالثاً يرفض إعمالها مطلقاً .

وكذلك أجاز أن تعمل عمل إن بشروط يختلف فيها النحاة عدداً ونوعاً ، ومرد الاختلاف فيها وفي عملها عمل ليس أيضاً ، إلى ما يؤثر من النصوص اللهجية (٧٣) .

٣- عمل (إلا) في المستثنى المنقطع . من النحويين من أجازهُ أخذاً بلهجة الحجازيين ، ومنهم من رفضه وذهب إلى أن المنقطع كالمتصل اعتباراً لهجة بني تميم (٧٤) .

٤- استعمال (متى) حرف جر ، أخذاً بلهجة الهذليين (٧٥) ، ومنه قول أبي ذؤيب (٧٦) .

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجاج خضر لهن نئيج

(٧٢) انظر الخصائص ١ / ١٢٥ ، كتاب سيبويه ١ / ٢٨ ، همع الهوامع ١ / ١٢٤ وما بعدها ، أسرار العربية - المخطوط - ٤٦ ، المطبوع ٥٩ ، الجمل الكبيرة ١٢٣ ، شرح الجمل لابن الصانع ٢ / ٣٢ ، اصلاح الخلل ٦٦ ب ، شرح التسهيل ١٥١ ، ١٨١ ، المحصول ٤٤١ وما بعدها .

(٧٣) انظر : التصريح على التوضيح ١ / ١٩٤ ، ٢٣٥ ، شرح المفصل ٨ / ١٠٤ وما بعدها ، همع الهوامع ١ / ١٢٥ .

(٧٤) تحفة الإخوان على العوامل ٣٣ ، شرح الرضى ١ / ٢٠٧ ، كتاب سيبويه ١ / ٣٦٣ .

(٧٥) التصريح ٢ / ٢ .

(٧٦) هذه هي الرواية المشهورة في كتب النحو ، وفي البيت روايات أخرى ، منها : تروث بماء البحر ثم تنصبت . . . على حبشيات . . . و . . . ثم تصعدت . . . متى لجاج سود ، انظر ديوان الهذليين ١ / ٥١ - ٥٢ .

٥- استعمال (لعل) حرف جر ، أخذًا بلهجة بني عقيل<sup>(٧٧)</sup> ، ومنه قول كعب بن سعد الغنوي<sup>(٧٨)</sup> :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

٦- اعتبار الجوار أو المجاورة عاملاً من العوامل النحوية . وقد اعترف سيبويه نفسه بأثر المجاورة في إحداث الجر في النعت ، حتى ظن بعض الدارسين أنه مقيس عنده<sup>(٧٩)</sup> ، وقد اعترف سيبويه صراحة بأنه لغة بعض العرب ، يقول بالنص : « ولكن بعض العرب يعجره<sup>(٨٠)</sup> » رثمة حادثة للنراء تقطع بأن ما يفسره النحاة على أنه عامل نحوي ليس إلا نطقاً لهجياً . يقول : « أنشدني أبو الجراح<sup>(٨١)</sup> » :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت : كلهم ، بالنصب ؟ فقال : هو خير مما قلته أنا . ثم استشهدته فأنشدنيه بالخفض<sup>(٨٢)</sup> « وواضح من هذه الحادثة أن هذا الأعرابي إنما ينشد طبقاً لعاداته اللهجية التي حملته على إتباعها ، ولو كان في النطق الصحيح ما يفضل هذه العادات .

١١ - التصحيح ٢/٢ - ٣ .

(٧٨) شرح شواهد المعنى ٢٣٦ .

(٧٩) تصبان على الأشموني ٣ / ٥٧ .

(٨٠) انظر : كتاب سيبويه ١ / ٢٠٩ ، وأيضاً ١١٧ .

(٨١) البيت لأبي الغريب النصري وليس لأبي الجراح العنيني كما تنسبه كثير من المصادر . وقد حقق ذلك الأستاذ الميمني في ذيل البسيط .

(٨٢) انظر : جمع الهوامع ٢ / ٥٥ ، الدسوقي على المعنى ٢ / ٣٩٨ .

٧- أجاز النحاة أن تعمل (مذ) فيما يليها الجر أخذًا بلغة قريش  
ومزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس<sup>(٨٣)</sup> ، والرفع  
أخذًا بلهجاتي أسد وتميم<sup>(٨٤)</sup> .

وأما في (منذ) فقد أجاز إلى جوار الرفع والجر أن تعمل النصب  
أيضا إذا وليها ما يدل على الماضي لحكايته عن عامر<sup>(٨٥)</sup> .

٨- أجاز بعض النحاة أن تعمل (إن) النافية عمل (ليس) أخذًا بلغة  
أهل العالية<sup>(٨٦)</sup> وعلى رأس هؤلاء الكسائي وأكثر الكوفيين ، وابن  
السراج والفراسي وابن جنى من البصريين ، ثم ابن مالك وأبو حيان من  
الأندلسيين<sup>(٨٧)</sup> .

٩- جواز الجزم (بأن) المصدرية عند الكوفيين وبعض البصريين  
كأبي عبيدة والضحاني . أخذًا بلهجة بعض بطون ضبة ، وهم بنو  
صباح<sup>(٨٨)</sup> .

١٠- جواز الجزم (بلن) أيضا أخذًا ببعض اللهجات أيضا ، وقد  
ورد فيها<sup>(٨٩)</sup> :

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

(٨٣) نظر : اللمع لابن برهان ، مخطوط - ٦٧ ب .

(٨٤) المصدر السابق .

(٨٥) المصدر نفسه .

(٨٦) نظر : همع اللوامع ١/ ١٢٤ - ١٢٥ ، الدرر اللوامع ١/ ٩٦ - ٩٧ .

(٨٧) المصدران السابقان . ونظر أيضا : معنى التليب ، والندسوقي عنى المعنى .

(٨٨) همع اللوامع ٣/ ٢ ، الدرر اللوامع ٣/ ٢ ، الأعراب عنى المعنى ١/ ١٩ .

(٨٩) همع اللوامع ٤/ ٢ ، الدرر اللوامع ٢/ ٢ .

١١- جواز النصب (بإذن) مع فقدان بعض الشروط : فقد جوز الكسائي فيما حكاه ابن كيسان العمل بها مع الفصل بالقسم أو معمول الفعل ، ووافقه هشام في الثاني ، وأجيز في المعنى مع الفصل بلا النافية ، وأجازه ابن عصفور مع الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو الدعاء (٩٠) .

كذلك أجيز إهمال (إذن) مع استيفائها الشروط عن فريق من النحاة (٩١) . وإذن فإنه قد أجيز في (إذن) أن تعمل مع فقدان الشروط عند بعض النحاة ، وأن تهمل مع استيفاء الشروط عند فريق آخر . وقد استند كل من الفريقين إلى نصوص لهجية تؤيد ما يقول به .

١٢- جواز النصب (بلم) ، لأن النصب بها لغة حكاها اللحياني (٩٢) .

١٣- أجيز في إعراب المثني :

(أ) القصر ، أي إلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها في الأحوال الثلاثة : الرفع والنصب والجر . أخذًا ببعض اللهجات .

(ب) إلزامه الألف والنون وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، أي معاملته معاملة الاسم المفرد الصحيح ، أخذًا ببعض اللهجات أيضا (٩٣) .

(٩٠) انظر : التصريح على التوضيح ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، مع الهوامع ٢ / ٦ - ٧ ، اندر اللوامع ٢ / ٥-٦ .

(٩١) انصافر السابقة .

(٩٢) همع الهوامع ٢ / ٥٦ .

(٩٣) التصريح على التوضيح ١ / ٦٧ .

(ج) هذا بالإضافة إلى إعرابه بالحروف . وهو المشهور في اللغة الفصحى .

١٤- أجزى في إعراب كلا وكاتا أولاً التسوية بين ما أضيف إلى ظاهر وما أضيف إلى مضمرة ، على عكس اللغة الفصحى الشائعة التي تفرق بينهما .

ثم إعراب كلا وكاتا :

(أ) بالحرف مطلقاً ، أخذاً بلهجة كنانة (٩٤) .

(ب) بالحركات مطلقاً . أخذاً بلهجه بلحارث كما حكاها الفراء (٩٥) .

١٥- في إعراب الأسماء الستة :

(أ) أجزى نقص (أب) ، أى إعرابها على الباء بحركات ظاهرة حتى مع إضافتها لغير ياء المتكلم ، استناداً إلى لغة من قال : هذا أبك ، بنقص الأب (٩٦) .

(ب) أجزى قصر (أب) وأحواته ، \* والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن فى الأحوال الثلاثة ، فيعربهن بحركات مقدرة عليها \* (٩٧) ، أخذاً ببعض اللهجات أيضاً .

---

(٩٤) التصريح ١ / ٦٨ .

(٩٥) المصدر نفسه .

(٩٦) التصريح على التوضيح ١ / ٦٥ .

(٩٧) المصدر نفسه .



١٦- فى إعراب صيغة (فَعَالٍ) اسماً للفعلِ أجاز النحاة عدداً من الوجوه استناداً إلى ما عرف من اللهجات :

(أ) بناء الصيغة على الكسر ، وهى لغة أهل الحجاز (٩٨) .

(ب) إعرابها إعراب ما لا ينصرف ، وهى لغة بعض بنى تميم (٩٩) .

(ج) بناء المختوم منها بالراء على الكسر ، وإعراب باقيها إعراب ما لا ينصرف . وهى لغة جمهـور بنى تميم (١٠٠) .

(د) بناؤها على الفتح ، وهى لغة بنى أسد (١٠١) .

١٧- فى إعراب صيغة (فَعَالٍ) علماً للمؤنث أجاز النحاة :

(أ) بناء الصيغة على الكسر مطلقاً ، اتباعاً للغة أهل الحجاز (١٠٢) .

(ب) إعرابها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً اتباعاً للغة فى بنى تميم (١٠٣) .

---

(٩٨) انظر : انذور ٩٧ ، المنصل ، شرح المفصل .

(٩٩) المصادر السابقة ؛ وانظر أيضاً : الأشموني ٥٣٧ ، الصبان على الأشموني .

(١٠٠) المصادر السابقة .

(١٠١) شذير الذهب ٩٧ .

(١٠٢) الأشموني ٥٣٧ ، الصبان على الأشموني ٢٦٨ / ١ ، ٢٦٩ ، شذير الذهب ١٠٣ -

١٠٥ .

(١٠٣) المصادر السابقة .

(ج) بناء المختوم منها بالراء على الكسر ومنع ما سواه من  
الصرف، وهي لغة جمهور بني تميم (١٠٤).

١٨- في إعراب العلم المختوم بـ (ويه) ذهب الجمهور إلى بنائه  
على الكسر، وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف اتباعاً لبعض ما  
حفظ عن اللهجات (١٠٥).

١٩- في إعراب صيغة (أمس) إذا أريد بها اليوم السابق على يوم  
التكليم مباشرة أجاز جمهور النحاة وجوهاً ثلاثة :

(أ) البناء على الكسر مطلقاً وهي لغة أهل الحجاز (١٠٦).

(ب) إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهي لغة بعض بني  
تميم (١٠٧).

(ج) إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة،  
وبناؤه على الكسر في حالتى النصب و الجر، وهي  
لغة جمهور بني تميم (١٠٨). وأجاز الزجاج وجهاً  
رابعاً، وهو بناء الصيغة على الفتح، مستدلاً بقول  
بعض بني تميم (١٠٩).

لقد رأيت عجباً مذ أسما عجايزاً مثل السعالي خمسا

(١٠٤) المصادر نفسها .

(١٠٥) شذور الذهب، ٩٤ .

(١٠٦) شرح المفصل / ٤ / ١٠٦، التصريح على التوضيح / ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٠٧) المصدران السابقان .

(١٠٨) شرح الأشموني ٥٢٦، الصبان على الأشموني / ١ / ٢٦٧ .

(١٠٩) انظر : سيويه / ٢ / ٤٢، الشذور / ١٠٤ - ١٠٥، الأشموني ٥٣٦ - ٥٣٧ .

٢٠- وبالطبع اختلف في إعراب ما يلي الأدوات المختلف في عملها . ومن ذلك مثلاً : الجملة الاسمية التالية لما أو لا أو إن النافية ، والمستثنى المنقطع ، والاسم التالي لمتى ولعل ، وخبر ليس المقترن بإلا ، ومميز كم الخبرية ، والاسم التالي لمد ومد ، والمضارع التالي لأن ولن ولم .



### ثانياً : في ظاهرة التطابق :

أهم صور التطابق الداخلى ، كما كشفت عنها دراسة هذه الظاهرة في النحو العربى (١١٠) أمران أولهما يرجع فى تصور النحاة إلى الجنس ، أى يمتد عن التذكير والتأنيث . وثانيهما يعود إلى العدد ، أى الأفراد والتثنية والجمع . وعلى الرغم من إدراك النحاة لهذه الحقيقة فإن بحوثهم التطبيقية تسم بكثير من الاضطراب الذى نتج عن الخلط فى مستويات الأداء اللغوى ، وتناول النصوص المنسوبة إلى اللهجات باعتبارها مصادر ينبغى مراعاتها فى القواعد المقننة لهذه الظاهرة فى نحو اللغة الفصحى .

ومن أبرز صور هذا الاضطراب :

#### أ- فى التذكير والتأنيث :

اضطرب تحديد النحاة لهذه الظاهرة اضطراباً بلغ حد التناقض أحياناً مع الواقع اللغوى ، وأول أسباب هذا الاضطراب ربطهم بين

---

(١١٠) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى : الظواهر التركيبية ١٩- ٢٣ ، ١٩٣ - ١٩٥ .

فكرتني التذكير والتأنيث في اللغة وبين الجنس (١١١) ، ثم تقسيمهم الكلمات إلى مذكرة ومؤنثة فحسب ، مع ملاحظة أن فكرة الجنس إذا صدقت على أنماط عديدة من الكائنات الحيوانية فإنها لا تصدق على الكثير من الكائنات الحية والظواهر الطبيعية والاجتماعية ، ومن ثم فإن المنطق العقلي كان يحتم تقسيم الكلمات تطبيقا لفكرة الجنس إلى مذكرة ومؤنثة ومحايده . وهو ما يؤيده منطق اللغة أيضا ، فإن هذا القسم الثالث من الكلمات ، وهو الكلمات المحايدة ، هو محور الاضطراب الرئيسي في التذكير والتأنيث .

(١١١) في نشأة التأنيث اللغوي خلاف كبير بين الدارسين قدامى ومحدثين ولكن على الرغم من ذلك فإن من الممكن أن نلمس اتجاهها بوشك أن يكون عاما بينهم . فالمبرد يرى في كتابه : « المذكر والمؤنث » أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم مصدره ، كما أن مما ذكر من الاسماء ما لا يعرف لأي مسمى هو ، وهو بذلك يقطع بوجود فوارق حاسمة بين التذكير والتأنيث اللغوي وبين المنطق العقلي العام . وقد يؤيده ما ترويه كتب اللغة من وجود أسماء مؤنثة لا علامة فيها على التأنيث ، وأسماء مذكرة وفيها علامة تأنيث وأخرى يستوي فيها المذكر والمؤنث . وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي الذي حمل فينسك Wensinck على أن يقرر ذلك في بحثه « بعض ظواهر الجنس في اللغات السامية Some Aspects of Gender in Semitic Language أن ما يسمى بعلامة التأنيث كالتاء والألف المقصورة والممدودة ليس في الحقيقة إلا علامات للمبالغة تفيد الكثرة ، فهي ترتبط بفكرة الجمع أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث . وأن فكرة التأنيث إنما دخلت اللغة تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية ، وبعض التقاليد الموروثة من ناحية أخرى ، تلك التقاليد التي كانت ترى في المرأة سحرا وغموضا ، ومن ثم تؤنث الكلمات الدالة عليها ، ثم المعبرة أيضا عن كافة الظواهر الغامضة التي لا يمكن تفسيرها ، وهو قريب مما ذهب إليه رايت Wright وكثير من المستشرقين من أن الخيال السامي قد أخضع جميع الكلمات لأحد أمرين : التذكير أو التأنيث ، وأنه شخّص الأشياء ثم تصور في بعضها تذكيرا وفي بعضها الآخر تأنيثا .

انظر : من أسرار اللغة ١٤٢ - ١٤٩ ، دراسات في فقه اللغة ٨٢ - ٨٩ ، المزهر / ٢ ، ١١٨ ، ٢٢١ - ٢٢٤ ، تثقيف اللسان ١٧٤ - ١٨٢ ، أدب الكاتب .

ذلك أن هذا النوع لم يعامل معاملة واحدة ، ولم يطرده فيه موقف محدد من حيث التذكير والتأنيث ، فعلى حين استقرت معاملة العديد من كلماته معاملة الأسماء المذكرة وعدم إلحاق أى علامة من علامات التأنيث اللغوي الثلاث بها (١١٢) استقر من ناحية أخرى إلحاق بعض علامات التأنيث بأنماط من كلماته (١١٣) . وظلت مع ذلك مجموعة ثالثة من الكلمات محور اختلاف فى معاملتها ، حيث ورد فيها التذكير والتأنيث معاً ، ومن ثم فإن الاضطراب فى تحديد وضع هذه المجموعة إنما يعود إلى الاختلاف بين اللهجات فى تصنيفها . وأهم أنواع هذه المجموعة :

- ١- أسماء الأماكن ، كالثليب والطريق والسبيل والسوق والصراط والزقاق والكأ (١١٤) .
- ٢- أسماء الأعضاء ، كالمتن والكراع والذراع واللسان (١١٥) .
- ٣- أسماء الآلات كالسلاح والصاع والسكين والإزار والسروال والموسى والخوان والمائدة (١١٦) .
- ٤- أسماء النبات ، كالتمر والبر والشعير والبسر (١١٧) .

---

(١١٢) هى تاء التأنيث ، وألف التأنيث المنصورة ، وألفه الممدودة .  
(١١٣) انظر العديد من أمثلة النوعين فى : المزهر ٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢ ، أدب الكاتب ٢١٤ ، ٢١٥ ، تنقيف اللسان ١٧٤ - ١٧٩ .  
(١١٤) انظر : تنقيف اللسان ١٨٠ ، المزهر ٢/ ٢٢٤ ، أدب الكاتب ٢١٥ ،  
(١١٥) نظم ابن مالك ما يذكر ويؤنس من أعضاء الحيوان كما نظمته غيره . انظر : المزهر ٢/ ٢٢٤ .  
(١١٦) انظر : المزهر ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥ ، أدب الكاتب ٢١٤ .  
(١١٧) المزهر ٢/ ٢٧٧ .

- ٥- أسماء المعادن ، كالذهب (١١٨) .
- ٦- أسماء المعاني ، كالعرس والسلطان والحال والسقاية (١١٩) .
- ٧- الجموع :
- (أ) اسم الجنس الجمعي (١٢٠) .
- (ب) اسم الجمع المعرب (١٢١) .
- (ج) جمع التكسير (١٢٢) .
- (د) جمعا التصحيح (١٢٣) .
- ٨- الظواهر الطبيعية ، كالنهر (١٢٤) .
- ٩- أسماء الأطعمة ، كالعسل والخمر (١٢٥) .

وهكذا كان لأضطراب موقف اللهجات من هذا النوع من الكلمات أثره في اضطراب موقف النحاة منها ومن قضية التطابق في التذكير والتأنيث جملة .

- 
- (١١٨) المزهر ٢/٢٧٧ ، أدب الكاتب ٢١٥ .
- (١١٩) المخصص ١٦ / ١٠٠ وما بعدها .
- (١٢٠) انظر : رسالة في الفرق بين بعض فصول النحو لابن كيران - مخطوط غير مرقم .
- (١٢١) التصريح على التوضيح ١/٢٧٨ - ٢٨٠ .
- (١٢٢) المصدر السابق ، وأيضا : حاشية العليمي على التصريح بهامشه .
- (١٢٣) المصدران السابقان .
- (١٢٤) المزهر ٢/٢٢٥ .
- (١٢٥) المزهر ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

## (ب) في التطابق العددي :

للمخلف بين مستوى اللغة الفصحى ومستويات اللهجات تأثيره في القواعد النحوية المقننة لفكرة التطابق العددي . وسنكتفي بتقديم مثالين يوضحان نمط هذا التأثير .

### ١- التطابق بين الفعل والفاعل المتعدد .

والتطابق بينهما لهجة تنسب إلى قبيلتي : طيء وأزد سنوة (١٢٦) . وقد أدرك سيبويه هذه الحقيقة فنص على أن « من العرب من يقول : ضربوني قومك فثبها هذا بالياء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة » (١٢٧) .

ولذا قرر سيبويه أنها « لغة قليلة » (١٢٨) . وعلى الرغم من ذلك أجاز النحاة في القواعد التي وضعوها لتقنين ظاهرة التطابق العددي في اللغة الفصحى هذا النوع من التطابق بين الفعل وفاعله ، مستندين إلى عدد من النصوص اللهجية المعبرة عن هذا التطابق والمثلة له (١٢٩) .

---

(١٢٦) منار السالك ١ / ٢١٩ ، التصريح ١ / ٢٧٥ ، وانظر أيضا : الصبان على الأشموني ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

(١٢٧) كتاب سيبويه .

(١٢٨) المصدر السابق .

(١٢٩) انظر العديد من هذه النصوص في : الأشموني ، الصبان على الأشموني ٢ / ٤٧ - ٤٨ ، شرح شواهد المعنى ٢٦٦ ، منار السالك ١ / ٢١٩ ، التصريح على التوضيح ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ .

## ٢- التطابق العددي في اسم الفعل .

تتبع مواقف النحاة من اسم الفعل يعطى أمثلة عديدة لتناقضهم بين النظر والتطبيق ، أو بين الأصول والقواعد ، ولكننا لن نقف عند هذه المواقف الآن إلا للاستدلال منها على تنوع مصادر الحكم النحوي فيها وتعددته بتعدد اللهجات المستوحى منها . ومن ذلك أن النحاة أجازوا في (هَنَمَ) مثلاً حكمين ، أولهما إلزام الصيغة حالة واحدة إفراداً وتثنية وجمعا وامتناع التطابق فيها جنسا وعدداً . والثاني تصریفها تصرف الأفعال وإحاقها الضمائر المعبرة عن التطابق ، تثنية وجمعا وتأنياً . ومرد هذا الجواز إلى نطق لهجى ، ، فإن الحجازيين يجرّدون هلم من صور التطابق ويلزمونها حالة واحدة ، على حين تعامل فى لهجة تميم معاملة الأفعال (١٣٠) .



## ثالثاً : فى الترتيب :

تأثير الخلط بين مستويات الأداء اللغوى فى القواعد التى وضعها النحاة لظاهرة الترتيب واضح فى كثير من الأبواب النحوية ، وحسبنا أن نشير إلى أهم هذه الأبواب لنذكر الإطار الكلى لتأثير التصور الخاطيء لمفهوم اللغة فى القواعد المقننة للترتيب بين الصيغ داخل الجملة العربية .

١- فى الترتيب بين الفعل ومعمولاته : اختلف فى جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، وفى جواز تقديم الفاعل

---

(١٣٠) انظر : الخصائص ٣ / ٣٦ .



المحصور بإلا على المفعول ، ومرد الخلاف إلى الأخذ بما يحفظ من النصوص اللهجية بالإضافة إلى استعمال القياس الشكلي (١٣١) .

٢- في الترتيب بين المصدر ومعموله : اختلف في جواز تقدم معموله عليه أو الفصل بينه وبينه مع بقاء العمل . ويعود هذا الاختلاف إلى مراعاة بعض النصوص اللهجية التي يختلف موقفها من تقدم معمول المصدر والفعل (١٣٢) .

٣- في الترتيب بين أمثلة المبالغة وبين معمولاتها : اختلف في جواز تقديم معمولها المنصوب عليها ، فقد ذهب سيبويه إلى أنه يأخذ حكم منصوب الفعل المتعدى ، على حين حتم غيره تأخيرها . ومرد الاختلاف في ذلك إلى « السماع » أي لحظ النصوص اللهجية المسموعة (١٣٣) .

٤- في الترتيب بين اسم المفعول ومعمولاته : اختلف في جواز تقدم معموله عليه : فأجاز بعض النحاة تقديم معموله مطلقاً مرفوعاً وغير مرفوع ، وخصه بعض النحاة بالمنصوب ، ومنعه فريق ثالث مطلقاً مرفوعاً ومنصوباً . ومرد هذا كله إلى النصوص اللهجية المسموعة والمروية (١٣٤) .

---

(١٣١) انظر : شرح التصريح / ١ / ٨٢ ، حاشية العليمي على التصريح بهامشه .

(١٣٢) انظر : شرح الكافية للرضي / ٢ / ١٨١ ، مجمع الهوامع / ٢ / ٩٣ ، تحفة الإخوان علي العوامل ٤٩ .

(١٣٣) انظر : كتاب سيبويه / ١ / ٥٦ - ٥٨ ، شرح الرضي / ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ ، مجمع الهوامع / ٢ / ٩٧ ، التصريح على التوضيح / ٢ / ٦٨ .

(١٣٤) انظر : العوامل ثمانية ١٠ ، الكافية ١٩ . تحفة الإخوان علي العوامل ٤٦ - ٤٧ ، شرح الكافية / ٢ / ١٨٩ ، مجمع الهوامع / ٢ / ٩٧ ، التصريح على التوضيح / ٢ / ٧١ .

٥- فى الترتيب بين اسم الفعل ومعموله اختلف فى منع تقدم معموله عليه . فاشترط الجمهور ذلك ، ولكن الكسائى أجازة اعتماداً على بيت منسوب إلى جارية من بنى مازن (١٣٥) .

٦- فى الترتيب بين المبتدأ والخبر . اختلف فى جواز تقديم الخبر المحصور بيالاً- إذا صاحبه إلا - على المبتدأ . ومرد الخلاف بين النحاة إلى السماع (١٣٦) .

٧- فى الترتيب بين اسم ليس ودام وخبرهما . اختلف موقف النحاة ، فقد اشترط وجوب الترتيب ابن درستويه وابن معطى ، على حين جعله غيرهما جائزاً . وقد استدل كل فريق بالسماع (١٣٧) .

٨- فى الترتيب بين كان ومعموليهما . استثنى جمهور النحاة من جواز تقديم الخبر فى خبر ليس . ففى تقديمه عليها خلاف . فقد منعه المتأخرون ، على حين أجازة المتقدمون استناداً إلى السماع (١٣٨) .

٩- اختلف فى أحد الشروط التى وضعها النحاة لعمل (ما) عمل (ليس) متابعة للحجازيين وهو تقدم خبرها على اسمها ، فقد منعه الجمهور مع بقاء عمل ما ، وأجازة الفراء مطلقاً ، ووافق ابن عصفور

---

(١٣٥) انظر : شرح الرضى ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، شرح المنصل ٤ / ٢٥ ، شرح التصريح ٢ /

١٩٩ - ٢٠٠ ، حاشية العليمى على التصريح بهامشه .

(١٣٦) انظر : منار السالك ١ / ١٠١ ، التصريح على التوضيح ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(١٣٧) انظر : التصريح ١ / ١٨٨ .

(١٣٨) الانصاف فى مسائل الخلاف ٤ - ١٠ ، ارتشاف الضرب - مخطوط - ١٦٧ .

إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً . ومرد هذا الخلاف إلي مراعاة  
نصوص لهجية مختلفة (١٣٩) .

١٠- أجاز الكسائي الفصل بالقسم بين الجار والمجرور في الشر،  
اعتماداً على أنه سمع من بعض العرب : اشتريته بوالله درهم (١٤٠) .

١١- أجاز بعض النحاة الفصل بالقسم بين المضاف والمضاف إليه  
نحو : هذا غلام - والله - زيد ، كذلك أجاز ابن الأنباري الفصل  
بالشرط نحو ، : هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك ، وابن مالك  
الفصل بإمأ . ويستند هؤلاء النحاة في موقفهم إلى نصوص لهجية (١٤١) .

١٢- اختلف النحاة في الفصل بين أن ، أو لن أو كي ، وإذن  
والفعل المنصوب بها ، فقد أجازوه بعض النحاة ، ومنعه آخرون ، ويستند  
هؤلاء وأولئك إلى نصوص لهجية متعارضة ، بالإضافة إلى استخدام  
القياس الشكلي الذي أخذ يتبعه النحاة في القرن الرابع وما بعده (١٤٢) .



وواضح تماماً أن الخلط بين مستويات النشاط اللغوي المختلفة وما

نتج عنه من تصور خاطئ للغة على أنها مجموع اللهجات التي ينطق بها

(١٣٩) انظر هذه النصوص وموقف النحاة منها في كتاب سيبويه ١ / ٢٩ ، التصريح على  
التوضيح ١ / ١٩٨ .

(١٤٠) انظر : همع الهوامع ٢ / ٣٧ .

(١٤١) انظر : التصريح على التوضيح ٢ / ٥٨ - ٦٠ ، حاشية العليمي على التصريح  
بها مشه .

(١٤٢) انظر : همع الهوامع ٢ / ٣-٦ ، شرح التصريح ٢ / ٢٣٠ - ٢٣٥ ، حاشية السجاعي

على ابن عقيل ٢١٩ - ٢٢٠ ، حاشية العطار على الأزهري ١١٢ ، حاشية الخصري

على ابن عقيل ب ٢ / ١١٠ - ١١٢ ، شرح المفصل ٧ / ١٥ ، العباب في شرح

اللياب - مخطوط - غير مرقم .

العرب قد خلف أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة ، والنحوية بشكل خاص . ولو أتيح للدراسات اللغوية والنحوية أن تخلص من هذا الخطأ وأن تنفى هذا الخلط وأن تصل إلى تحديد لمستوى التصوص التي تتناولها بالدرس والتحليل لأمكن تذليل عقبة هامة من العقبات التي تعترض البحث اللغوي وتبدد جهوده وتستنفد طاقاته .

★ ★ ★



## الفصل الثاني

### التناول الجزئي وطرد الأحكام

ثمة حقيقة لا تحتاج إلى كبير عناء في البحث النحوي ، وهي وجود كثير من الاضطراب في معطيات الأحكام النحوية واتسام العديد من نتائجها بالتضارب الذي يشارف أحيانا حافة التناقض . وتحتاج هذه الحقيقة إلى تحليل علمي موضوعي يكشف عن أسباب هذا الاضطراب والتناقض معا ، وليس من شك في أن ثمة أسبابا عديدة أسلمت إلى هذا الموقف في البحث النحوي ، من هذه الأسباب ما يتصل بالمادة التي جعلها النحاة موضوع التحليل والتعميد ، كما أن منها ما يعود إلى المنهج الفكري الذي حكم تصورهم للعلاقة بين الظواهر والقواعد . ثم إن من بينها - أيضا - ما يمكن أن يعتبر امتدادا عن الثقافات الذاتية للباحث النحوي . وهذه كلها - آخر الأمر - هي الإطار العام لأسباب الاضطراب الذي يكاد يصل إلى درجة التناقض في البحوث النحوية ونتائجها .

ولقد سبق دراسة ما يتصل بالمادة اللغوية من خصائص منهجية أثرت على تصور النحاة للغة وفهمهم لمضمونها . ولا يقل عن دور المادة أثرا في هذا المجال التصور الذهني للعلاقة بين الظواهر اللغوية والقواعد أو الأحكام النحوية . وتحليل هذا التصور يوضح بجلاء عاملاً

من أكثر العوامل أهمية في قصور مناهج البحث التقليدية عن الوصول إلى تحليل سليم لمقومات النشاط اللغوي ، ولمستوى تحليل التراكيب منها بشكل خاص .

وتحليل التصور النحوي للعلاقة بين الظاهرة اللغوية والحكم النحوي المقنن لهذه الظاهرة يستلزم بالضرورة دراسة أطراف هذا التصور . وأهم هذه الأطراف موضوعيا العلاقة بين الظواهر والقواعد ، إذ هي الطرف الذي يمكن دراسته بصورة موضوعية للوصول منه إلى فهم ركيزة التصور النحوي ، دون الانزلاق إلى خطر الافتراض أو التعميم .

والملاحظ في هذا المجال أن القواعد النحوية وما تنتهي إليه من أحكام ليست شديدة الالتصاق بالظواهر اللغوية ، فهي لا تعكس هذه الظواهر ولا تطرد معها ، وإنما تختلفان معا في كثير من الأحيان . ويعود هذا الاختلاف في جوهره إلى أن الانتقال من الظاهرة إلى القاعدة لم يتم بشكل علمي يراعى عدم الانتقال بالحكم من الكلّيات إلى الجزئيات ، وإنما على العكس من ذلك الانتقال من الجزئيات إلى الكلّيات ، ويمنع هذا الانتقال أيضا من الجزئيات إلى الأحكام الكلية إلا بعد استقراء الجزئيات كلها ، أي بعد نظرة شاملة تحيط بكافة الحقائق الجزئية وتلم بخصائصها وتدرّك طبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها ونوع القوى التي تشدها إلى سواها . ولم يتم شيء من ذلك في كثير من جزئيات البحث النحوي ، فإنه في كثير من الأحيان تم الانتقال من الظواهر الجزئية إلى الأحكام الكلية دون استقراء الظواهر ذاتها أو صياغة خصائصها فيما

يصدره النحاة بشأنها من أحكام . كذلك تم في بعض الأحيان الانتقال من الكلّيات إلى الجزئيات عكسًا للمنهج العلمي ، أي إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر وليس استخلاص الأحكام من الظواهر ذاتها .

وحسبنا أن نقدم أمثلة لهذين النوعين من الأحكام ، لعله من خلال الأمثلة يتضح جانب من التصور للعلاقة بين الظواهر والقواعد التي كان ينبغي أن تمتد عنها .

١ - « الاختصاص علة ما يعمل من الحروف » . هذه إحدى النظريات التي توشك أن لا تجد معارضًا لها أو متشككًا فيها في التراث النحوي ، وبناء على هذه النظرية أصدر النحاة حكمين عامين : أولهما أنه لا يعمل من الحروف إلا ما يختص ، ومعنى هذا بالضرورة أن الحروف المشتركة لا تعمل . والثاني أن الحرف المختص إنما يعمل العمل الخاص بالنوع الذي يختص به . ويقتضى هذا بالضرورة أيضًا أن الحروف المختصة بالأسماء لا تعمل في الأفعال ، وأن الحروف المختصة بالأفعال لا تعمل في الأسماء ، وأن الحروف المختصة بالأسماء إنما تعمل في الأسماء العمل المختص بها ، وهو الجر ، فلا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع . وأن الحروف المختصة بالأفعال إنما تعمل بدورها في الأفعال العمل الخاص بالأفعال ، وهو الجزم ، فلا يصح لها أن تنصب ولا أن ترفع أيضًا ، لأن الرفع والنصب من الحالات الإعرابية المشتركة بين الأسماء والأفعال معا .

كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية ؟ لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف ، وأهملوا ما سواهما ،



مجموعة « حروف الجزم » ، ثم مجموعة « حروف الجر » . وقد عملت حروف الجزم في الأفعال العمل الخاص بالأفعال وهو الجزم . كذلك عملت حروف الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر . وإذن « فقد عمل كل حرف في القليل الذي يدخل عليه العمل الخاص به » ، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل . وهكذا وجدت النظرية وتحددت أحكامها .

ولعلنا لسنا في حاجة لأن نقرر أن هذه النظرية بأحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات ، مع أن المراد منها في البحث النحوي تفسير العمل في الحروف بأسرها ، فإنها تتناقض تماما مع غير حروف الجر والجزم . ففي البحث النحوي حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقا طبقا لأحكام هذه النظرية ألا تعمل ، ومع ذلك فإنها تعمل . ومن ذلك : (ما) و (لا) و (إن) النافيات ، و (حتى) و(كي) التعليلية . وفي النحو أيضا حروف مختصة فكان مفروضا أن تعمل ومع ذلك تهمل ولا تعمل شيئا . ومن ذلك (ها) التي للتنبية ، و(أل) المعرّفة ، وهما يختصان بالأسماء . و (قد) و (السين) و (سوف) و (أحرف المضارعة) وهي تختص بالأفعال . كذلك لا يقتصر عمل ما يعمل من الحروف على الحركة الخاصة بالنوع الذي تعمل فيه ، فإن منها ما يعمل النصب والرفع أيضا ، ومن ذلك مثلا (إن) وأخواتها ، وعملها جميعا لا خلاف فيه ، و (أن) وأخواتها ، وعملها بدورها لا خلاف فيه أيضا . والأوليات تختص بالأسماء وتعمل النصب والرفع ،

والأخريات المختصة بالأفعال وهي تنصبها . والنصب حركة إعرابية  
مشتركة بين الأسماء والأفعال معاً ، وكذلك الرفع أيضاً .

وإذن فإن الحكم الكلي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء  
كافة الجزئيات ، وإنما بتناول بعض الجزئيات وطرد ما يستخلص منها  
من أحكام .

٢- وفي التفسير الدلالي الذي قدمه النحاة لظاهرة التصرف  
الإعرابي تقرر أن « تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها إنما  
يرتبط ارتباطاً عضوياً بما يقصد بها من معنى » ، وبناء على ذلك فرض  
النحاة وجود أطراف ثلاثة في هذا التغير : العامل أي المؤثر أو المغير ،  
والمعمول ، أي المتأثر أو المتغير ، والحركة المتغيرة في اللفظ أو في  
التقدير رمز عمل العامل في المعمول والدليل عليه . وبمقتضى هذا  
التصور لفكرة العمل أصدر النحاة عدداً من الأحكام العامة أهمها حتمية  
وجود الأطراف الثلاثة معاً : فكل عامل لا بد له من معمول يحمل أثر  
العمل فيه ، وكل معمول لا بد له من عامل ترك فيه تأثيره ، وكل حركة  
تتغير بالفعل أو بالقوة لا بد وراءها من عامل ومعمول معاً (١) .

وليست هذه الأحكام الشاملة صادرة عن التحليل الموضوعي  
للظاهرة اللغوية ، ولم تضع في الاعتبار الجزئيات العديدة التي تتناولها ،  
فإن تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها يرتبط بعدد من الظروف  
على رأسها : نوع الصيغة ، ووظيفتها ، ثم موقعها ، ومن ثم فإن في

(١) نظر : التفسير الدلالي . في الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا ، الظواهر اللغوية  
في التراث النحوي ١٩ ، ٩٢٠ .

الأبواب النحوية عديدة من الصيغ التي ينبغي بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل ومع ذلك ليس ثمة معمول لها ، وهناك الكثير أيضا من الصيغ التي تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير . وهذا الموقف هو أهم الأسباب التي اضطرت النحاة إلى اصطناع التأويل جزءا جوهريا من منهجهم في التقنين والتفسير معا . فمن أين استخلص النحاة هذه الأحكام الكلية ما داموا قد أهملوا مقدماتها اللغوية ، أو ما كان ينبغي أن يكون مقدماتها الضرورية ؟

إن النظرة الذهنية للأشياء هي المفّر الموضوعي لمثل هذا النوع من الأحكام التي تتصف بالعموم وتتناقض في الوقت نفسه مع الظواهر . والنظرة الفلسفية إلى الحركة الإعرابية لا ترى منها سوى كونها أثرا من المحتم بالضرورة أن يكون وراءه (أى الأثر) مؤثر ومتأثر معا ، إذ هما الطرفان الضروريان القائمان في كل تأثير . وهكذا فإن حتمية وجود أطراف ثلاثة في « العمل » النحوي لا تمتد من الواقع اللغوي الذي توجد فيه بعض هذه الأطراف دون بعض ، وإنما تنبثق من الفكر الفلسفي النظري المجرد .

وإذن فإن قواعد نظرية العامل التي أفضت إلى تلك الأحكام الكلية التي افترض النحاة وجودها لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياتها ، وإنما اصطنع النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجي للمواد غير اللغوية ، ثم أزدوا صلبها على الواقع اللغوي فافتعلوا عدداً من الأساليب التي تنتهي بهم إلى تصور نوع من التطابق بين أحكامهم الكلية وبين الظواهر اللغوية .

وهكذا يكون التناول الجزئي للظواهر والقواعد معاً عنصراً أساسياً في كثير من النتائج الخاطئة للمناهج النحوية ، ذلك أن التقنين الجزئي يفقد ما تقدمه النظرة الشاملة من قدرة على إدراك مدى ما في الظواهر من تضافر أو تنافر ، ومدى ما بين القواعد من اتفاق أو اختلاف . فإذا أُضيف إلى ذلك تأثير الثقافات الذاتية للنحاة أنفسهم وتأثر مناهجهم بالمناهج الفكرية المختلفة ، وعلى رأسها منهج الفلسفة بنظرته الشاملة وعلم الكلام بترابط ظواهره والبحث في المطلق مع البحث في النسبي فيه - وهو ما نرجو تفصيله بعد قليل - تكشفت لدينا العلاقة بين الظواهر اللغوية والأحكام التي تقررها القواعد النحوية على أنها نمط من العلاقة العادية التي يمكن تجاوزها بشكل أو بآخر . وليس محتوماً في ظل هذه العلاقة أن نصل من الجزئيات إلى الأحكام الكلية ، بل من الممكن أن تُسلم مراعاة بعض الجزئيات وحدها إلى تلك الأحكام ، كما يمكن في الوقت نفسه عكس الحركة فنهبط من الأحكام المطلقة إلى جزئيات الظواهر أيضاً .



والتناول الجزئي يسم بحوث المناهج النحوية التقليدية : في تناولها للظواهر المختلفة أو للظاهرة الواحدة ، وفي تقنينها لما تناولته من الظواهر أيضاً . ولعل في النماذج التالية ما يوضح صور هذا التناول ويشير إلى دلالاته .

## فى الظواهر اللغوية :

فى دراسة النحاة للضمائر فى اللغة العربية فصل جمهورهم فصلا حاسما بين نوعين منها هما : الضمائر المتصلة والمنفصلة ، ولم يحاولوا تفسير أى من ظواهر الضمائر المتصلة بالربط بينها وبين المتصلة ، ولو أتيح لهم أن يربطوا بين القسمين معا لوفر عليهم ذلك كثيرا من الاختلاف والاضطراب فى تصنيفهم لصيغ الضمائر وتحليلهم لها . وسنكتفى فى هذا المجال بتقديم نموذج لتحليلهم للضمائر المتصلة ، وآخر لتصنيفهم للضمائر المتصلة .

**أولا :** فى ضمائر النصب المتصلة تتكون الصيغة الدالة على الضمير من لفظ (إيا) ومن لاصقة خلفية أو لاحقة على حسب تعبير صاحب المفصل<sup>(٢)</sup> « للدلالة على أحوال المرجوع إليه » ، وتتنوع هذه الظاهرة بتنوع الشخص المعبر عنه : حضورا وغيبة ، أفرادا وتثنية وجمعا دائما . تذكيرا وتأنيتا غالبا .

وقد حاول النحاة تحليل صيغ هذا النوع من الضمائر ، فقسموا صيغة الضمير إلى قسمين هما : لفظ (إيا) واللاصقة الخلفية . ثم أرادوا أن يلحقوا كل قسم منهما بأحد أقسام الكلمة الثلاثة ليعطوه حكمه الإعرابى . وقد اختلفت آراؤهم فى هذه القضية على النحو الآتى :

١- ذهب كثير من النحاة إلى أن (إيا) هى الضمير ، وأن اللواحق الخلفية « حروف مجردة من مذهب الأسمية للدلالة على أعداد الضميرين وأحرفهم لا حظ لها فى الإعراب » .

(٢) مفصل فى النحو لشمس بن عيسى .

وقد استدلل أصحاب هذا الاتجاه على ما ذهبوا إليه بعدد من الأدلة منها (٣) :

(أ) أن « إيا » منصوب الموضع في جميع الأحوال ، وليس في الأسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب إلا بعض الظروف وبعض المصادر ، وليس لفظ (إيا) واحداً منها . فلزومه النصب دليل على كونه مضمراً ، إذ مثله كمثّل أنت وأخواته في لزومها الرفع .

(ب) أن (إيا) يتغير آخره بتغير المقصود به ، والأسماء الظاهرة لا يتغير آخرها بل تتغير حركة الآخر لفظاً أو تقديراً . فدل ذلك على أنه ليس اسماً ظاهراً .

(ج) ويدل على أن اللواحق الخلفية حروف تدل على أحوال المرجوع إليه أنها لو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب ، ولو كان لها موضع إعرابي لكان إما رفعا أو نصبا أو جرا . وذلك لا يجوز<sup>(٤)</sup> ، فدل ذلك على أنها ليس لها موضع من الإعراب . وإذن فهي حروف وليست أسماء .

٢- والمذهب المأثور عن الخليل يسلم بما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من اعتبار (إيا) ضميراً ، ولكنه يرى اعتبار اللواحق

---

(٣) انظر مثلاً : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٩ - ٩٩ .

(٤) لم يجز النحاة أن تكون في موضع رفع لأن (الكاف) مثلاً ليست من ضمائر الرفع . ولم يجيزوا أيضاً كونها من ضمائر النصب لأنه لا ناصب لها ، كذلك لم يجيزوا أن تكون في موضع جر لأن الجر إما بالحرف وإما بالإضافة ، وليس ثمة حرف جر ، ولا يجوز جره بالإضافة (أي) إليه لأنه اسم مضمّر عندهم والمضمّر لا يضاف .

الخلفية ضمائر مجرورة بإضافة إيا إليها . وهو مضمون مذهب المازني أيضا . والدليل على ذلك عندهما أنه قد سُمِعَ « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَّوَابَّ » فإن وقوع الإسم الظاهر مخفوضا بالإضافة يدل على أن اللواحق كذلك في محل خفض (٥) .

٣- وذهب الزجاج إلى أن (إيا) ليست ضميرا ، بل اسما ظاهرا مضافا إلى الضمير ، فلو أضيف إلى اسم ظاهر كان قبيحا (٦) .

٤- وأراد سيبويه أن يخلص من مشاكل التصنيف النحوي فقدم تصنيفا آخر ، مقتضاه أن (إيا) اسم لا ظاهر ولا مضمير ، بل مبهم يكتفى به عن المنصوب ، والكاف والياء والهاء بيان عن المقصود ، ليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب (٧) .

٥- وهرب بعض النحويين من مواجهة هذه المشكلة فذهب - فيما يحكى ابن كيسان - إلى أن (إياك) بكمالها اسم ظاهر لا مضمير . مثلها مثل أسماء الإشارة في دلالتها على شيء بعينه . وعلى ذلك ليس ثمة ضمائر منفصلة للنصب (٨) .

ولو نظر النحاة إلى الضمائر بأسرها نظرة شاملة ، ووضعوا الضمائر المتصلة في الاعتبار وهم يصنفون الضمائر المنفصلة ، لأدركوا أن الضمائر المنفصلة ليست بمعزل تماما عن المتصلة ، وإنما المنفصلة في جوهرها هي المتصلة مضافا إليها مقطع (إيا) لاصقة أمامية (٩) .

(٥) ابن يعيش ٣ / ١٠٠ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) كتاب سيبويه ٢ / ٢٩٥ ونقله صاحب المفصل ٣ / ١٠١ .

(٨) شرح المنصل ٣ / ١٠٠ .

(٩) انظر تحليل هذه الضمائر في : التطور النحوي للغة العربية ٥٠ - ٥١ .

وشبيه بهذا الاضطراب أيضا تحليل النحاة لضمائر الرفع المنفصلة، فقد عزلوا بينها وبين ضمائر الرفع المتصلة مما أسهم : إلى أبعد حد في تناقض أحكامهم وتضارب تصانيفهم ، وليس أدل على ذلك من أن أكثر الآراء شيوعا في تحليل (أنت) وأخواتها أن « الاسم - أي الضمير - الألف والنون . . . وهي التي كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب، وهي حرف معنى مجرد من معنى الاسمية » (١٠). فوصل النحاة إلى عكس ما يثبت التحليل العلمي للضمائر في العربية وأخواتها الساميات ، وهو أن الضمير في الواقع هو ما حسبه النحاة حرفا مجردا من معنى الاسمية ، وأما ما توهمه النحويون ضميرا فليس سوى مقطع يشكل لاصقة أمامية ، ولعله كان أحد أدوات الإشارة (١١) . ولو أن النحاة ربطوا بين الضمائر المتصلة والمنفصلة ووقفوا على المشترك بينهما لأدركوا وجه الصواب في تحليلهم لصيغ الضمائر بنوعها .

**ثانيا :** في ضمائر الرفع المتصلة تتعدد الآراء أيضا ولكن يمكن أن يُميز بينهما اتجاهان أساسيان :

**الاتجاه الأول :** يرى أنها حروف علامات كتاء التانيث في قامت مثلا، ومن ثم فهي ليست عند أصحاب هذا الاتجاه ضمائر ولا أسماء جملة ، إذ الضمير مستكن في الفعل كما استكن في (قام) في نحو : محمد قام . « ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة ، فإذا شئ أو جمع فالضمير أيضا في النية غير أن له علامة » (١٢) . وعلى

(١٠) شرح المنفصل ٣ / ٩٥ .

(١١) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٤٨ .

(١٢) ابن يعيش ٣ / ٨٨ .



رأس أصحاب هذا الاتجاه المازني والأخفش (١٣) . \* وشبهة المازني في ذلك أن الضمير لما استكن في (فَعَلَ) و(فَعَلَتْ) استكن في التثنية والجمع ، وجرى بالعلامات للفرق . وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع لا يبرز ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث \* (١٤) .

ويرد أصحاب الاتجاه الثاني ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، ويرون أن هذه النواحي علامات وضمائر في الوقت نفسه ، « فالألف في (قاما) علامة التثنية وضمير الفاعل ، والواو علامة الجمع وضمير الفاعل . وإنما كان الواحد بلا علامة والتثنية والجمع بعلامة من قبل أنه قد استقر وعلم أن الفعل لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب . والبناء الذي لا بد له من بان . ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه . فالفاعل معلوم لا محالة إذ لا يخلو منه فعل ، وقد يخلو من الاثنين والجماعة . فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتج له إلى علامة تدل عليه ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتج لهما إلى علامة (١٥) » .

وواضح أن مرد هذا التناقض بين النحاة أنهم لم يدرسوا الضمائر دراسة شاملة باعتبارها مظهرا من مظاهر التوافق السياقي في الجملة العربية ، وإنما تنازلوها في مجالات مختلفة منزلة ، ووصلوا بذلك إلى

(١٣) انظر : المصدر السابق وأيضاً شرح الرافعي على الكافية ٨/٢ .

(١٤) همع الهوامع ١ / ٥٧ .

(١٥) شرح المفصل ٣ / ٨٧ .

هذه النتائج المتضاربة التي يمكن العثور عليها أيضا في نتاج الباحث النحوي الواحد . ولن نجد في هذا الموقف أكثر من سيبويه ليعبر عن هذه الحقيقة ، فقد ذهب إلي أن هذه اللواحق أسماء ضمائر في نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فالألف اسم وهي ضمير الزيدين والواو اسم وهي ضمير الزيدين ، على حين قرر أنهما أنفسهما حرفان دالان على التثنية و الجمع في نحو : قاما الزيدان وقاموا الزيدون<sup>(١٦)</sup> . واللواحق هي اللواحق لم تتغير ، والصيغ الملحقة بها هي لم تتغير أيضا ، ولكن الحكم تناقض بين الموضوعين ، ولم يكن لهذا التناقض ما يسوغه سوى النظرة الجزئية المحدودة في بعض جزئيات الظاهرة دون بعض .

### في القواعد النحوية :

وفي القواعد النحوية نجد أن التناول الجزئي قد ترك آثاره أيضا بما أحدثه من تناقض بين معطيات هذه القواعد من أحكام . وفي النماذج التالية ما يؤكد هذه الحقيقة في مجال القواعد التفصيلية في البحوث النحوية<sup>(١٧)</sup> .

١- في تركيب الشرط : أجاز بعض النحاة حذف جملة الشرط والجواب معا إذا كانت أداة الشرط الملفوظة أو المقدرة هي (إن) ، وتوسع بعضهم فأجاز هذا الحذف وإن لم تكن الأداة (إن) . ورد ابن مالك هذين الرأيين ، وذهب إلى أن حذفهما معا ضرورة ، يستوى فيها كون الأداة (إن) أو غيرها .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) انظر المزيد من هذه الأمثلة في الحذف والتقدير في النحو العربي ٣١٥ - ٣١٧ .

وفي حذف جملة الشرط وحدها دون جملة الجواب نمط من هذا التضارب ، فقد أجاز بعض النحاة حذفها بشرطين : أن تكون أداة الشرط (إن) ، وأن تقترن الأداة بلا النافية . وذهب آخرون إلى جواز الحذف مع فقدان أحد الشرطين وامتناعه مع فقدانهما معا . على حين أجاز فريق ثالث حذف جملة الشرط مع انتفاء الأمرين جميعا (١٨) .

٢- في جملة الصلة : اشترط كثير من النحاة أن تكون الجملة الموصول بها خبرية ولا يجوز عندهم الوصل بجملة إنشائية . على حين أباح الكسائي الوصل بأنواع من الجملة الإنشائية . وأجاز المازني أن تكون دعاء بما لفظه الخبر أي أن تكون إنشائية المعنى دون اللفظ . وأجاز صاحب الإفصاح الوصل بنعم وبئس ، وأجاز هشام الوصل بليت ولعل (١٩) .

٣- في تركيب القسم : اختلف النحاة في استخدام (لا) و (لن) في جواب القسم المنفي فذهب فريق إلى أنه يجاب بهما مطلقا . وذهب فريق آخر إلى أنه لا يجاب بهما مطلقا ، وتوسط فريق ثالث فذهب إلى أنه لا يجاب بهما إلا في الضرورة . ونقل أبر حيان أن من النحاة من أجاز أن يجاب بـ (لم) دون (لن) ، وذكر السيوطي عكسه ، أي أنه يجاب بـ (لن) دون (لم) (٢٠) .

---

(١٨) انظر : التصريح على التوضيح ٢ / ٢٥٢ ، جمع الهوامع ٢ / ٦٢ .

(١٩) انظر : التصريح على التوضيح ١ / ١٤١ .

(٢٠) انظر : جمع الهوامع ١ / ٤١ .

كذلك في ذكر جملة القسم إذا كانت أدواته هي الواو خلاف : فقد أجازته ابن كيسان ، ورده أبو حيان الأندلسي ، وأوّل ما جاء مذكورة فيه جملة القسم من شواهد (٢١) .

فإذا تركنا هذه القواعد الجزئية التفصيلية بما تضمنه من أحكام تتضارب وتتناقض . ونظرنا إلى المحاولات النحوية لتقديم قواعد كلية لوجدنا هذه القواعد بدورها تتسم بما اتسمت به القواعد الجزئية من تناقض . وحسبنا أن ندرس في هذا المجال فكرة « العامل المعنوي » وصورها التطبيقية في التراث النحوي ، لتتأكد هذه الحقيقة البارزة في النحو العربي ، وهي أن النظرة الجزئية المحدودة في إطار بعض جزئيات الظاهرة المدروسة ركيزة من أهم الركائز التي تبنى عليها الأحكام النحوية الكلية ، وأنها - لذلك - سبب مباشر في كثير مما يشوب الدراسات النحوية من أخطاء في مناهجها الكلية وقضاياها التفصيلية معاً .

والعامل المعنوي هو المقابل عند النحاة للعامل اللفظي ، والعامل اللفظي هو ما يصدر عن لفظ موجود في التركيب اللغوي ، أو « ما يكون للسان فيه حظ على حسب تعريف النحاة » (٢٢) . وعلى ذلك يكون العامل المعنوي هو ما ليس له وجود لفظي في التركيب . أي ليس صادراً عن لفظ معين فيه . فليس « للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب » . كما يعرفه النحاة أيضاً (٢٣) .

(٢١) انظر شرح المفصل ٩ / ١٠٠ ، ١٠١ ، التصريح ٢ / ٣٥٧ ، جمع الهوامع ٢ / ٣٩ .

(٢٢) الإظهار للبركري ٣٦ ، ٤٠ .

(٢٣) الإظهار ٤٠ ، نيب الإعراب - غير مرقم .

وتأثير العوامل المعنوية معترف بها عند النحاة العرب ، لا يكاد يشذ منهم أحد (٢٤) . فقد قال بها الخليل (٢٥) ، وسيبويه (٢٦) ، والكسائي (٢٧) ، والأخفش (٢٨) ، والفراء (٢٩) ، والمبرد (٣٠) ، وثلعب (٣١) ، وابن السراج (٣٢) ، والرماني (٣٣) ، والزمخشري (٣٤) ،

(٢٤) لا تكاد نجد بين النحاة من ينكر العامل المعنوي وتأثيره في الحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة سوى ابن مضاء القوطي ، الذي ينكر فكرة العمل النحوي تحت تأثير خلطه بين المؤثر في الحركة الإعرابية وموجد هذه الحركة . وقطرب أيضا الذي يفسر الحركات الإعرابية تفسيرا صوتيا . انظر الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا الظواهر اللغوية .

(٢٥) من المواضع التي يقون فيها الخليل بالعامل المعنوي الصفة والتوكيد وعطف البيان . انظر : الأشباه والنظائر / ١ / ٢٦٦ .

(٢٦) يقون سيبويه بالعامل المعنوي في مواضع : رافع المبتدأ ، ورافع المضارع ، وناصب الحال والتمييز ، وجر النعت بالمجاورة . انظر علي الترتيب كتابه : / ١ / ٢٧٨ ، ٤٠٩ - ٤١٠ - ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ١١٧ ، ٢٠٩ .

(٢٧) يرى الكسائي أن ناصب المستثنى معنوي ، انظر : التصريح / ١ / ٣٤٩ ، همع الهوامع / ١ / ٢٢٤ .

(٢٨) قال بالعامل المعنوي في مواضع منها : رافع المبتدأ والخبر (الضبان علي الأشموني / ١ / ١٩٤ ، المفصل / ١ / ٨٥) ورافع المضارع (الأشياء والنظائر / ١ / ٢٥٤ ، المفصل / ٧ / ١٢) وجر المضارف إليه (التصريح / ٢ / ٢٥ ، همع الهوامع / ٢ / ٤٦) .

(٢٩) قال بالعامل المعنوي في : رافع المضارع (همع الهوامع / ١ / ١٦٤) وناصبه بعد أو والنون وإثفاء في الأجوبة الثمانية (الأشياء والنظائر / ١ / ٢٦٤ : شرح المفصل / ٧ / ١٢) .

(٣٠) جعل المبرد رافع المبتدأ وحده معنويا (الضبان علي الأشموني / ١ / ١٩٤) .

(٣١) جعل ثعلب رفع المضارع معنويا (الأشياء والنظائر / ١ / ٢٦٤ ، همع الهوامع / ١٦٤ - ١٦٥) .

(٣٢) قال به في رافع المبتدأ والخبر (الضبان / ١ / ١٩٤ ، المفصل / ١ / ٨٤) .

(٣٣) في رافع المبتدأ والخبر - المصدران السابقان .

(٣٤) في رافع المبتدأ وحده (شرح المفصل / ١ / ٨٤) .

والأعلم (٣٥) ، وهشام (٣٦) ، وخلف (٣٧) ، وابن مالك (٣٨) ، وأبو حيان (٣٩) ، والسيوطي (٤٠) ، ومن وراءهم من البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين والمصريين (٤١) . ويتنوع هذا التأثير من الرفع إلى النصب والجر والحزم أيضا ، فقد نسب إليها النحاة - في مجملهم - عمل الرفع في المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمضارع المرفوع ، والصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، إذا كانت مرفوعة . والنصب في : الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمفعول معه ، والمنادي ، والمستثنى ، والمحذوف منه حرف الجر ، والصفة . والتوكيد وعطف البيان إذا وقعت منصوبة ، والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوبة الثمانية . والجر في : المضاف إليه والتوابع الثلاثة التي سبق ذكرها إذا وقعت مجرورة . والحزم أيضا في جواب الشرط المجزوم (٤٢) .

- 
- (٣٥) في رافع المضارع (الأشباه والنظائر / ١ / ٢٦٤) ، جمع الهوامع / ١ / ١٦٤) .  
(٣٦) في رافع الفاعل (الأشباه والنظائر / ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦) ، شرح الرضى على الكافية / ١ / ٦٣) .  
(٣٧) في موضعين : رافع الفاعل (الأشباه والنظائر / ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦) ، شرح الرضى / ١ / ٦٣) وناصب المفعول (الأشباه والنظائر / ١ / ٢٦٦) ، التصريح / ١ / ٣٠٩) .  
(٣٨) في رافع المضارع .  
(٣٩) في جار المضاف إليه (التصريح / ٢ / ٢٥) ، جمع الهوامع / ٢ / ٤٦) .  
(٤٠) في رافع المضارع (جمع الهوامع / ١ / ١٤٦ وما بعدها) .  
(٤١) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٨٩ وما بعدها .  
(٤٢) انظر هذه الأبواب النحوية في : شرح المفصل ، شرح الرضى على الكافية ، شرح الأشموني ، حاشية الصبان على الأشموني ، جمع الهوامع ، التصريح ، وأيضا : لباب الإعراب ، ألباب في عمل البناء والإعراب ، العباب في شرح اللباب ، شرح الفصول الخمسين ، الموقور من شرح ابن عصفور .

وعلى الرغم مما يبدو واضحاً من عظم آثار هذه الفكرة في التراث النحوي فإنها تبدأ من مواقف جزئية ، ومن ثم تتصف نتائجها النهائية بالاضطراب الذي يتأكد من خلال المقارنات التي يمكن أن تتناول التجمعات النحوية واتجاهها من ناحية ، والعلماء أنفسهم من ناحية أخرى .

فالكوفيون - في مجموعهم - يرفضون الاعتداد بالعوامل المعنوية في : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والمنادى ، والمضاف إليه ، والتوابع (٤٣) . ويعترفون بأثرها في : المضارع المرفوع ، والمنصوب في الأجوبة الثمانية بعد أو والواو والفاء ، والمجزوم في جواب الشرط (٤٤) . بل إن الاختلاف في العوامل المعنوية يمتد ليشمل موقفهم إزاء العامل الواحد منها ، فعلى حين يعترفون «بالخلاف» عاملاً للنصب في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ والمستثنى والمفعول معه والمضارع في الأجوبة الثمانية ينكرون أن يكون عاملاً في الحال والتمييز (٤٥) .

والبصريون بدورهم يعترفون « بالابتداء » و « المضارعة » و « الخلاف » و « التبعية » و « المجاورة » (٤٦) من العوامل المعنوية ، بيد أنهم يرفضون الاعتداد « بنزع الخافض » و « الفاعلية » و « المفعولية » و « القصد » و « الإضافة المعنوية » (٤٧) . ثم إنهم - فيما بينهم -

(٤٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٨٩ وما بعدها .

(٤٤) المصدر السابق .

(٤٥) انظر الحذف والتقدير في النحو العربي .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) المصدر نفسه .

يختلفون في العامل الواحد أيضا إلى درجة التناقض . فمنهم - مثلاً - من جعل « الابتداء » عاملا في المبتدأ والخبر جميعا ، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر . ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلا وفي الخبر بمشاركة المبتدأ (٤٨) .

وهذا الاضطراب البالغ حد التناقض ليس صفة التجمعات النحوية واتجاهاتها فحسب ، بل يتردى فيه أيضا العالم الواحد . ولن نجد في هذا المجال أبرز من سيبويه والكسائي ، رأسى التجمعات النحوية الأساسية في البصرة والكوفة . وسيبويه يعترف « بالابتداء » عاملا ، ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده ويرفض اعتباره عاملا في الخبر (٤٩) ويعترف « بالخلاف » عاملا في الحال والتمييز (٥٠) ، ويرفض الاعتداد به في الظرف الواقع خبراً والمفعول معه والمستثنى والصفة والتوكيد وعطف البيان والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوبة الثمانية . ويعترف « بالمجاورة » عاملا في التوابع (٥١) ويرفض عملها في جواب الشرط . والكسائي يعترف « بالخلاف » عاملا في المستثنى (٥٢) ولكنه يرفض عمله في الحال والتمييز ، وهو مع جمهور الكوفيين في الاعتداد

---

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) انظر : كتاب سيبويه / ١ / ٢٧٨ .

(٥٠) انظر : كتاب / ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ .

(٥١) انظر : الكتاب / ١ / ١١٧ ، ٢٠٩ .

(٥٢) انظر التصريح / ١ / ٣٤٩ ، مع الهوامع / ١ / ٢٢٤ ، شرح الفصول الخمسين ١٦٣ وكون الخلاف عاملا في المستثنى أحد الآراء المنسوبة للكسائي في ناصب المستثنى . وتنسب إليه آراء أخرى فيه . انظر أيضا : شرح المفصل / ٢ / ٧٧ ، شرح الرضى على الكافية / ١ / ٢٠٧ ، الانصاف في مسائل الخلاف ١٦٧ .



« بنزع الخافض » ، « بالمجاورة » في جواب الشرط<sup>(٥٣)</sup> ، ولكنه يرفض عملها في التوابع ، كما يرفض « القصد » و« الفاعلية » و« المفعولية » و « الإضافة المعنوية » و « المضارعة » و« الابتداء » .

وعلى الرغم من أن دراسة النحاة العرب للظواهر اللغوية بما تتصف به محاولاتهم لتقنين هذه الظواهر من جزئية التناول ، فإن تحليل هذه الظاهرة في التراث النحوي يكشف عن وجود خصائص تميز التناول الجزئي للظواهر عن التناول الجزئي للقواعد ، وتفرق بالضرورة بين معطيات كل من الأسلوبين مع وحدة الإطار العام لهما وهو « جزئية المقومات وكلية الأحكام » ، ومن ثم تهاافتها على وجه العموم وقصورها عن الإلمام الدقيق بخصائص اللغة .

وأهم مظاهر التناول الجزئي للظواهر اللغوية أمران :

١- تشقيق الظاهرة الواحدة إلى عدد من الظواهر وفصم العلاقة بينها ، ثم تناول كل منها بصورة منعزلة عن غيرها . وقد نتج عن ذلك بالضرورة عدم قدرة المناهج النحوية التقليدية على التناول الموضوعي للظواهر اللغوية . ولهذا لا نجد غرابة في أن النحاة العرب لم يدرسوا بشكل متكامل ظاهرة التطابق أو ظاهرة الترتيب مع إدراكهم للعديد من التفاصيل التي تتصل بهما وتقنينهم لها .

٢- الخلط في تحليل الظواهر المختلفة بتوهم اتصالها ، وعدم

---

(٥٣) انظر الأشباه والنظائر / ١ / ١٦٥ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٣٥٤ ، شرح الرضى / ٢ /

٢٣٧ ، حاشية الخضري على ابن عتيق / ١ / ١٧٨ ، حاشية النصبان على الأشموني

٨٩٢ ، التصريح على التوضيح / ١ / ٣١٢ - ٣١٣ .

إدراك الفواصل التي تفرق بينها . وقد أسلم هذا الخلط إلى اضطراب الأحكام النحوية المقننة لهذه الظواهر ، وتناقضها مع الظواهر ذاتها . ولعل موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي واضطرابهم في تصنيف جزئيات هذه الظاهرة يعطى نموذجاً واضحاً لهذا الخلط . فإن النحاة على الرغم من إدراكهم للفوارق الواضحة بين الكلمات المعربة والمبنية لجأوا إلى تقدير حركتى الإعراب والبناء ، وبذلك توهموا كون كلمة معربة ومبنية في آن (٥٤) .

### وأهم صور التناول الجزئى للقواعد النحوية صورتان :

١- ارتكاز القواعد النحوية على بعض الجزئيات المعبرة عن الظاهرة أو الظواهر التي يراد تقنينها . ومن ثم عدم تحقيق الاتساق بين الأحكام المنبثقة عن القواعد ومقدمات هذه القواعد ذاتها إلا في نطاق الملحوظ بالفعل منها . والملحوظ فعلاً ليس إلا جزءاً لا يمكن اعتباره معبراً عن الكل إلا بالاستقراء الكامل له وانتخاب النماذج النمطية المعبرة عنه ، وهو ما لم يحدث في مقدمات الأحكام المحفوظة في التراث النحوى .

٢- الإسراف في التفصيل والتنويع والتقسيم ثم تعدد الأحكام لمقابلة الأجزاء والأقسام : مع عدم وجود أساس موضوعى منضبط يُحتكم إليه في التقسيم والحكم . مما أفسح المجال لتضارب التقسيمات النحوية وعدم تضافرها مع تعددها على تصوير الخصائص النوعية للظواهر المتقابلة أو المتشابهة ، ومن ثم فقدانها التكامل فيما بينها ، (٥٥) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوى .

واتسام أحكامها بكثير من الاضطراب الذي يبلغ حد التناقض في بعض الأحيان .

وهذه الخصائص المختلفة التي تميز كل أسلوب من أسلوبى تناول الجزئى عن الآخر تتضافر جميعها على تأكيد أثرين مهمين لتناول الجزئى فى الأحكام النحوية :

**الأول :** تناقض كثير من الأحكام والظواهر . ذلك أن عدم قدرة النحاة على الإمام بالظواهر اللغوية فى القواعد الموضوعية لتقنين هذه الظواهر ، ثم عدم استطاعتهم فى كثير من الأحيان استمداد أحكامهم من « اللغة » ذاتها ، ترك فجوة واسعة بين هذه الأحكام وبين الواقع اللغوى .

**الثانى :** تضارب الأحكام ذاتها ، فإن عدم قدرة النحاة على تحقيق الاتساق فيما يضعونه من الأحكام - وبخاصة تلك التى تتناول التفريعات والتقسيمات الجزئية - وما أسلم إليه من اختلاف الأحكام وتضاربها ، كان نتيجة حتمية للمناهج النحوية . بعد أن فقدت ضماناً أكيداً من ضمانات اطراد القواعد واتساقها وبرائها من الاختلاف والتضارب والتناقض ، وهو النظرة الشاملة .

★ ★ ★

## الفصل الثالث

### التداخل المنهجي

إن تحليل الفكر النحوي التقليدي بغية تحديد ما به من أخطاء منهجية ينتهي بنتيجة تعبر عن حقيقة من أهم حقائق هذا الفكر ، وتكشف في الوقت نفسه عن خطأ من أبرز أخطائه ، ونعني بذلك فقد الوحدة فيه . تلك الوحدة التي تعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أى بحث علمي . فقد كان المنهج الذى اتبعه النحاة مزيجاً غريباً من مناهج شتى ، أو لنقل إنه ركاب هائل من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينها غير عقول خصبة وعت معارف عصورها ، وتأثرت بالعديد من ألوانها ، مما ساعد على تنمية شخصية الباحث بدلاً من بلورة مادة البحث ، وساهم في تضخيم إحساسه بذاته حتى انعكست بشكل أو بآخر على موضوعه . وكان أبرز أشكال هذا الانعكاس استخدام كل باحث نحوي لما يجيد من المناهج في التدليل على صحة ما يذهب إليه من اتجاهات وما يقرره من آراء ، دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة وعلاقتها بالتركيب .

ولعل هذا الخطأ بالذات أهم الأخطاء المنهجية للفكر النحوي التقليدي بمقياس ما تركه في التراث النحوي من آثار ، إذ فضلاً عن

تلك الآثار التي خلفها بصورة مباشرة في اضطراب الأصول النحوية ، على نحو ما سنذكر بعد قليل ، فإنه قد ترك آثارا عديدة في القواعد بشكل غير مباشر أيضا . فقد كان ركيزة ذلك النوع من الخطأ الذي لزم تناول الجزئي لظواهر اللغوية ، والذي عبرنا عنه من قبل بتناقض الظواهر والأحكام <sup>(١)</sup> . ذلك أنه مع تعدد المناهج وتفاوتها انفلتت النظرة الجزئية من كل قيد موضوعي . ولم تعد تخضع لغير اعتبارات ذاتية ووقتيّة معاً ، وهي اعتبارات من التعدد والتفاوت والاختلاف والاضطراب والتناقض بحيث يصبح من غير الممكن تصوّر وحدة ما فيها ، ويكون من المستحيل الإلمام بصورها ، أو تصنيفها . ولعل كل ما استطاع فعله إزاءها هو تحديد المؤثرات العامة فيها . وهي ترتد في جوهرها إلى هذا الخطأ البارز من الأخطاء المنهجية للمفكر النحوي التقليدي ، وهو التداخل المنهجي . وهكذا كان تعدد المناهج التي لجأ إليها البحث النحوي لتحليل التراكيب اللغوية محور خطأ مزدوج في البحوث النحوية .

واستعانة المناهج اللغوية على وجه العموم ، والنحوية بشكل خاص ، بمناهج العلوم المختلفة إسلامية وغير إسلامية لم يكن عفواً ، وإنما هو موقف منهجي واضح . يمتد عن « أن الغامض في بعض العلوم يُكشَفُ بالظاهر في غيرها إذا اعتاص كشفه بغير ذلك » كما قال ابن برهان <sup>(٢)</sup> . والمثال الذي أراد ابن برهان أن يوضح به هذه المُسَلِّمة النحوية يؤكد ما يسلم إليه تحليل التراث النحوي من أن النحاة قد فهموا

(١) نظر الفصل السابق من هذه الدراسة .

(٢) انظر كتابه : اللمع ٣٧ ب .

العلاقة بين العلوم المختلفة على أنها تتصف بالمرونة ، بحيث يمكن تطبيق ما يروته صالحا من مناهجها أو أساليبها في أى ميدان من ميادين الفكر وعلى أى مستوى من مستوياته ، يقول فى الاستدلال على أن المصدر والحدثان والفعل عبارات متغايرة ومعناها واحد . وأنها أصل المشتقات جميعا بما فى ذلك الأفعال . \* إن المعانى تنقسم إلى ما يصح وجوده إذا فرض ارتفاع كل عين سواء ، وهذا هو الذى يسميه النحويون : العين والجثة . وإلى ما ليس حكمه هذا الحكم بل وجوده تابع لوجود غيره . فإذا فرضنا ارتفاع وجود غير ذلك استحال وجوده ، ومتى فرضنا ارتفاع وجوده لم يستحل وجود غير ذلك ، فهذا هو الذى يسميه المتكلمون : العَرَض ، وَيُسَمُّونَ غير ذلك : الجوهر والجسم ، ويسمون العرض : الحال ، ويسمون غيره : المحل . والفقهاء يسمون المحال : الأعيان ، ويسمون الأعراض : الآثار . ومن الناس من يسميه : القائم بغيره ، ويسمى ما قام به : القائم بنفسه .

ومثال ذلك أنك إذا نقلت ساجدة من موضع إلى موضع فقد أحدثت أمراً ما ، وليس ذلك الحادث عينك ولا نفسك ، ولا ذلك الحادث عين الساجدة ولا نفسها ، وإنما الحادث أمر ثالث وهو نقل الساجدة وتحريكها . فوجود الساجدة من دون وجود النقل والتحريك يصح ، ووجود التحريك من دون وجود الساجدة لا يصح . فإذا قلت : دفعت الساجدة فاندفعت ، فهناك ثلاثة أمور : الفاعل وهو الدافع ولم يتحدد عينه ونفسه فى هذا القول ، وهناك المفعول به وهو الساجدة وهو المندفع ولم يتحدد عينه فى هذا القول ، وهناك أمر ثالث تحدد فى هذا القول

وهو الاندفاع . والفاعل (أوجد) عين الاندفاع ، والمفعول به قَبِلَ تلك العين وقام وجودها به . فلولا وجودهما جميعا لاستحال وجود الاندفاع ، لأنه كما يفتقر إلى مخرج له من العدم يفتقر إلى ما يقوم به في الوجود لاستحالة قيامه بنفسه . . .

المصدر بمنزلة الفضة والفعل والصفة ، والطرفان بمنزلة الآلة المصنوعة من الفضة ، ولذلك كان الفعل والصفة والطرفان من الدلالة على وجوب الحدوثان في زمان . فأما ما كان في المصدر وزيادة مساواتها للمصدر بمنزلة مساواة الأواني للثقرة في مجرد كونها فضة ، والزيادة التي فيها على المصدر بمنزلة الزيادة التي في الأواني على مجرد كونها فضة . . . ألا ترى أنك تقول : (الضرب) فيدلك على وجود الحدث في زمن ما من غير تعيين له . فإذا قلت : (ضرب) حَصَلَ الفعل أن الزمن ماضٍ مع دلالة على مثل ما دل عليه الضرب . وكذلك الكلام في : يضرب وسيضرب واضرب ولا تضرب ، وضارب ، يدل على ما دل عليه الضرب ويزيد الدلالة على موجد الضرب ، ومضروب يدل على مثل ما دل عليه الضرب ويزيد الدلالة على ما قام به الضرب وحل فيه . فلما كانت الأواني فروعا للثقار كانت هذه فروعا للمصدر فهذا معنى قول أصحابنا إنهن مشتقات من المصادر « (٣) .

فالتحوى هنا يستعين بالمصطلحات المنطقية والفلسفية والكلامية والفقهية ، ويستخدم في شرح هذه القضية اللغوية نحو : العين والجوهر والجسم والجملة والمحل والإعيان والتائم بنفسه ، ويجعلها في مقابل :

(٣) انظر كتابه : التلخيص ٣٧ ب - ١٣٩ .

العرض والحال والأثر والقائم بغيره ، ثم لا يقف عند هذا الحد من الشرح حتى يمكن أن يقال إنه قد كشف الغامض بعد أن اعتاص عليه كشفه بغير اللجوء إلي أساليب العلوم المختلفة في الشرح والإيضاح . وإنما جعل هذا الشرح مقدمة لاستخدام طرائق الاستدلال والبرهنة في هذه العلوم . وبذلك خلط بين أمرين : بين الإفادة من معطيات العلوم المختلفة في جلاء الظواهر بتحليل أبعادها والكشف عن أسبابها وتقديم صورة كلية لعلاقتها وتصنيفها بتحديد موضعها من العلم والفكر والمجتمع جميعا ، واستخدام الأساليب المختلفة المتباينة لهذه العلوم في دراسة كل علم من بينها . وإذا جاز أن تكون نتائج العلوم المختلفة هي الوحدات الأولى لتشكيل الصورة العامة لظواهر الفكر والمجتمع ، فإن من المستحيل الوصول إلى هذه النتائج ما لم يستخدم الباحثون في كل علم من الطرق ما يتفق مع مادة هذا العلم ، فبدون الاتساق الكامل بين المادة والمنهج لا يمكن تناول المادة بشكل ينتهي بالوصول إلى نتائج علمية . ومن ثم فإن استخدام مناهج علوم مختلفة في علم واحد لا بد أن يسلم إلى اضطراب في تشكيل مسادة هذا العلم وتناقض في نتائجه معا، وهكذا بدلا من أن تتضح الظاهرة وتتحدد أبعادها وعلاقتها تتعشش معالمها وتنظمس ملامحها .

وليس موقف ابن برهان شاذًا، بل إنه في الحقيقة يعبر عما استقر في البحث النحوي من قواعد وأصول ، فإن تحليل التراث النحوي يتفق في نتائجه مع ما صرح به ابن برهان ومثّل له من الاستعانة بمناهج العلوم المختلفة حتى في دراسة الظواهر الجزئية المتممية إلى ميدان اللغة،



والمختصة بمستوى معين من مستوياتها وهو التركيب . فإن النحاة قد استخدموا في علم النحو - الذي يقصد به أساسا دراسة ظواهر هذا المستوى - مناهج بعض العلوم التي لا تمت إلى اللغة بسبب ، وطرائق بعض العلوم التي تتناول اللغة ولكن في غير مستوى التركيب . بحيث يمكن رد الأصول النحوية ، بل كثير من القواعد التفصيلية أيضا، إلى قواعد متبعة في عدد من العلوم اللغوية وغير اللغوية ، الإسلامية وغير الإسلامية ، فتأثير الدراسات الصوتية في ظاهرة التطابق كما تناولها النحاة العرب ليس بخاف<sup>(٤)</sup> ، وكذلك أيضا تأثير هذه الدراسات في النظريات التي قدموها لتفسير ظاهرة التصرف الإعرابي<sup>(٥)</sup> ، وبخاصة تلك النظرية التي تجعل النظام المقطعي وراء تغير الحركات في أواخر الكلمات أو ثبوتها ، حتى إننا آثرنا أن نسميها نظرية التفسير الصوتي<sup>(٦)</sup> .

وثمة قواعد عديدة أيضا ما كان النحاة ليقولوا بها لو لم يضعوا في اعتبارهم بعض الظواهر الصوتية الخالصة . فإذا انتقلنا إلى دراسة الأصول العامة للتفكير النحوي فإننا نجد أنها تشف عن آثار عدد من العلوم التي تختلف مادة ومنهجها ، وعلى رأسها : الأصول وعلم الكلام والفلسفة والمنطق . بحيث يمكن أن يقال إن النحاة العرب قد أحالوا البحث النحوي إلى ميدان فسيح يستعرضون فيه مدى إلمامهم بالثقافات والعلوم والمناهج والأساليب ، ويدللون فيه على ما يمتازون به من ذكاء ويتستعون به من تفوق عقلي . ولا نحسب أحدا يستطيع أن ينكر دور

(٤) نظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ١٢١ - ١٢٣ .

(٥) نظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ٨٦ وما بعدها .

(٦) انظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي ص ١٠١ - ١٠٩ .

الاستقراء - وهو أساس عنصر هام من عناصر المنهج الإسلامي  
الأصولي<sup>(٧)</sup> - في الحرص على جمع المادة اللغوية ، هذا الحرص  
الذي يبلغ درجة جمع كل ما ينطق به العرب وكل ما أثر عنهم ، وقد  
كان هذا المفهوم هو مدلول القياس في مراحل الأولى<sup>(٨)</sup> . كذلك لا  
نظن أن بين الباحثين من يجهل دور العلة الأصولية في العلة النحوية،  
وبخاصة في ناحيتي : مسالك العلة، وشروط سلامتها . هذا إلى أنماط  
أخرى من التأثير في جزئيات وتفصيل . ومن المؤكد أنه ليس بين  
النحاة والباحثين -على سبيل القطع- من لا يعرف بعض آثار الفلسفة  
والمنطق ، وإن كان بينهم من لم يتسبه إلى دور علم الكلام : إذ أن  
القياس النحوي يحكى آثارا منطقية وفلسفية ، ويدعم هذه الآثار ذلك  
التناول الذهني للغة الذي كان وراء ظاهرة التأويل بأساليبها المختلفة،  
على حين يقتصر التأثير المباشر لعلم الكلام على القواعد التي تقنن  
الجزئيات النحوية أو تخرج بعض النصوص التي لا تتفق مع مقتضيات  
العقيدة من قداسة لمقام الألوهية وإجلال للنبوة وتسليم بالسمعيات .  
وأما في القواعد لعامة الكلية فإن تأثير هذا العلم ينحصر أو يكاد -في  
التفسير الدلالي لظاهرة التصرف الإعرابي ، وبصفة خاصة في الخلاف  
الذي نشب بين النحاة في موجد الحركة الإعرابية ، على نحو ما  
سنشرح بعد قليل .

(٧) انظر : أصول التفكير النحوي ص ١١ وما بعدها ، وأيضا : الباب السابق ص ١٠٧ وما  
بعدها .

(٨) انظر : أصول التفكير النحوي ص ١٨ وما بعدها ، وأيضا : الباب السابق ص ١٠٧ وما  
بعدها .

وهذا الموقف الذى يجمع بين أساليب العلوم المختلفة فى دراسة مادة محددة دراسة تحليلية يصدر عن تصور غير علمى للعلاقة بين العلوم ، وهو تصور ضار ومضلل معا ، لأنه يسيء استخدام هذه المناهج ويهدر قيمتها ويحول دون الإفادة الكاملة منها. ولو أن اللغويين مثلا أرادوا أن يستفيدوا فى بحوثهم اللغوية من أفكارهم التى تنتمى إلى دراسات الفلسفة فتوجهوا لدراسة النشاط اللغوى من حيث هو رموز تعبر عن حالات نفسية خفية ومستترة ، ولا سبيل إلى اكتشافها بمنطق العقل المجرد - لأفادوا حقا من وقوفهم على بعض الأفكار الفلسفية ، ولنمروا هذه الأفكار وأثروا البحث اللغوى معا ، ولفتحوا بذلك المجال أمام دراسات جديدة فى العالم العربى لم يتح لها أن تظفر حتى اليوم بنصيب ، وعلى رأس هذه الدراسات علم النفس اللغوى . ولكنهم بدلا من ذلك راحوا يستخدون ما يعرفون من قضايا الفلسفة والمنطق للاستدلال على آرائهم فى ميدان تقنين الظواهر اللغوية ، وبخاصة ما يتصل من هذه الظواهر بمستوى التركيب ، فضلوا عن فهم هذه الظواهر وأسأءوا إلى أساليب الفلسفة والمنطق كما أسأءوا إلى البحث اللغوى جميعا .

وليس يكفى فيما نظن هذه الإشارة العجلى إلى تداخل تأثير الأصوات والأصول والفلسفة والمنطق وعلم الكلام حتى تؤكد بتفصيل آثارها فى التراث الذى خلقه النحاة ، ومع أن هذا التفصيل يحتاج إلى بحث مستقل يتوفر على جلاء أشكال هذا التأثير وتحديد أبعاده فإن من الممكن تصوير بعض هذه الأشكال وأهم هذه الأبعاد فى كلمات مركزة ، تاركين التفصيل إلى بحث مقبل إن شاء الله .

## أولاً : الأصوات :

تقدم الدراسات الصوتية في العالم العربي حقيقة تاريخية<sup>(٩)</sup> ، وقد حقق هذا التقدم - في فترة مبكرة نسبياً - نتائج دقيقة ، وبخاصة في مجال بحث خصائص الأصوات ودراسة مجراها ومخارجها . وليس من شك في أن مرد هذا التقدم الباكر راجع إلى اتصال الدراسات الصوتية الوثيق بالقراءات القرآنية . فإن هذه القراءات ترجع إلى عهد الرسول صلوات الله عليه . وتمتد في جوهرها عن خلافات صوتية<sup>(١٠)</sup> .

وقد ترك تقدم الدراسات الصوتية آثاراً عديدة في ميادين البحث اللغوي ، وساعد على ذلك اشتغال كثير من الدارسين في علوم اللغة المختلفة بالأصوات وإلمامهم ببحوثها ثم إضافتهم إليها . وبذلك كانت علاقة الأصوات بحقول اللغة علاقة أخذ وعطاء ، إذ في الوقت الذي شكلت فيه الدراسات الصوتية محاور قضايا عديدة في بحوث اللغة ، أثرى علماء كثيرون البحوث الصوتية مع اشتغالهم بعلوم أخرى . كالتحليل بن أحمد ، وسيبويه ، وابن جنى ، ثم الجاحظ ، والرماني ، وابن سنان الخفاجي ، وعبد القاهر الجرجاني ، وضياء الدين بن الأثير ، وكذلك الفارابي ، وابن سينا ، وغيرهم كثير .

وأهم ميادين البحث اللغوي التي تأثرت بدراسات الأصوات<sup>(١١)</sup>

هي :

(٩) انظر : التطور النحوي للغة العربية ٥ .

(١٠) النشر في القراءات العشر ١ / ٢٧ ، القراءات واللهجات ١٤ وما بعدها .

(١١) لم نذكر المعاجم ضمن المجالات التي خضعت لتأثير الدراسات الصوتية ، لأن علماء المعاجم لم يضيفوا في الواقع شيئاً جديداً إلى بحوث الصوتيات والصرف ، واكتفوا بتطبيق نتائجها .

## ١- الدراسات الجمالية :

وهي الدراسات التي يصطلح عليها في التراث العربي « بعلوم البلاغة » ، وأهم آثار الأصوات في هذه العلوم ينحصر في دراسة فكرة «الفصاحة» وبشكل خاص إلى أي مدى يمكن أن نقبل فكرة اتصاف اللفظ المفرد بالفصاحة ، ثم ما مقوماتها ؟ وأبرز من ساهم في هذه القضية الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ، ثم الرماني في رسالته في «إعجاز القرآن» ، وابن سنان الخفاجي في كتابه : « سر الفصاحة » ، وعبد القاهر في كتابه « دلائل الإعجاز » . وأهم ما يقال في هذا المجال إنه في الإجابة على السؤال الأول نجد اتجاهين : أحدهما يجعل الفصاحة من سمات الألفاظ المفردة في مقابل البلاغة بمعناها الضيق ، إذ تنصبُّ على الكلام المركب . ومن ثم يبنى هذا الاتجاه الفصاحة على مدى تلاؤم الأصوات التي يتألف منها اللفظ ، ويفتح بذلك الباب لاعتماد البحث الجمالي على نتائج الدراسات الصوتية ، وأما الثاني فإنه يرفض أن يكون اللفظ قبل التركيب فصيحاً ، \* لأنه لا يتصور أن يكون بين لفظتين تفاضل حتى تكون إحداهما أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبته ، وهل يُتصورُ أن (رجلاً) أدل على معناه من (فرس) على ما سمي به؟! وحتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه ، وأبين كشفاً عن صورته من الآخر ؟ فيكون الليث مثلاً أدل على السبع المعلوم : « الأسد » (١٢) . ولكنه مع ذلك لا يهمل نتائج البحوث الصوتية ، إذ يضع بين أساليب تفاضل الكلمات

(١٢) دلائل الإعجاز ٣٥ - ٣٦ .

المفردة « أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن ، ومما يكبد اللسان أبعد »<sup>(١٣)</sup>.

وجئني أن خفة الحروف وحسن امتزاجها مبرر كاف عند أصحاب الاتجاه للأخذ بنتائج الدراسات الصوتية في البحث الجمالي ، وإن رفضوا بادئ بدء فكرة فصاحة اللفظ المفرد .

## ٢- الدراسات الصرفية :

وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتمادا يوشك أن يكون تاما على معلومات صوتية ، حتى إنه ليتمكن أن يقال - دون كبير تجوز - إنه ليس من الممكن تصور وجود واضح ومحدد لعلم الصرف كما حفظه لنا التراث مجردا من المؤثرات الصوتية فيه ، إذ على اختلاف مجالات البحث الصرفي نجد الحقائق الصوتية الخالصة أو صداها السباشر . وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال والإبدال والقلب ، والهمز والتسهيل والمد ، والحذف والزيادة - وهي محاور البحث الصرفي - دون أن يوضع في الاعتبار ماخلف هذه الظواهر من حقائق صوتية ، ولو أن قيمتها - في بعض جوانبها - مجرد قيمة تاريخية .

## ٣- الدراسات النحوية :

كان إمام النحاة بالأصوات ودراستهم لها ثم إضافتهم الجديد فيها عاملا هاما من عوامل تأثير الأصوات في البحث النحوي ، وليس أدل على هذا الاتصال من أن أبرز من اهتم بدراسة الصوتيات هو الخليل بن

---

(١٣) المصدر السابق ٣٦ .

أحمد حتى ليعده بعض الدارسين أول من وضع أصولها (١٤) ، وهو يعبر في الوقت نفسه عن مرحلة بالغة الأهمية في البحث النحوي ومناهجه (١٥) . ثم سيويه ، وآثاره الصوتية منتشرة في كتابه الذي يعد حتى الآن أقدم ما وصل إلينا من المؤلفات النحوية (١٦) . وقد ترك اهتمام هذين النحويين الكبيرين بالأصوات ودراستهما لها آثاره في البحث اللغوي . ولم يكونا في الواقع إلا معبرين عن اتجاهات النحاة وروح العصر معاً ، تلك الاتجاهات التي تتسم بطابع الاستيعاب الذي يلم بالمعارف المختلفة وينقلها إلى وعى المفكر والباحث حيث تصبح في مجموعها تياراً فكرياً خصباً ، هو نتاج معارف العصر ومؤثر في معارف العصر أيضاً .

وليس أدل على مدى تأثير البحوث الصوتية في النحو من أن صدى هذه البحوث يتردد في مجالات عديدة في دراسات النحاة للظواهر والقواعد ، كما أنه محور بعض نظرياتهم أيضاً ، ولعل في الأمثلة الآتية ما يشير إلى بعض مجالات هذا التأثير ويؤكد بالضرورة شيئاً من دلالاته .

١ - فني ظاهرة التطابق نجد الأثر الصوتي واضحاً وبخاصة في دراسة النحاة لتطابق اللفظ مع ما يقصد به من معنى . وبدون معرفة واضحة لخصائص الأصوات من جهر وهمس وشدة ورخاوة وتفخيم وترقيق يتعسر فهم الصور التي حددها النحاة للتطابق بين اللفظ المنفرد

(١٤) برجستراسر في كتابه : التطور النحوي للغة العربية ٥ .

(١٥) انظر : تاريخ النحو العربي ومصادره ١٠٥ - ١٠٦ .

(١٦) تاريخ النحو العربي .

والمعنى ، وبصفة خاصة تلك الصورة التي اصطلاحنا عليها من قبل  
«باختيار الأصوات الملائمة للأحداث» (١٧) .

٢- وفي القواعد نجد آثارا مختلفة للدراسات الصوتية ، وأبرز  
أمثلة الخلط بين الأثر الناتج عن الأصوات والأثر الناتج عن التركيب في  
التقعيد - معالجة النحاة للحركات الناتجة عن الجوار ، ومقابلة هذا  
التفسير بتفسير حركة الإتياع توضح إلى أي مدى أخذ النحاة بالظواهر  
الصوتية في قواعدهم وأحالوها إلى ظواهر تركيبية خالصة في الوقت  
الذي أوشكوا أو أوشك بعضهم أن يسند إلى الظواهر الصوتية ما ليس  
لها من التأثير في عدد من الظواهر الناتجة بالفعل عن التركيب (١٨) .

٣- وتأثير الأصوات في النظريات التي وضعها النحاة لتفسير  
ظاهرة التصرف الإعرابي واضح ، فقد استند إلى الظواهر الصوتية  
وخصائصها المقطعية أصحاب نظرية التفسير الصوتي وفسروا في  
ضوئها كلا من حركتي الإعراب والبناء . وبدون فهم كامل لنظام  
المقطع في اللغة العربية كما تصوره قطرب يستحيل فهم تفسيره  
لتعاقب الحركات في أواخر الكلمات (١٩) . ومن غير إدراك للعلاقة  
التي تصورها «المبرد» بين نوع الحركات من حيث : طولها وقصرها

(١٧) ص ١٢٢ - ١٢٣ من كتابنا : «ظواهر اللغوية في التراث النحوي» .

(١٨) انظر تحليل آراء النحاة في حركتي المجاوزة والتبعية ضمن تحليلنا للعوامل المعنوية في  
الحذف والتقدير في النحو العربي ١٢١ - ١٣٣ . وفي الحقيقة أن الصور المختلفة  
لتأثير التجاور بين الصيغ داخل التركيب اللغوي يمكن أن يعاد دراستها نحويا باعتبارها  
بعض ظواهر الموقعية في النحو العربي . انظر أيضاً : الأشباه والنظائر ١ / ١٦٣  
١٦٥ .

(١٩) انظر تحليلنا لنظام المقطع كما تصوره قطرب في : الحذف والتقدير في النحو العربي  
١٤٩ - ١٥٢ ، وقارنه بدراسة فليش له في كتابه : العربية الفصحى ٤٢ وما بعدها .



والوضع الخاص للسان فيها : ضمًا وفتحًا وكسرًا، وتواليها - لا يمكن  
تحصيل صورة ذهنية دقيقة لنظريته الخاصة بتفسير حركات البناء في  
الكلمات والصيغ والتراكيب (٢٠) .

### ثانياً : الأصول :

لعل أعظم المؤثرات في البحث النحوي حتى القرن الرابع الهجري  
هو علم أصول الفقه ، ولقد استمر تأثير هذا العلم بعد ذلك في مجالات  
معينة في أصول التفكير النحوي ، حتى إنه يمكن القول بأنه ما من علم  
من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه هذا  
العلم . وهو أثر - أو هي في حقيقتها مجموعة من الآثار - تتضافر على  
أن تجعل من علم أصول الفقه المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم  
الكلية طوال قرون ثلاثة . والذي ظل - على الرغم من مزاحمة الفكر  
اليوناني له بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي - يؤثر في جوانب عديدة  
من التفكير النحوي ، وعلي رأس هذه الجوانب محاولة النحاة تقنين  
أصولهم العامة تحت إلهام علم الأصول ، تلك المحاولة التي كانت  
ثمرتها علم أصول النحو .

ومجالات البحث النحوي التي توضح تأثير النحاة بالأصول العامة  
المقولة في علم أصول الفقه عديدة ، وسنكتفي بالإشارة إلى أهم هذه  
المجالات بادئين بالأعم منتهين إلى الأخص ، تاركين التفصيل إلى  
مجاله الطبيعي في بحث مقبل ، نسأل الله العون عليه ، والتوفيق فيه .

---

(٢٠) انظر : ص ١٠٦ - ١٠٩ من كتابنا : الظواهر اللغوية في التراث النحوي .

وأوسع آثار الأصول في البحث النحوي تشكيله الإطار العام الذي سار عليه النحاة في مرحلته الأولى قبل اتصاله بالفكر الإغريقي ، ثم في فترة طويلة في مرحلة الصرايين منهجي الأصول والمنطق<sup>(٢١)</sup> ، وأوضح خصائص هذا الإطار الاهتمام المباشر بالمادة اللغوية ، هذا الاهتمام الذي يعكس فكرة التلاحم ، بين المادة والمنهج - تلك الفكرة التي تصور موضوعية المنهج الإسلامي<sup>(٢٢)</sup> - والذي يتجلى تأثيره في عدد من ظواهر المناهج النحوية :

- وأولى هذه الظواهر العناية البالغة بالنصوص ، وصور هذه العناية بالنصوص اللغوية كثيرة ، تبدأ بحرص النحاة على الإلمام بها ، وتنتهي بحرصهم أيضا على مراعاتها فيما يضعون من قواعد ، سواء بالأخذ بها أو بتخريجها<sup>(٢٣)</sup> . ويتجلى أيضا في مقاييس نقد النصوص نقداً داخلياً وخارجياً معاً<sup>(٢٤)</sup> .

- والظاهرة الثانية وقوف النحاة عند معطيات النصوص من أحكام ، دون أن يحاولوا أن يستوحوا أحكامهم من النظر الذهني البعيد عن الواقع اللغوي ، وقد فتح ذلك بالضرورة الباب لتعارض الأحكام : نظراً لتضارب النصوص وتعدد المستويات التي تنتمي إليها<sup>(٢٥)</sup> .

---

(٢١) انظر : الباب السابق ، (أصالة المناهج النحوية) ص ٥٣ وص ٦٥ وما بعدها .  
(٢٢) في فكرة الموضوعية هذه يمكن الرجوع إلى : الباب السابق ، ثم تاريخ النحو العربي ، الفصل الثاني من الباب الأول . وأيضا بحث الوالد رحمه الله عن الإسلام والعلم ، ونرجو أن يكون ذلك موضوع دراسة قريبة .  
(٢٣) الفصل السابق ، وانظر أيضا : التمهيد ، والفصل الثالث من الباب الثاني .  
(٢٤) انظر : أصول التفكير النحوي ، تاريخ النحو العربي .  
(٢٥) ارجع إلى الفصل الثاني من الباب الثاني .

- أما الظاهرة الثالثة فهي نتاج الظاهرتين السابقتين معا، وهي لجوء النحاة إلى تأويل النصوص لتحقيق الاتساق بين القواعد ، هذا الاتساق الذي يعد- أيضا - خصيصة من أهم خصائص المنهج الإسلامي الأصولي (٢٦) .

-الظاهرة الرابعة وقوف التعليل النحوي عندما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية ومقنن في القواعد النحوية ، فالعلة النحوية تقف على هامش البحث النحوي ، وهي تكاد تكون مجرد مبرر يسوغ للمتعلمين قواعد البحث ويساعدهم على تفهمه واستيعابه ، دون أن يكون لها تأثير في صياغة هذه القواعد (٢٧) .

وبعد انتصار الاتجاهات الإغريقية في صراعها مع الخصائص الإسلامية في البحوث النحوية ظل لعلم أصول الفقه بعض التأثير ، ولكنه انحصر في المجالات التالية:

**أولها :** ماسبق أن أشرنا إليه من محاولة جمع الأصول العامة للتفكير النحوي في علم مستقل ، يهدف أصلا إلى تحديد هذه الأصول ليكون في البحث النحوي كعلم أصول الفقه في الدراسات الفقهية ، مرجعا للباحثين وحكما عند الاختلاف .

**ثانيها :** اعتبار كل من « استصحاب حال الأصل » و « الاستحسان » و « الاستدلال بالأصول » و « عدم النظير » و « العكس » أدلة في التفنين النحوي ، يأخذ بها بعض النحاة في صياغة قواعدهم ويضعونها

(٢٦) انظر : تاريخ النحو العربي حول هذا الموضوع .

(٢٧) ارجع إلى : بين التعميد والتعليل : الباب الثاني من كتابنا : أصول التفكير النحوي .

بين أصولهم<sup>(٢٨)</sup> . وجميع هذه الأدلة تتردد إلى علم الأصول ، بل إن مواقف النحاة منها ليست سوى انعكاس لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها<sup>(٢٩)</sup> .

**ثالثها :** خلافات النحاة حول اعتبار كل من « الشبه » و « الطرد » جامعا بين طرفي القياس : المقيس والمقيس عليه<sup>(٣٠)</sup> ، فليست هذه الخلافات سوى تكرار لاتجاهات علماء الأصول إزاءها<sup>(٣١)</sup> .

**رابعها :** المقاييس التي ارتضاها النحاة بالاحتكام إليها في تعارض الأدلة والترجيح بينها ، وصور التعارض الرئيسية ثلاث : ١- تعارض النصوص . ٢- تعارض الأقيسة . ٣- تعارض النص والقياس . وتنحل هذه الصور الثلاث إلى قرابة ستة عشر شكلا فرعيا من أشكال التعارض<sup>(٣٢)</sup> . وكل صورة من صور التعارض وكل شكل من أشكاله الفرعية تطلب مقاييس محددة للترجيح ، وقد استعار النحاة القواعد الأصولية للترجيح بين الأدلة المتعارضة .

**خامسها :** في جوانب مختلفة من العلة . فعلى الرغم من أن

---

(٢٨) انظر : الإعراب في جندل الإعراب ٤٥ ، ٦٣ . الاقتراح ط ٢ ٧٢ ٧٧ ، الخصائص ١ / ١٣٣ ، ١٩٧ ، نعم الأدلة في أصول النحو ١٢٧ وما بعدها : ١٤١ - ١٤٢ .

(٢٩) انظر : مختصر تنقيح الفصول في الأصول ٧٤ وما بعدها ، وقواعد الأصول ومعاقد الفصول ١١٧ وما بعدها ، والورقات في علم أصول الفقه ٣٧ ، شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع ٣ / ٣٦٩ وما بعدها ، حاشية البناني عليه بهامشه ٢ .

(٣٠) انظر لمع الأدلة ١٠٧ ، ١١٠ ، الاقتراح ٦٢ - ٦٣ .

(٣١) انظر مثلا : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٢٩٩ وما بعدها وكذلك ٣ ٤ وما بعدها ، وأيضا : حاشية البناني عليه بهامشه .

(٣٢) انظر : الاقتراح ٧٧ وما بعدها .

التعليل النحوي قد تغير شكلاً ومضموناً بعد انتصار الاتجاهات الإغريقية المنطقية علي الاتجاهات الإسلامية الأصيلة في البحث النحوي ، فقد بقي في بحوث العلة النحوية آثار أصولية بالغة الأهمية ، وليس من شك في أن مرد ذلك إلي أن الفكر الإسلامي هو أول فكر تناول بالتحليل مقومات العلة وعناصرها ومدى سلامتها والأساليب المختلفة للتثبت منها . ويمكن أن نرد إلي هذه الآثار الأصولية في العلة النحوية القضايا التالية :

١- تقسيم العلة إلي « بسيطة » و « مركبة » ، فإن هذا التقسيم يمتد عن موقف الأصوليين من العلة وتقسيمها إلي هذين القسمين (٣٣) .

٢- اختلاف النحاة في اشتراط « الطرد » و « العكس » في العلة ، فإن هذا الاختلاف ليس إلا محاكاة لمواقف الأصوليين من هذين الشرطين (٣٤) .

٣- اختلاف النحاة في « العلة القاصرة » ، حيث أجازها بعض النحاة ورفضها آخرون (٣٥) ، وقد تأثر أولئك وهؤلاء بموقف علماء الأصول منها (٣٦) .

٤- تحديد مسالك العلة ، وأهم هذه المسالك عند النحاة كما ذكرنا من قبل في كتابنا: أصول التفكير النحوي هي : الإجماع .

---

(٣٣) انظر مثلاً : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٢٤٦ ، حاشية البناني بهامشه .

(٣٤) المصدر السابق ٢ / ٣٠٤ ، ٣١٩ - ٣٢١ .

(٣٥) انظر : الاقتراح ط ٢ ص ٥٣ ، داعي الفلاح - مخطوط - ١٥٢ ب .

(٣٦) انظر : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٢٥٣ .

والنص ، والإيماء ، والسبر والتقسيم ، والمناسبة ، والإخالة ، والنسب ،  
والعُرد ، وإلغاء الفارق . وجميع هذه المسالك مستقولة من علم  
الأصول<sup>(٣٧)</sup> ، بل إن نقل النحاة لم يقف عند ذلك بل نقلوا إلي التراث  
النحوي خلافاً للأصوليين في بعض هذه المسالك أيضاً . متصيرين أن  
استبدال الأمثلة النحوية بالفقهية كاف لمد هذه الخلافات المصطنعة  
بالحياة في مجالات البحث النحوي<sup>(٣٨)</sup> .

٥- في الشروط التي يملها النحاة للتحقق من سلامة العلة ، وهي  
التي يصطلح عليها « بالقوادح في العلة » ، فإن هذه الشروط بأبسطها  
مستمدة من علم أصول الفقه ، بما في ذلك أساليب الرد المختلفة على  
كل صورة من صور القدح فيها<sup>(٣٩)</sup> .

سادسها : في جوانب مختلفة من الحكم النحوي ، وبخاصة في  
تقسيمه إلى : واجب ، وممتنع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ،  
وجائز علي السواء<sup>(٤٠)</sup> . فليست هذه الأقسام شيئاً آخر غير أقسام  
الحكم الفقهي كما تحدد عند علماء الأصول<sup>(٤١)</sup> ، وواضح أن هذه

---

(٣٧) انظر : مختصر تنقيح الفصول علي الأصول ٦٦ ، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ١٢٣  
- ١٢٧ ، إيضاح سلم الوصول إلى علم الأصول ٤٠ - ٤٣ ، شرح الجلال المحلى  
على جمع الجوامع ٢ / ٢٧٥ - ٣٠٧ ، حاشية البناني بهامشه .  
(٣٨) انظر مثلاً خلاف النحاة في لعم الأدلة في أصول النحو ١١٢ وقارنه بما في شرح  
الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٦ .  
(٣٩) انظر : سلامة العلة في كتابنا أصول التفكير النحوي وقارنه بشرح الجلال المحلى ٢ /  
٣٠٨ وما بعدها ، إيضاح سلم الوصول إلى علم الأصول ٤٤ - ٤٦ .  
(٤٠) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٠ - ١١ ، داعي الفلاح ١٣٦ - ١٣٨ .  
(٤١) انظر : قواعد الأصول ١٢٣ وما بعدها ، إيضاح سلم الوصول ٤٠ وما بعدها ،  
وشرح جمع الجوامع ٢ / ٢٨٥ وما بعدها .

الأقسام قد استندت إلى خصائص موضوعية في الأحكام الفقهية على حين ليس ثمة ما يبرر الأخذ بها بأسرها في البحث النحوي .

ونختم هذه الإشارات إلى الآثار الأصولية في علم النحو ببيان جانب آخر من التأثير الأصولي أتيح له أن يستمر منذ نشأة التفكير النحوي ومناهجه حتى بعد انتصار الخصائص الإغريقية في المناهج النحوية . ونعني بذلك تأثير المصطلحات الأصولية في المصطلحات النحوية .

وفي مجال تحليل علاقة المصطلحات النحوية بالأصولية يجب أن نفرق بين نوعين من المصطلحات النحوية لكل منهما مستواه ومصدره : أولهما ذلك النوع من المصطلحات التي يمكن أن يطلق عليها «مصطلحات منهجية» . ويراد منها أنها إنما تتناول بالضرورة ما يتصل بالأصول العامة للتفكير النحوي وأساليب الاستدلال ، والنوع الثاني مصطلحات يصح أن تسمى « مصطلحات تطبيقية » ، ويقصد بها ذلك النوع من المصطلحات الذي ينصب على القضايا التفصيلية والقواعد الجزئية التطبيقية .

ونشير المصطلحات الأصولية في مصطلحات النحو ينحصر في ذلك النوع الذي أطلقنا عليه من قبل في كتابنا « أصول التفكير النحوي » « الاصطلاحات المنهجية » ، فإن جميع المصطلحات التي استخدمت في التراث النحوي في هذا المجال ترجع إلى أصل أصولي ، بيد أننا - مع ذلك - نلاحظ وجود فوارق تجعل من هذه المصطلحات الأصولية الأصل قسمين : قسما تطور مفهومه بعد انتقاله إلى مجال الدراسات

النحوية ، تحت تأثير تأثر هذه الدراسات بالبحوث الميتافيزيقية والمنطقية الإغريقية . وقسما لم يتأثر على الرغم من ذلك، بل ظل مضمونه في البحث النحوي مطابقاً أو محاكياً لمفهومه في التراث الأصولي ، ويمكن أن نضع في القسم الأول مصطلحات : « القياس » و « العلة » و « الحد » و « التعريف » . علي حين يشمل القسم الثاني كافة المصطلحات التي تتناول النص بالنقد الخارجي « كالتواتر » و « الأحاد » ، أو تعبر عن أقسام القياس باعتبار الجامع « كقياس العلة » و « قياس الطرد » و « قياس الشبه » ، أو أقسام العلة مثل : « بسيطة » أو « مركبة » أو « قاصرة » أو « مسالكها » و « قوادحها » ، و « كالأجماع » و « النص » و « الإيماء » . . . إلخ ، و « تخلف الحكم » و « النقص » و « تخصيص العلة » . . . إلخ ، أو الحكم ومستوياته المختلفة : « واجب » و « ممتنع » . . . إلخ - وأخيراً المصطلحات المستخدمة في حالات الجدل الناتج عن رد الأدلة أو تعارضها .

### ثالثاً : الفلسفة والمنطق :

لعل تأثير البحوث الفلسفية والمنطقية في التراث النحوي أوضح ما يلقاه الدارس لهذا التراث . ولعل مرد ذلك أولاً إلي أن الخصائص الفكرية المنهجية المستمدة من الفلسفة والمنطق قد استمرت لها السيادة قروناً عديدة ، دون أن تصاب بهزات تخلخل من سيطرتها أو تحد من أبعادها . واستقرار أى نظام من النظم الفكرية أو الاجتماعية يضى على هذا النظام كثيراً من الاحترام الذي يكاد يتحول في بعض الأحيان إلى صور من القداسة ، تحول دون تقويضه حتى مع التشكك في جدواه ،



لأنه - حينئذ - لا يظل مجرد أسلوب تنظيمي يمكن تغييره لمواءمة التطور الإنساني والاجتماعي ، بل يصبح تراثا تصحبه مشاعر الولاء التاريخي للأباء والأجداد ، ومن ثم تشل تلك المشاعر الرومانسية الحالمة كل إرادة للتغيير ، وثانيا أن استخدام أساليب الفلسفة والمنطق في التحليل اللغوي يعطى قدرا من المرونة مرددا إلى أن محور الامتياز العلمي آنئذ إنما هو الذكاء والتفوق العقلي ، وبذلك لا يرتبط بعناصر ثابتة ولا يتبنى على ركائز موضوعية ، وإنما يرتد إلى مقومات فردية ذاتية . وبذلك يتوفر للباحث النحوي الذكي - الذي يؤمل فيه وحده في التغيير النهجي - كثير من الجهد في الوقت الذي يتحقق له فيه قدر من التأثير كبير . وهكذا يمكن أن يقال إن استخدام تلك الأساليب المنطقية الفلسفية يمتاز باليسر وضمان النتيجة معا . أليس أبسط ما يلحظ في هذا المجال أنه قد لجأ إلي استخدام هذه الأساليب النحاة جميعا ، حتى أولئك الذين هاجموا نتائجها ووصفوها بالفساد (٤٢) .

وقد سبق أن تناولنا بالتفصيل دور الفلسفة والمنطق في التراث النحوي ، وفي ضوء تلك التفاصيل يمكن أن نجد خطين متوازيين لتأثير الأفكار الفلسفية والقضايا المنطقية في المناهج النحوية ، منهما تمتد كل المؤثرات ، وإليهما ترتد كافة صور التأثير .

وأول هذين الخطين يمكن أن يصطلح عليه بالتناول الذهني للغة القائم على التصور العقلي لها . والتناول الذهني المجرد حتى من

---

(٤٢) لعل أوضح الأمثلة على ذلك قديما نقد ابن مضاء لنظرية العامل في كتابه : الرد على النحاة ، وحديثا نقد الأستاذ عباس حسن للغة النحوية في كتابه : النحو واللغة .

المتدمات البديهية موقف فلسفي يعتمد من القضايا الكلية التي تتناول الكون والإنسان إلى أن يصبح سمة بارزة للنظرة الفلسفية إلى كل جزئية من جزئيات الكون وإلى أي موقف ذاتي وقسبي فردي لساكنين البشري (٤٣).

ويمكن أن نجد صدى هذا التناول الفلسفي في دراسات اللغويين العرب للنشاط اللغوي حيث تقوم تلك الدراسات منهجياً علي دعائم من الصور العقلية للغة أكثر مما تركز علي أساليب موضوعية للإلمام المباشر بها ، فإذا انتقلنا إلى مستوى التركيب بخاصة وجدنا النحاة يطبقون في دقة أساليب هذا التناول الذهني ، وتنصب دراساتهم - في جوهرها - على الصورة العقلية للنصوص اللغوية دون أن تتوقف عند استيحاء الموجود بالفعل في هذه النصوص وتحليل علاقاته وتحديد خصائصه ، وهكذا كان التناول الذهني للنشاط اللغوي ذا أثر حاسم في مناهج البحث النحوي .

فقد استطاع - أولاً - أن يشد اهتمام النحاة إلى التفكير العقلي بدلا من أن يصرفهم إلى لحفظ الواقع اللغوي ، بل إنه استطاع أن يشكل أساليب تناولهم لما في الواقع من ظواهر . فلم تعد تلك الظواهر محددة على نحو ما يقره الواقع بالفعل وإنما كان يعاد دائما تشكيلها بحيث تتخذ صورتها الأخيرة في البحث النحوي معالم مختلفة عن أصلها الحقيقي في النشاط اللغوي ، وحسبنا مثلاً أن نشير إلى موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي ، هذا الموقف الذي لم يتحرروا فيه

(٤٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي - ٢٢٠ - ٣٢٨ ومصادرهما .

انتقيد بما في الظاهرة اللغوية فعلا من وجود نمطين فحسب من الكلمات: أحدهما معرب ، والآخر مبني ، وإنما تحولت الظاهرة في تصورهم إلى شيء آخر بإضافتهم قسماً جديداً هو المعرب المبني أو المبني المعرب ، لتلاءم هذه الأقسام الثلاثة وتتساق مع تلك الأطراف الثلاثة التي تخيلوها في « العمل » ، وهي العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول ، إذ لا يوجد في تصورهم عامل دون أن يوجد له - نحوياً - معمول ، ولا يوجد عامل ومعمول من غير أن تكون هناك دلالة لفظية على عمل العامل في المعمول ، فإذا لم تكن تلك الدلالة اللفظية موجودة بالفعل فقد وجب تقديرها. وهكذا يتسم وجود ذلك النوع الثالث من الكلمات المبينة لفظاً المعربة معني : محلاً أو تقديراً (٤٤) .

كما تمكن النحاة بواسطته -ثانياً- من أن يصلوا إلى سند فلسفي يسوغ فكرياً عدداً من ضواهر المناهج النحوية المتعلقة بمدى التزامها بالنصوص أو تحررها منها، حتى إنه ليتمكن النحوي بأنه يقف بشكل خاص وراء التطورات العميقة المدى التي حدثت للتأويل النحوي بأساليبه المختلفة ، ونقلته من مجرد محاولات اجتهاد فردية تستخدم عادة وسائل بسيطة وتهدف غالباً إلى تخريج ما يخالف المطرد من النصوص بغية تحقيق الاتساق بين الضواهر والقواعد ، إلى ظاهرة تلتحم عضويًا وحيويًا ببقية ضواهر المناهج النحوية ، وتشكل بأساليبها المتعددة - وبخاصة الأساليب الدائمة على إعادة صياغة التركيب ذهنياً ليظهر في

(٤٤) انظر الضواهر اللغوية في التراث النحوي .

التقدير بشكل لا يتعارض فيه مع القواعد ، تلك التي تستخدم « الحذف »  
والتقدير « و » الزيادة « و » التحريف « و » التقديم والتأخير « و » الفصل  
و « الحمل على المعنى » - جزءاً بالغ الأهمية من هذه المناهج حيث لا  
يقف عند حد تكميلها بل يتجاوز ذلك إلى تفسير العديد من  
ظواهرها (٤٥) .

والخط الثاني هو الأخذ بخصائص المنطق الصوري الشكلي ،  
وبصفة خاصة في القياس . وعلى الرغم من أن الأخذ بهذا المنطق نوع  
من تناول الذهنى للغة بيد أنه يمتاز بوجود ضوابط عقلية تقنن له ،  
وتتميز بالضرورة نتائجه ، ومن ثم فإن الصور العقلية المطلقة من كل قيد  
موضوعى لا وجود لها فى المنطق الصورى ، إذ تنصف صوره الذهنية  
دائماً بارتكازها على مقدمات عقلية موضوعية شكلاً من وجهة النظر  
المنطقية . وعلى ذلك يصح أن يقال إن تناول الذهنى الفلسفى متحرر  
بالضرورة من كل قيد مادى أو عقلى ، أما تناول المنطقى فمع تحرره  
من قيود المادة ملتزم بقيود العقل أو الشكل . وكلا النوعين من تناول  
موجود فى التراث النحوى ، ألا ترى إلى أساليب التأويل وكيف تتنوع ؟  
وكيف يمكن أن تقول فيها « بالحذف » و « الزيادة » معا ، أو « بالتقديم »  
و « التأخير » أو « بالحمل على المعنى » و « التحريف » (٤٦) ؟! دون  
أن تضع فى الاعتبار خصائص التركيب أو تنقيد بقوانين العقل . وأبسط  
هذه القوانين إدراك التناقض بين « الحذف » و « الزيادة » ، و « التقديم »  
و « التأخير » وغيرها من أساليب التأويل التي يصح - عند النحاة -

(٤٥) نظر : أصول التفكير النحوى .

(٤٦) نظر : أصول التفكير النحوى ص ٢٨٠ وما بعدها .

القول بأكثر من أسلوب منها في تخريج النص الواحد. ثم ألا ترى أيضا إلى صور القياس وكيف تتعدد : من « قياس النصوص » إلى « قياس الظواهر » ، ثم من قياس على « المطرد » إلى قياس على ما دونه من « كثير » أو « قليل » ، ثم من قياس تجمع « العلة » بين طرفيه إلى قياس يعتمد على « الاطراد » أو يكتفى « بالشبه »<sup>(٤٧)</sup> ؟ ولكنها على الرغم من تعددها بتعدد الطرفين وتنوعها بتنوع الجامع تخضع جميعها لقواعد المنطق الصوري في الاستدلال والاستنتاج .

ونكن الأخذ بقواعد المنطق الصوري لم يحل بين القياسات النحوية والخطأ . بل على العكس من ذلك زاد اضطرابها حدة وخطأها عمقا . ذلك أنه اكتفى في فواعده بوجود جامع ما<sup>(٤٨)</sup> ، وليس من شك في أن استخلاص رابط ما بين طرفي العملية القياسية ممكن وميسور ؛ حتى بين الظواهر المتناقضة أيضا ، إذ يصح أن يكون الجامع بينها هو التناقض بين معطياتها !! وحتى حين اتخذ النحاة « العلة » جامعا لم تنج من الاضطراب والخطأ بل زادت هما وضاعفت آثارهما بما أوشك أن يتقرر في البحث النحوي من أن « حكم الأصل ثابت بالعلة لا بالنص » وربما تقرر فيه فعلا من مسالك للعلة واضحة التفاوت<sup>(٤٩)</sup> مما فتح الباب فسيحا لاختلاف النحاة في تحديد العلة أولا ، ثم في استخلاص ما تفرضه العلة من قواعد ثانيا . دون أن يلتفتوا إلى موقف النص أو النصوص من العلة المبتكرة أو القاعدة الموضوعية . ألم يتقرر في

(٤٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٣ وما بعدها .

(٤٨) انظر : المصدر نفسه ص ١١١ وما بعدها .

(٤٩) انظر : أصول التفكير النحوي الباب الثاني بين التعميد والتعليل .

يبحث النحوي أن المبتدأ ملزوم للابتداء ، لأنه لا مبتدأ بغير ابتداء ، فكانت هذه العلة العقلية سببا في اختلاف القواعد التحوية وتضاربها . فقد جاء من النحويين من استنتج منها أن العامل في المبتدأ إنما هو الابتداء ، وأنه يعمل في الخبر أيضا ، لأن المبتدأ يستلزمه كذلك فهو ملزوم له بدوره (٥٠) . ورأى فريق آخر أنه إذا كان الابتداء يستلزم مبتدأ فإن المبتدأ هو الذي يستلزم الخبر ولذلك يقتصر عمل الابتداء على المبتدأ ، وأما العمل في الخبر فينصرف إلى المبتدأ وحده (٥١) . وذهب فريق ثالث إلي أن العلة لا تنتج أيا من الاتجاهين السابقين ، فإنه إذا كان الابتداء يستلزم المبتدأ والمبتدأ يستلزم الخبر ، فإن الخبر في الواقع لا يستلزمه المبتدأ وحده ، بل المبتدأ الذي يستلزمه الابتداء ، وبذلك يكون ملزوما للمبتدأ والابتداء جميعا ، ومن ثم فإن العامل فيه هو المبتدأ والابتداء معا (٥٢) ، ولكن فريقا رابعا رأى أن التلازم القائم في التركيب إنما هو بين المبتدأ والخبر ، ومن ثم جعل العامل في المبتدأ هو الخبر ، لأنه لا يستغنى عنه ، والعامل في الخبر هو المبتدأ ، لأنه لا ينفك منه ، وإذن فقد استلزم كل منهما الآخر ، « ولما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحدا ، عمل كل منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه » (٥٣) . وهكذا تعددت القواعد المستخلصة من العلة الأساسية - وهي التلازم الكائن بين المبتدأ

(٥٠) انظر : شرح المفصل ١ / ٨٥ . النصبان على الأسموني ١ / ١٩٤ .

(٥١) المصدران السابقان وانظر أيضا : كتاب سيويه ١ / ٢٧٨ .

(٥٢) شرح المفصل ١ / ٨٤ : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١ / ٣٥ .

(٥٣) النصبان على الأسموني ١ / ١٩٤ : همع الهوامع ١ / ٩٤ ، وانظر أيضا : شرح المفصل ١ /

٨٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣ - ٢٤ : الأشباه والنظائر ١ / ٢٦٤ .

والابتداء - حتى تضاربت ، دون عناية ما بموقف النصوص ذاتها .  
وهكذا أصبح محور الخلاف ليس تحليل النصوص وإنما تحقيق العلة .  
أليس أبسط ما يكشف التعارض بين هذه الاتجاهات بأسرها من ناحية  
والواقع اللغوي من ناحية أخرى أن من الممكن لغويا أن يوجد الخبر  
دون مبتدأ ، والمبتدأ من غير خبر . على حين أنه يتحتم نحويا- في  
كافة القواعد المبنية على العلة السابقة ، ومع كافة الاتجاهات المتفرعة  
عنها - وجودهما معا .

وهكذا تساوق تأثير المنطق في نتائجه مع نتائج التأثير الفلسفي  
المتجرد من كل قيد موضوعي على الرغم مما يبدو من اختلاف بينهما  
في أساليب معالجة الظاهر في كل منهما ، فكان أن تآزر التناول الذهني  
مع القياس الشكلي على إغراق البحث النحوي في قضايا عقلية فلسفية  
لا صلة حقيقة بينها وبين المادة اللغوية .

#### رابعاً : علم الكلام :

تأثير علم الكلام في التراث النحوي يمكن أن يلحظ في كلا  
المجالين الرئيسيين لهذا التراث وهما : الأصول العامة والقواعد الجزئية .  
والآثار الكلامية في القواعد الجزئية عديدة واضحة ، وهي لذلك لا  
تحتاج لغير مثال يبين صورتها التي تعكس في مجال الدراسات اللغوية  
على وجه العموم والنحوية بشكل خاص أخذ علماء اللغة والنحو ببعض  
الاتجاهات الفكرية التي ولدها الصراع بين علماء الكلام .

ففي دراسات النحاة لحروف الجر قسموها إلى ثلاثة أقسام : حروف

أصيلة العمل ، وحروف زائدة لا تعمل . ثم حروف بين بين (٥٤) ،  
وليس ثمة معنى - فى التحليل اللغوى - لهذا التقسيم الذى يرتد إلى  
أصل كلامى ، حيث يعنى المتكلمون دائما بإيجاد قسم ثالث بين  
المقبول دينيا والمرفوض . فيقسمون الناس فى الدنيا مثلا إلى مسلم لم  
يرتكب كبيرة ، وكافر ، ثم عاص وهو المسلم الذى ارتكب كبيرة ،  
ويقسمون الناس فى الآخرة أيضا إلى أصحاب الجنة وأصحاب النار  
وأهل الأعراف . وإذا كانت طبيعة البحث فى المجال العقدى تقبل هذا  
النمط من التقسيم ، بل تفرضه ، حيث تحتاج العقيدة دائما إلى سلوك  
واضح يميز أصحابها المخلصين لها عن أذعيائها - فإن البحث النحوى  
لا قبل له بهذا النسق من التفكير ، إذ ينبغى أن يقف عند تحليل الظواهر  
دون أن يفرض عليها سلفا موقفا محددًا . وفى هذا المجال لا معنى  
للحكم بزيادة أو حذف ، فإن تصور ذلك لا يستند عن النص نفسه وإنما  
يصدر عن فكرة سابقة عليه .

وتأثير علم الكلام فى الأصول النحوية لا يأخذ طابعا صريحًا فى  
غير مجالين : أولهما تأثير المذاهب الكلامية المختلفة فى خلافات  
النحاة حول (موجد) الحركة الإعرابية ، وثانيهما تأثير الحقائق الكلامية  
المتعلقة بالإلهيات والنبوات والسمعيات فى موقف النحاة من النصوص .  
ففى تفسير النحاة (لموجد) الحركة الإعرابية اتجاهات ثلاثة : أولها  
اتجاه جمهور النحاة القائلين بالتفسير الدلالى ، ويرى أصحابه أن موجد  
الحركة الإعرابية ظاهرة أو متدرة هو العامل نفسه ملفوظًا أو مقدرًا .

(٥٤) انظر مثلا : ابن يعيش - شرح المنصلى . له معنى : حروف الباء واللام ومن .



لنظما أو معنويا، فهو الذي يجلب الحركة الإعرابية بحيث يمكن تعريفها بأنها « شئ جاء من العامل يختلف به آخر المعرب » (٥٥) . والاتجاه الثاني ذهب إليه ابن جنى الذي يرى أن الإيجاد ليس من طبيعة اللفظ أو المعنى ، وإن كان اللفظ والمعنى يؤثران في نوع الموجد فالموجد الحقيقي عنده هو المتكلم بمضامة اللفظ ومصاحبته ، (٥٦) وأنكر ابن مضاء كلا الاتجاهين فرفض أن يكون الموجد هو اللفظ أو المتكلم ، لأن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا . . . ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى » (٥٧) ، وبذلك ذهب إلى أن « هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية » (٥٨) .

ويمكن رد هذا الخلاف بأسره - بكافة اتجاهاته - إلى مؤثرات كلامية بحيث يمكن اعتباره - دون تجوز - مجرد صدى للنقضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين . . .

وأهم هذه القضايا مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطراب والاختيار، ثم مدى مسؤولية الإنسان عنه ، والخلاف في (موجد) الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقا نحويا لهذه المشكلة الكلاسيكية، إذ إن البحث النحوي في حقيقته لا يعنى « بالخالق » أو « الموجد » من حيث

(٥٥) تحفة الإخوان على العوامل ١٧ .

(٥٦) الخصائص ١ / ١٠٩ .

(٥٧) الرد على النحاة ٨٧ .

(٥٨) البصير نفسه .

هو خالق أو موجد ، بل بملاحظة ما له من تأثير في النشاط اللغوي ،  
وفي مستوى التركيب بشكل خاص . وهذه المشكلة التي اختلف فيها  
النحاة ليست في جوهرها سوى قضية خلق وإيجاد ، وليست بحثا عن  
تأثر وتأثير . وأبرز الاتجاهات الكلامية في هذه القضية يحددها موقف  
الجهمية من ناحية ، والقدرية ثم المعتزلة من ناحية أخرى ، وبينهما  
الأشاعرة والماتريدية بما يمثلون من اتجاه وسط . واتجاه الجهمية أن  
الله هو الفاعل لكل شيء بإرادته وقدرته ، وأنه لا دخل للإنسان فيما  
يفعل ، أو بتعبير أدق فيما يجري على يديه من فعل ، لأنه لا قدرة له  
عليه ولا إرادة له فيه . واتجاه القدرية والمعتزلة أن الإنسان هو الذي  
يفعل ما يريد بقدرته ، فلا يستطيع أحد أن يسلبه إرادته أو يكبت فيه  
قدرته . وأما الأشاعرة والماتريدية فيذهبون إلى أن في العمل الإنساني  
الإرادى التقاء قدرات وإرادات بين الله والإنسان ، دون تناف بين قدرة  
الله وقدرة الإنسان ، وبين إرادة الله وإرادة الإنسان أيضا (٥٩) .

والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات ونظائرها في موقف النحاة من  
(موجد) الحركة الإعرابية ، فموقف ابن مضاء ليس إلا تطبيقا لمذهب  
الجهمية ، وموقف جمهور النحاة يمتد إلى أصل قدرى معتزلى ، على  
حين يتميز موقف ابن جنى بالتوسط فيحاكى بتوسطه موقف متأخرى  
المتكلمين من أشاعرة وماتريدية .

وكما أثرت القضايا الكلامية واتجاهات المتكلمين في قضية  
السوجد للحركة الإعرابية واتجاهات النحاة فيها ، تركت الحقائق  
(٥٩) انظر : انحذف والتقدير في النحو العربى ٣٣٤ وما بعدها ومصادرها .

الكلامية تأثيرها أيضا في مجال من أهم المجالات النحوية . . . نعتى به موقف النحاة من النصوص . فقد تأثر هذا الموقف بما تقرر في علم الكلام من صفات لله سبحانه وللأنبياء عليهم السلام ، ثم بما استقر فيه كذلك من تصوير للمغيبات . وكانت هذه الحقائق الكلامية سببا في تأويل كثير من النصوص القرآنية ، تلك التي تفسد بمعناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام ، بحيث يسكن أن تقرر دون كبير تجوز أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقديّة الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية إعرابا وبناءً وتطابقاً وترتيباً . ولعل في الرجوع إلى موقف النحاة من بعض آيات الكتاب العزيز ما يمثل لهذه الحقيقة خير تمثيل نحو قول الله تعالى : « وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ » ، وقوله سبحانه : « وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ » ، وقوله جل شأنه : « ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ » بِلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ » .

★ ★ ★

## خلاصة:

هذه هي أهم الأخطاء الموضوعية في مناهج الفكر النحوي التقليدي . وليس من شك في أن المتصلين بالتراث النحوي والدارسين له يستطيعون أن يضيفوا إلى الأخطاء السابقة أخطاء جديدة ، أهمها «تداخل المسائل والأحكام» ، ثم «الإسراف في ذكر الأنواع والأقسام» . ولكننا آثرنا أن نقف عندما يختص بالفكر النحوي من أخطاء ، تاركين هذه الأخطاء الشكلية التي تتصل بالمؤلفات النحوية إلى موضعها في بحث قريب . نسأل الله العون عليه ، والتوفيق فيه .

وانتشار هذه الأخطاء بين التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة ، بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منهجيا بينها ، يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيرا من الدارسين في النحر العربي ، قدامى ومحدثين ، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي<sup>(٢٠)</sup> ، ويؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن «المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة

٢٠ : انظر مثلا : طبقات الزبيدي - حيث يجعل من البصريين والكوفيين قسما ، وأخبار السيرافي حيث يقتصر على النحويين البصريين ، وأيضا : تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان ٢ / ٢٨ . حيث يقطع بوجود مذهبين لغويين في البصرة والكوفة اتجا مذهبيا ثالثا في بغداد ، والعربية ٦١ ليوهان فك إذ يقطع بأن لكل من الكوفيين والبصريين طريقا خاصا في تفسير الظواهر ، وضحى الإسلام ٢ / ٢٩٦ إذ يردد مضمون الأفكار السابقة . ولقد كانت مقولة «المدارس النحوية» ذات تأثير كبير عند الباحثين المعاصرين وكتب فيها دراسات ورسائل كثيرة .

لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها . وإذن ليس ثمة مدارس -  
بالمعنى الذى يقطع بوجود منهج مميز لكل منها - فى النحو ، وإنما  
هناك تجمعات مدنية . وهذه التجمعات تتحرك فى إطارات متشابهة  
وتطبق أصولاً واحدة ، وإن اختلفت فيما بينها فى بعض الجزئيات فإنه  
اختلاف لا ينفى عنها وحدة المنهج وإتفاق الأصول « (٦١) .

وبعد . . . فإننا لم نشأ أن نعطي هذه الدعوى أكثر مما تستحق فى  
هذه الدراسة التى تهدف إلى وضع كل فكرة فى موضعها الصحيح من  
النحو ومكانها الدقيق من الفكر ، وحسبها أنها احتلت على مدى  
الأجيال مركز الحقيقة وهى وهم ، وحظيت بعناية الباحثين وهى  
أسطورة . فساهمت فى إهدار قدرات وضللت فى فهم الحق معاً .

★ ★ ★

---

(٦١) ببعض تصرف عن : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٣٧٩ .

الموضوع	الصفحة
- آثار هذه الصلوات	٣٤ - ٤١
- الآثار الاجتماعية والسياسية	٣٤ - ٣٥
- الآثار الاقتصادية	٣٥
- الآثار الدينية	٣٥
- الآثار الثقافية	٣٧ - ٣٩
- نتائج	٤٠ - ٤١
- الصلوات بين العرب وغيرهم بعد الإسلام	٤٢ - ٧٧
الدوافع الموضوعية لهذه الصلوات بعد الإسلام	
الدوافع الموضوعية لتنوع الصلوات بعد الإسلام	
دراسة الصلوات الثقافية من خلال (الترجمة)	٤٤ - ٧٧
مرحلة الترجمة الباكرة وخصائصها	٤٦ - ٤٩
الترجمة المنظمة وخصائصها	٤٩ - ٦٦
- آثار الترجمة في الفكر العربي	٦٧ - ٧٧
مواقف المسلمين تجاه الترجمة	٧١ - ٧٥
مواقف المسلمين من المنطق بصورة خاصة	٧٥ - ٧٧
- نتائج	

## الفصل الثاني: أصالة الفكر النحوي : ٧٩ - ١٢٢

نشأة النحو العربي ومناهجه في رحاب المنهج الإسلامي	٧٩
مراحل التحول الفكري من المنهج الإسلامي إلى المنهج المنطقي	٨٢
- المرحلة الأولى : تحديدها وخصائصها	٨٢
- المرحلة الثانية : تحديدها وخصائصها	٩٣
- المرحلة الثالثة : تحديدها وخصائصها	١٠٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : صور التأثير الإغريقي في النحو العربي .....	١٢٣-١٢٣
- أولا : في القياس .....	١٢٣-١٢٣
القياس المنطقي وخصائصه .....	١٢٣
القياس الأصولي وخصائصه .....	١٢٧
العلاقة بين النوعين .....	١٣٠
القياس النحوي .....	١٣٤
- ثانيا : في التعليل .....	١٣٤
التعليل المنطقي وخصائصه .....	١٣٥
التعليل الأصولي وخصائصه .....	١٣٥
التعليل النحوي .....	١٣٨
- ثالثا : في التعريف .....	١٤٢
الحد المنطقي وخصائصه .....	١٤٢
الحد الأصولي وخصائصه .....	١٤٣
الحدود النحوية .....	١٤٤
- رابعا : في الإحكام .....	١٤٩
- خامسا : في التأليف .....	١٥٤
- خلاصة .....	١٦١

## الباب الثاني سلامة الفكر النحوي (١٦٥-٢٦٨)

### المدخل (مقياس السلامة) :

دراسة قضية السلامة في كافة مستوياتها .....	١٦٥
الحقائق الموضوعية في مجال البحث النحوي .....	١٦٥

الموضوع	الصفحة
ارتباط العربية بالنص القرآني .....	١٦٧
اتخاذ منهج ما تعبيراً عن موقف حضاري .....	١٦٨
الدلالة الحضارية للمناهج اللغوية المعاصرة .....	١٦٩
دعوتنا إلى منهج التحليل اللغوي وخصائص هذا المنهج .....	١٧١
نتائج تطبيقية في مجال تحديد سلبيات الفكر النحوي .....	١٧٢
<b>الفصل الأول : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي :</b> ١٧٧-٢١١	
- مفهوم اللغة عند العرب ومقوماته .....	١٧٧
- مبررات هذا المفهوم .....	١٧٩
- نتائج هذا المفهوم وآثاره .....	١٨٠
- في دراسة الأصوات .....	١٨٠
- في دراسة الصيغ .....	١٩٠
- في دراسة النحو .....	١٩٤
(أ) في ظاهرة التصرف الإعرابي .....	١٩٤
(ب) في ظاهرة التطابق .....	٢٠١
(ج) في ظاهر الترتيب .....	٢٠٦
<b>الفصل الثاني : التناول الجزئي وطرد الأحكام</b> ٢١٣-٢٣٤	
- تصور النحاة للعلاقة بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية .....	٢١٣
- اعتماد هذا التصور على جزئية المقومات وعمومية الأحكام .....	٢١٤
- نماذج للتناول الجزئي للظواهر اللغوية .....	٢١٩
- نماذج للتناول الجزئي للقواعد النحوية .....	٢٢٤
- أهم سمات التناول الجزئي للظواهر .....	٢٣٢
- أهم صور التناول الجزئي للقواعد .....	٢٣٢
<b>الفصل الثالث : التداخل المنهجي</b> ٢٣٥-٢٦٨	
- الفكر النحوي يفتقد وحدة المنهج .....	٢٣٥



الموضوع	الصفحة
- استعانة الفكر النحوي بمناهج العلوم المختلفة .....	٢٣٦
- أهم العلوم المؤثرة في الفكر النحوي وأثارها فيه .....	٢٤١
أولاً : علم الأصوات .....	٢٤٢
ثانياً : علم الأصول .....	٢٤٧
ثالثاً : الفلسفة والمنطق .....	٢٥٤
رابعاً : علم الكلام .....	٢٦٢
- لنا في الختام كلمة .....	٢٦٧
- الفهارس .....	٢٦٩-٣٢٠

